مَسَالِكُ المُحَدِّثِينَ

فِي تَوثِيقِ

المُتَهَمِينَ مِنْ رِجَالِ البُخَارِيِّ

كتبه

أبو مالك عماد بن عبد الحميد السيوطي الحنبلي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده و رسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾[آل عمران :١٠٢].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾[النساء :١]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١ ﴾[الأحزاب :٧٠-٧١].

أما بعد:

فلا يزال الإمام البخاري رحمه الله ورضي عنه أمير المؤمنين في الحديث، وسيد المحدثين، وكبيرهم، ذلك الإمام العظيم الذي تفتق ذهنه عن جمع هذه الأحاديث الصحيحة النسبة إلى رسول الله ﷺ؛ ليقدم للأمة خير مصنف كُتب في سنة النبي ﷺ، لتعمل به، وتقدمه على سائر مصنفات السنة والحديث، ولذلك تجد ضربات أعداء الإسلام موجهة إلى هذا الجامع الصحيح، وإلى جامعه رضي الله عنه، وإلى رواته الذين هم خير رواة الأمة في الجملة، وذلك لإخراج البخاري لصحيح حديثهم.

وقد يتعلق بعض الناس بأقوال قيلت على جهة الجرح ـ أو هكذا يظن ـ في بعض رجال البخاري، الذين أخرج لهم في صحيحه؛ فيعمد إلى هذه الأقوال ليحط من مرتبة الصحيح، ويجد فيها بعض من لا علم عنده ولا دين بغيته للطعن في سنة النبي ﷺ، ولذلك قام المحدثون من العلماء ببيان هذه الأقوال، وتوجيهها الوجهة الصحيحة، وفق القواعد والأصول التي وضعها المحدثون لدراسة الأسانيد والمتون.

وقد رأيت أن أبين مسالك المحدثين في توثيق المتهمين من رجال البخاري، مرتبة بحيث يتم استيعابها وهضمها جملة واحدة؛ إذ أنها مفرقة في بطون كتب أهل العلم من المحدثين، ومذكور بعضها في تضاعيف كلامهم في تراجم الرواة في كتب التراجم والتواريخ.

وقد كان عمدة ما ابتنيت عليه، كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني في (هدى الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري)، فقد ألف معجما مرتباً على حروف، ساق فيه أسماء من طُعن من رجال الصحيح، وكذا في (تهذيب التهذيب)، فاستفدت من كلامه فوائد كثيرة، جعلتها كالقاعدة التي أنطلق منها؛ لبيان مسالك المحدثين، ثم كانت الفوائد التي استعنت بها من كتب الإمام الذهبي رحمه الله، لا سيما كتاب (ميزان الاعتدال)، وكتاب(سير أعلام النبلاء)، وكتاب(تاريخ الإسلام)، وكتاب(من تُكلم فيه وهو موثق)، وكتاب(الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم)، وأيضاً استعنت بغيرها من كتب التراجم والرجال والتواريخ، ككتاب(الكامل في ضعفاء الرجال) لأبي أحمد بن عدي، وكتاب(تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي، وكتاب(تهذيب الكمال) للمزي، ومعه كتاب(إكمال تهذيب الكمال) لعلاء الدين مغلطاي، وغير هذا من الكتب، حيث تتبعت ـ قدر طاقتي ـ كلامهم حول المتهمين من رجال البخاري، ووجدت رواة آخرين، لم يذكرهم ابن حجر في (هدى الساري)، فاستدركتهم عليه، ومن خلال كلام هؤلاء المحدثين، استطعت رسم مسالكهم في توثيق الرواة المتهمين، أو هكذا أظن.

كما استعنت بفضل الله عز وجل بكتب في علوم الحديث ومصطلحه، لتوضيح مسالك العلماء وقواعدهم التي تمر في أثناء رسم هذه القواعد والمسالك، ككتاب(مقدمة ابن الصلاح)، وغيره.

هذا ولا أدعي أنني استوعبت كل ما أريد، بل قد يبقى ما كان ينبغي أن يذكر، ولكن هذا جهد المقل، أقدمه لخدمة سنة الحبيب المصطفى ﷺ عسى أن ألقى قبولاً عند الله عز وجل.

أسأله سبحانه أن يعفو عنا، وأن يغفر لنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

كتبه

أبو مالك عماد بن عبد الحميد السيوطي الحنبلي

١٧ من رجب ١٤٤٠ هـ

مسالك الرد:

المسلك الأول:

ما يتعلق بكتاب البخاري وشرطه:

١ - تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته:

وذلك لأن الإمام البخاري رحمه الله اعتنى في جامعه بذكر حديث رسول الله ﷺ على شرط لا يُضارعه فيه أحد من أهل العلم، ومن شرطه أن يُخرِّج رواية الثقات من الرواة دون غيرهم محتجاً بهم في الأصول.

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي(٥٠٧هـ):"واعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات...".(شروط الأئمة الستة، ٨٦، ضمن مجموعة رسائل، ت.أبو غدة).

ويَرِد على هذا كون بعض رواة الصحيحين لم يتفق على توثيقهم، كما يزعم الحافظ ابن طاهر رحمه الله، وهذا اعتراض الحافظ العراقي(٨٠٦هـ) وعلل ذلك بأن النسائي(٣٠٣هـ) ضعف جماعة من رواة الصحيحين(شرح ألفية العراقي له ١٢٦/١، ط.العلمية) ولعل الرد على ذلك أن المقصود بالاتفاق هنا؛ الاتفاق على رواياتهم لهذه الأحاديث بعينها، وإن كان بعضهم ضُعِف في غيرها، والله أعلم.

وقال الحافظ ابن حجر ناقلاً عن الحافظ أبي بكر الحازمي(٥٨٤هـ):" قال ما حاصله أن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلا وأن يكون راويه مسلما صادقا غير مدلس ولا مختلط متصفا بصفات العدالة ضابطا متحفظا سليم الذهن قليل الوهم سليم الاعتقاد"(هدى الساري:٩).

وقد ساق الحازمي بإسناده إلى البخاري أنه قال:"لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر"(شروط الأئمة الخمسة، ١٦٠، ضمن مجموع رسائل، ت.أبو غدة)

ومع اشتراط البخاري ثقة الراوي لكي يخرج عنه؛ فإنه لم يقنع بهذا، بل عمد إلى استيعاب أحاديث الشيوخ المكثرين من رواية الطبقة العليا من أصحابهم الذين عرفوا بإتقانهم لحديثهم، وطول ملازمتهم لهم.

ففي حديث ابن شهاب الزهري رحمه الله، وقد قسم العلماء أصحابه إلى خمس طبقات؛ يستوعب البخاري حديث الطبقة العليا، ويختار من حديث الطبقة الثانية من أصحابه الذين هم دون الأولى في الإتقان، وأما الطبقة الثالثة فإنه يخرج لهم في المتابعات والشواهد، ولا يعرج على الطبقتين الرابعة والخامسة من المجروحين والمتروكين على درجاتهم، وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين الأولى والثانية باستيعاب، وينتقي من أحاديث الثالثة، وبذلك يتبين فضل صحيح البخاري على صحيح مسلم.

وهذا السبيل الذي سلكه البخاري ومسلم؛ هو سبيلهما مع الرواة المكثرين الذين انتشر حديثهم، وكثرت أصحابهم، كالزهري، ونافع، والأعمش، وقتادة، وأما غيرهم، فاعتمادهما على عدالة الراوي وثقته وضبطه وإتقانه، مع السلامة من كثرة الخطإ، وأكثرهم تكون لهم متابعات وشواهد لأحاديثهم(ينظر شروط الخمسة للحازمي، وهدى الساري لابن حجر).

وبهذا يُعلم أن الراوي الذي يخرج له البخاري في الصحيح؛ قد جاوز القنطرة، وعبر إلى بر السلامة، فقد مر حديثه عبر مصفاة البخاري التي ما يمر منها إلا الخُلَّص من الرواة؛ فيكون مجرد إخراج البخاري لحديث ذلك الراوي بمثابة تعديل صحيح من إمام جهبذ ناقد كبير مقدم عند سائر العلماء، وهو الإمام البخاري رضي الله عنه، ويليه في ذلك مسلم رحمه الله.

وقد عُلم أن البخاري انتقى صحيحه من مائة ألف حديث صحيح، ومسلم انتقى من ثلاث مائة ألف حديث صحيح، وهذه كلها لا تجاوز العشرة آلاف حديث؛ فتبين من ذلك أن رواة الصحيحين هم زبدة الرواة ومقدموهم، وأنهم الأكثر عدالة وتوثيقاً من بين الرواة أجمعين، لا سيما من اتفقا على إخراج حديثه في كتابيهما.

وهذا الشرف الذي حازه رجال البخاري بإخراجه حديثهم في الصحيح، ويليه في ذلك مسلم؛ هو الذي حمل الإمام الحاكم النيسابوري أن يستدرك على البخاري ومسلم أحاديث ألزمهما بإخراجها؛ لأنها من طريق رجال الشيخين، وعلى شرطهما أو شرط أحدهما، كما زعم رحمه الله، وخطؤه في كثير منها بَيِّنٌ معروف.

قال الإمام ابن دقيق العيد(٧٠٢هـ) وهويذكر طرق معرفة الراوي الثقة:"ومنها تخريج الشيخين أو أحدهما في الصحيح للراوي محتجين به. وهذه درجة عالية لما فيها من الزيادة على الأول؛ وهو إطباق جمهور الأمة أو كلهم على تسمية الكتابين بالصحيحين والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذكر فيهما، وقد وجد في هؤلاء الرجال المخرج عنهم في الصحيح من تكلم فيه بعضهم، وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل يخرج عنه في

الصحيح هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه وهكذا يعتقد وبه نقول ولا نخرج عنه إلا ببيان شاف وحجة ظاهرة تزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما"(الاقتراح، ٦٦، ط.العلمية).

فمن هذا كله يتبين أن الراوي المحتج به في الأصول عند البخاري، هو ثقة عند الإمام رحمه الله، وكفى بذلك رداً لأي طعن في هذا الراوي؛ فالبخاري شيخ الحديث، ومقدم رجاله، وهو الخبرة الحرِّيت المطلع على أحوال الراوة، والله أعلم.

تنبيه:

من المعلوم أن الراوي الثقة قد يخطئ، فعلى هذا ليس من الصحيح قبول رواياته هكذا دون اعتبارات أخرى، وعليه فتوثيق البخاري لرجاله، لا يستلزم قبول كل رواياتهم التي في خارج كتابه، فقد يكون بعضها من أخطائهم مما اجتنبه البخاري ولم يخرجه؛ فليُعلم هذا.

٢ - إطباق الأمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، هو بمثابة تعديل لرواتهما الذين خرجا لهم في الأصول، وأن اسم الصدق شامل لمن خرجا لهم في غير الأصول:

ذكر العلامة ابن الصلاح(٦٤٣هـ)"أن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم"(مقدمة ابن الصلاح، ٢٩، ت.عتر).

وقال العماد ابن كثير(٧٧٤هـ) مؤيداً كلام ابن الصلاح:" ثم وقفت بعد هذا على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية، مضمونه: أنه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة: منهم القاضي عبد الوهاب المالكي، والشيخ أبو حامد الاسفرائيني والقاضي أبو الطيب الطبري، والشيخ أبو إسحق الشيرازي من الشافعية، وابن حامد، وأبو يعلى بن الفراء، وأبو الخطاب، وابن الزاغوني، وأمثالهم من الحنابلة، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية قال: " وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم: كأبي إسحاق الاسفرائيني، وابن

فورك قال: وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ومذهب السلف عامة "(اختصار علوم الحديث، ٣٦، ت.شاكر، العلمية).

وهذه النقول للإجماع على صحة ما في الكتابين، وأن الأمة قد وسمت الكتابين بوسم الصحة، واختلاف المشارقة والمغاربة في أي الكتابي أصح، مع أنه لم يصرح أحد من المغاربة تصريحاً واضحاً بأصحية كتاب مسلم على كتاب البخاري؛ هذا كله معناه أن الأمة أطبقت على تعديل الرواة الذين احتج بهم الشيخان في الأصول، بحيث أنها قبلت هذه الأحاديث من طرقهم الثابتة عند الأمة، وأن أي مطعن في بعضهم، قد غُفر بمتابعة آخرين من الرواة لهم على أصل الحديث؛ ففي الجملة أحاديثهم مقبولة صحيحة، بل هي من أصح الأحاديث.

ومما يدل على ذلك أن الأمة لم تجمع على تسمية كتاب غير كتابيهما باسم الصحيح دون غمز في صحة هذه الاسم، فهذا كتاب ابن خزيمة(٣١١هـ) ومعه كتاب ابن حبان(٣٥٤هـ) وقد وسما بالصحة؛ إلا أن العلماء يعيبون فيهما أحاديث كثيرة، فخرجا عن الوسم بالصحة حقيقة، ولم يبلغا أبداً درجة الصحيحين، وكذا الأمر مع سنن النسائي(٣٠٣هـ) وجامع أبي عيسى الترمذي(٢٧٩هـ) والذي وسمهما جماعة من الأئمة بالصحة، فإن العلماء يعيبون فيهما أحاديث كثيرة، يقول العماد ابن كثير:" وكان الحاكم أبو عبد الله والخطيب البغدادي يسميان كتاب الترمذي: " الجامع الصحيح ". وهذا تساهل منهما، فإن فيه أحاديث كثيرة منكرة، وقول الحافظ أبي علي بن السكن، وكذا الخطيب البغدادي في كتاب السنن للنسائي: إنه صحيح، فيه نظر. وأن له شرطاً في كتاب السنن للنسائي: إنه صحيح، فيه نظر. وإن له شرطاً في الرجال أشد من شرط مسلم غير مسلَّم. فإن فيه رجالاً مجهولين: إما عيناً أو حالاً، وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة، كما نبهنا عليه في " الأحكام الكبير ".

واعلم أن البخاري قد حاز قصب السبق في هذا المضمار؛ فإنه ترك الرواية عن رجال روى عنهم مسلم، وذلك لأن شرطه كان أشد وأضيق من شرط مسلم؛ فعلم بهذا كله أن رجال البخاري عند الأمة هم المقدمون، وبالله التوفيق.

★★★★★★★

★★★

المسلك الثاني:

ما يتعلق بجلالة الإمام البخاري،

ومقابلة قول الطاعن في رواة الصحيح ـ خاصة شيوخ البخاري الذين لقيهم ـ بقوله فيهم:

للإمام البخاري الباع الكبير في جرح الرواة وتعديلهم، وهو شيخ هذا الطريق، وأميره الذي تربع على عرشه؛ فلا يمكن مقابلة تعديله لرجل أحتج به في كتابه الذي وسمه بالصحة، بجرح إمام آخر؛ إلا على قاعدة أصلها أهل العلم، وهي اشتراط أن يكون الجرح مفسراً، وسيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى.

هذا إن قبلنا قيام مقالته بإزاء مقالة البخاري، الذي هو أعلم من كثير من غيره من الأئمة، وهذا بشهادة جماعات من أهل الفن.

قال ابن حجر:" وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه، قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره: وهكذا نعتقد وبه نقول ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما"(هدى الساري: ٣٨٤).

ولعل من أعظم ما يشهد بتقدمه في الرجال والعلل، وليس هذا استدلالاً مني على ذلك؛ فهذا أمر مستفيض عن العلماء من أهل الصناعة الحديثية، ولكنه من باب التنبيه بالشيء على أمثاله؛ ما رواه أبو يعلى الخليلي، قال:" أخبرني أبو محمد الحسن بن أحمد بن محمد المخلدي في كتابه، أخبرنا أبو حامد الأعمشي الحافظ، قال: كنا عند محمد بن إسماعيل البخاري بنيسابور، فجاء مسلم بن الحجاج فسأله عن حديث عبيد الله بن عمر عن أبي الزبير عن جابر:"بعثنا رسول الله ﷺ في سرية ومعنا أبوعبيدة"، فساق الحديث بطوله، فقال محمد بن إسماعيل: حدثنا ابن أبي أويس، حدثني أخي أبو بكر، عن سليمان بن بلال، عن عبيد الله، عن أبي الزبير، عن جابر، القصة بطولها، فقرأ عليه إنسان حديث حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن موسى بن عقبة، حدثني سهيل بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال:" كفارة المجلس واللغو إذا قام العبد أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا الله أستغفرك وأتوب إليك"، فقال له مسلم: في الدنيا أحسن من هذا الحديث ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل يعرف بهذا الإسناد حديث في الدنيا؟ فقال محمد بن إسماعيل: إلا أنه معلول، قال مسلم: لا إله إلا الله، وارتعد، أخبرني به؟ قال: استر ما ستر الله، هذا حديث جليل روي عن حجاج بن محمد، الخلق، عن ابن جريج، فألح عليه وقبل رأسه وكاد أن يبكي، فقال: اكتب إن كان ولا بد،

حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب، حدثنا موسى بن عقبة عن عون بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «كفارة المجلس» فقال له مسلم: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك"(الإرشاد للخليلي ٩٥٩/٣-٩٦١، ط.الرشد).

ورواها الخطيب بإسناده إلى أبي حامد أحمد بن حمدون القصار، يقول: سمعت مسلم بن الحجاج، وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبل بين عينيه، وقال: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله"(تاريخ بغداد ١٢١/١٥، ت.بشار).

فإذا انضاف إلى ذلك كون الراوي شيخاً للإمام البخاري رحمه الله؛ كان ذلك أحد أهم ما يرد به الطعن على هذا الراوي؛ لأن البخاري لقيه، وخبر حاله وحديثه، وقد اعتمد الحافظ ابن حجر على هذا في رد الطعون على رواة الصحيح.

ومن الأمثلة على ذلك:

١- عثمان بن صالح السهمي:

قال ابن حجر في ترجمته، وقد طعنه أحمد بن صالح:" فلا يقبل قوله فيه إلا ببيان واضح، والحكم في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين لقيهم البخاري، وميز صحيح حديثهم من سقيمه، وتكلم فيهم غيره؛ أنه لا يدعي أن جميع أحاديثهم من شرطه، **فإنه لا يخرج لهم إلا ما تبين له صحته**"(هدى الساري:٤٢٤).

٢- عفان بن مسلم الصفار:

قال ابن حجر، بعد أن ذكر أنهم اتفقوا على توثيقه، وأن سليمان بن حرب ذكر أنه ما يضبط عن شعبة:" من كبار الثقات الأثبات، **لقيه البخاري**، وروى عنه شيئا يسيرا"(هدى الساري:٤٢٥).

٣- نعيم بن حماد الخزاعي:

قال ابن حجر، بعد ذكر تضعيف النسائي له:"**لقيه البخاري**، ولكنه لم يخرج عنه في الصحيح سوى موضع أو موضعين، وعلق له أشياء أخر"(هدى الساري:٤٤٧).

٤- هدبة بن خالد القيسي:

قال ابن حجر، وذكر أنه قد **لقيه الشيخان**، وضعفه النسائي:"وقد أكثر عنه مسلم، ولم يخرج عنه البخاري سوى أحاديث يسيرة من روايته عن همام".

٥- عبد الله بن صالح كاتب الليث:

فقد قال فيه ابن حجر، بعد ذكر أقوال الأئمة فيه:" قلت: ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيما، ثم طرأ عليه فيه تخليط، **فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيى بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم؛ فهو من صحيح حديثه**، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه، والأحاديث التي رواها البخاري عنه في الصحيح بصيغة حدثنا أو قال لي أو قال المجردة قليلة"(هدى الساري:٤١٤).

٦- هشام بن عمار الدمشقي:

ذكر ابن حجر أنه شيخ البخاري، وذكر أن أبا حاتم قال أنه تغير حفظه، وأنه يقبل التلقين، ثم بيَّن أن البخاري ما روى له إلا حديثين بمتابعات، وآخر معلقا، وهو حديث المعازف(هدى الساري:٤٧١، ط.السلفية).

وهذه كلها إشارات من الحافظ ابن حجر إلى أن البخاري أعلم بحديث شيوخه، وأنه **ينتقي من أحاديث من فيه مطعن**، فلا يخرج لهم إلا ما صح عنده، ويتجنب هذه المطاعن، وهو أعلم بحديثهم ودرجة إتقانهم.

وقد سبقه الحافظ الذهبي رحمه الله في استخدام هذه الطريقة، فيذكر في ترجمة الراوي أنه شيخ البخاري؛ ليشير إلى أن إخراج البخاري لحديثه؛ إنما هو عن خبرة وتجربة وعلم.

فقد ذكر في ترجمة **بدل بن المحبر** أنه شيخ البخاري، وضعفه الدارقطني(من تكلم فيه وهو موثق: ٥٢، ت.أمرير).

ولم يدفع عنه بأكثر من هذا، في الوقت الذي ذكر فيه ابن حجر أن هذا تعنت من الدارقطني، ولم يذكر كونه شيخا للبخاري(هدى الساري:٣٩٢).

وقد فعل الذهبي هذا في ترجمة **خالد بن مخلد القطواني، وعاصم بن علي الواسطي، وعبد العزيز بن عبد الله الأويسي، وعبيد الله بن موسى، وعثمان بن صالح السهمي، وعلي بن الجعد، وقبيصة بن عقبة**، في آخرين من الرواة؛ فهو يكتفي بذكر من أخذ عنهم من جلة علماء الحديث، كالبخاري، وأحمد، وابن معين، خاصة مع احتجاج من احتج منهم بهؤلاء الرواة الذين طعنوا.

فهذا الاكتفاء من الذهبي بقوله :"شيخ البخاري"؛ إنما يدل على ارتضائه لهذه الطريقة في الرد على من طعن الراوي، والله أعلم.

قال الذهبي:" **عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو القرشي الأموي**...صدوق...أورد له ابن عدي حديثين، وما نطق فيه بحرف، **ولولا أنه ذكره لما ذكرته، لأنه احتج به البخاري**"(ميزان الاعتدال ٢٩٣/٣).

★★★★★★★★

★★★★

المسلك الثالث:

ما يتعلق باحتجاج الأئمة بالرواي، واعتماد قول الأعلم منهم دون قول الطاعن:

١- الاحتجاج من قبل الأئمة:

وهذا يستعمله الحافظ ابن حجر وغيره من العلماء كالحافظ الذهبي في كتبهم؛ فيقولون: "احتج به الجماعة"، و"احتج به الأئمة"، ومثله"روى له الباقون"، و"روى له مسلم"، و"احتج به النسائي"، و"احتج به أصحاب السنن أو الأربعة".

وإنما يكون هذا مقويا لحال الراوي؛ لأن كتب هؤلاء العلماء هي أجل كتب الروايات، والتي لا يخرج عنها أصل من أصول الإسلام، فرواياتهم لأحاديث هؤلاء الرواة تعني اعتمادهم عليهم في الأصول أو المتابعات، ثم يكون الاحتجاج أقوى من مجرد الرواية.

ويقوى حال الرواي برواية أحد الشيخين عنه، واحتجاجه به؛ لما عرف من قوة شرطهما رحمهما الله، ثم يليهما في ذلك النسائي؛ لما عرف من تعنته في تعديل الرواة.

ومن الأمثلة على ذلك:

١- أحمد بن عيسى التستري المصري:

قال ابن حجر:"عاب أبو زرعة على مسلم تخريج حديثه، ولم يبين سبب ذلك، وقد **احتج به النسائي مع تعنته**"(هدى الساري:٣٨٧).

قال الذهبي:" **احتج به أرباب الصحاح**، ولم أر له حديثا منكرا فأورده"(ميزان الاعتدال ١٢٦/١).

٢- إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة:

قال ابن حجر:"وثقه النسائي، ويحيى بن معين، وأبو حاتم، وغيرهم، وتكلم فيه الساجي، وتبعه الأزدي، بكلام لا يستلزم قدحا، وقد **احتج به البخاري والنسائي** لكن لم يكثرا عنه"(هدى الساري:٣٩٠).

٣- **حرب بن شداد أبو الخطاب البصري:**

قال الذهبي:"...وكان يحيى القطان لا يحدث عنه، وقال بعضهم: فيه لين، **احتج به أصحاب الصحاح كلهم**"(ميزان الاعتدال ٤٧٠/١).

وهذا الراوي لم يذكره ابن حجر في سياق أسماء المطعون عليهم في الصحيح؛ فهو مستدرك.

٤- **الحسين بن ذكوان المعلم البصري:**

قال ابن حجر:"وثقه ابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والعجلي، وابن سعد، والبزار، والدارقطني، وقال يحيى القطان: فيه اضطراب، قلت: لعل الاضطراب من الرواة عنه؛ **فقد احتج به الأئمة**"(هدى الساري:٣٩٨).

٥- **الحسين بن الحسن بن يسار:**

قال ابن حجر:"صاحب ابن عون، قال أبو حاتم: مجهول، وقال الساجي: تكلم فيه أزهر بن سعد فلم يلتفت إليه، وقال أحمد بن حنبل: كان من الثقات، قلت: **احتج به مسلم والنسائي**"(هدى الساري:٣٩٨).

٦- **سليمان بن بلال الكوفي المدني:**

قال ابن حجر:"أحد الثقات المشاهير، وثقه أحمد، وابن معين، وابن سعد، والخليلي، وآخرون، قال عبد الرحمن بن مهدي: ندمت أن لا أكون أكثرت عنه، ونقل ابن شاهين في كتاب الثقات عن عثمان بن أبي شيبة أنه قال فيه: لا بأس به لكن ليس ممن يعتمد على حديثه، قلت: وهو تليين غير مقبول فقد **اعتمده الجماعة**"(هدى الساري:٤٠٧).

٧- **عبد العزيز بن المختار البصري:**

قال ابن حجر:"وثقه ابن معين في رواية ابن الجنيد وغيره، وقال في رواية ابن أبي خيثمة عنه: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: مستوى الحديث ثقة، ووثقه العجلي، وابن البرقي، والنسائي، وقال ابن حبان في الثقات: يخطئ، قلت: **احتج به الجماعة**، وذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات ليس بشيء؛ يعني أن أحاديثه قليلة جدا"(هدى الساري:٤٢٠-٤٢١).

٢- الاعتماد على قول الأعلم من النقاد:

...- قال ابن حجر في ترجمة **سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي:**" قال أبو حاتم: كان صدوقا مستقيم الحديث، ولكنه كان يروي عن الضعفاء والمجاهيل، وكان في حد لو أن رجلا وضع له حديثا لم يفهم، وقال الآجري عن أبي داود: هو ثقة يخطئ الناس، قلت: فهو حجة؟ **قاله الحجة أحمد بن حنبل**"(هدى الساري:٤٠٧).

وقوله قاله الحجة أحمد بن حنبل، في نسخة، وهو خطأ، والتصحيح من تهذيب الكمال:"قلت: فهو حجة؟ **قال الحجة أحمد بن حنبل**"، وعلى هذا فلا يصلح معنا كمثال لما نقول، ولكن أوردته للتنبيه على الخطإ في بعض النسخ والمطبوع، وللفائدة.

١- وقال في ترجمة **محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن أخي الزهري:**"ذكره محمد بن يحيى الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري، مع محمد بن إسحاق، وفليح، وقال إنه وجد له ثلاثة أحاديث لا أصل لها... قال الساجي: تفرد عن عمه بأحاديث لم يتابع عليها، كأنه يعني هذه أهـ وقال أبو داود: ثقة سمعت أحمد يثني عليه، وأخبرني عباس عن يحيى بالثناء عليه، وقال يحيى بن معين: هو أمثل من أبي أويس، وقال مرة: ليس بذلك القوي، ومرة: ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه، قلت: **الذهلي أعرف بحديث الزهري**، وقد بين ما أنكر عليه؛ فالظاهر أن تضعيف من ضعفه بسبب تلك الأحاديث التي أخطأ فيها"(هدى الساري:٤٤٠).

فانظر كيف حسم ابن حجر رحمه الله هذا النزاع في شأن الراوي بقول من هو أعرف بحديثه، ومن يُخضع له في تعديل الرجال وتجريحهم، وهذا أمر يدأب عليه المحققون من العلماء، والله المستعان.

★★★★★★★★★

★★★★

المسلك الرابع
ما يتعلق بدراسة حال الناقد:

١ - رد كلام الناقد بسبب تحامله أو تشدده على الراوي، أو إفراطه:

ذكر الذهبي رحمه الله كلاماً معناه أن العلماء الذين يعتد بأقوالهم في الجرح والتعديل على أقسام، فمنهم من يتثبت في التعديل، ويغمز بالغلطتين والثلاث؛ فهؤلاء هم المتشددون؛ فإن وثقوا أحداً مع تشددهم، فتمسك بتوثيقهم، وإن ضعفوه؛ فانظر هل وافقهم أحد أم لا؟ فإن وافقهم، ولم تجد توثيقاً للراوي؛ فهو ضعيف، فإن لم يوافقهم أحد، فلا يقبل الجرح إلا مفسراً.

ثم ذكر أن من المتشددين: ابن معين(٢٣٣هـ) وأبو حاتم الرازي(٢٧٧هـ) والجوزجاني(٢٥٩هـ).

قلت: وأضم إليهم يحيى بن سعيد القطان، لاسيما مع أقرانه.

ومن المتساهلين: أبو عيسى الترمذي(٢٧٩هـ) وأبو عبد الله الحاكم(٤٠٥هـ) وأبو بكر البيهقي(٤٥٨هـ).

ومن المعتدلين: الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ) وأبو عبد الله البخاري(٢٥٦هـ) وأبو زرعة الرازي(٢٦٤هـ) وابن عدي(٣٦٥هـ) (ينظر لما سبق من كلام الذهبي كتابه ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ١٧١-١٧٢، ت.أبو غدة).

وقد ذكر الذهبي رحمه الله في مقدمة الميزان، وهو يعدد مراتب من ذكرهم في كتابه، قال:"ثم على الثقات الإثبات الذين فيهم بدعة، أو الثقات الذين تكلم فيهم من لا يلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة، لكونه تعنت فيه، وخالف الجمهور من أولى النقد والتحرير، فإنا لا ندعى العصمة من السهو والخطأ في الاجتهاد في غير الأنبياء"(ميزان الاعتدال:٣/١).

وقد قدم الذهبي مثالاً لهذا الأمر، فقال في ترجمة **أبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبي**(٢٤٠هـ) وليس من رجال البخاري، بل روى له أبو داود وابن ماجه:

" أبو ثورالكلبي ابراهيم بن خالد الفقيه أحد المجتهدين وثقة الناس، **تعنت ابو حاتم كعوائده**، وقال ليس محله محل المتسعين في الحديث كان يتكلم بالرأي فيخطئ ويصيب، قلت: **هذا غلو من أبي حاتم غفر الله له**"(الرواة الثقات المتكلم فيهم:٤١).

ومن الأمثلة على ذلك:

١- أحمد بن صالح المصري أبو جعفر بن الطبري:

قال ابن حجر:"أحد أئمة الحديث الحفاظ المتقنين الجامعين بين الفقه والحديث، أكثر عنه البخاري، وأبو داود، واعتمده الذهلي في كثير من أحاديث أهل الحجاز، ووثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين فيما نقله عنه البخاري، وعلي بن المديني، وابن نمير، والعجلي، وأبو حاتم الرازي، وآخرون، وأما النسائي فكان سيء الرأي فيه، ذكره مرة، فقال: **ليس بثقة ولا مأمون**... قال أبو جعفر العقيلي: **كان أحمد بن صالح لا يحدث أحدا حتى يسأل عنه، فلما أن قدم النسائي مصر جاء إليه، وقد صحب قوما من أهل الحديث لا يرضاهم أحمد، فأبى أن يحدثه، فذهب النسائي فجمع الأحاديث التي وهم فيها أحمد، وشرع يشنع عليه، وما ضره ذلك شيئا**، وأحمد بن صالح إمام ثقة، وقال ابن عدي: كان النسائي ينكر عليه أحاديث، وهو من الحفاظ المشهورين بمعرفة الحديث، ثم ذكر ابن عدي الأحاديث التي أنكرها النسائي، وأجاب عنها، **وليس في البخاري مع ذلك منها شيء**"(هدى الساري:٣٨٦).

١- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري:

قال ابن حجر:" وقال ابن عدي: هو ثقة من ثقات المسلمين، ثم روى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، قال: ذكر عند يحيى بن سعيد إبراهيم بن سعد وعُقيل بن خالد، فجعل يقول عقيل وإبراهيم بن سعد كأنه يضعفهما، قال أحمد: وأيش ينفع هذا؟ هذان ثقتان لم يخبرهما يحيى، قال ابن عدي: **كلام من تكلم فيه فيه تحامل**، وأحاديثه عن الزهري مستقيمة أخرج له الجماعة"(هدى الساري:٣٨٨).

٢- إسماعيل بن إبراهيم ابن عُلية البصري:

قال الذهبي بعد ذكر الكثير من الثناء عليه:" وقد كان منصور بن سلمة الخزاعي يحدث مرة، فسبقه لسانه، فقال: حدثنا إسماعيل بن علية، ثم قال: لا ولا كرامة، بل أردت زهيراً، ثم قال: ليس من فارق الذنب كمن لم يفارقه، وأنا والله استتبته - يعني ابن علية، قلت: **هذا من الجرح المردود، لأنه غلو**"(الميزان ٢١٩/١).

وهذا الراوي مستدرك على من ذكرهم ابن حجر في هدى الساري.

٣- بدل بن المحبر البصري:

قال ابن حجر:" وثقه أبو زرعة وأبو حاتم وغيرهما، وضعفه الدارقطني في روايته عن زائدة، قاله الحاكم، وذلك بسبب حديث واحد خالف فيه حسين بن علي الجعفي صاحب زائدة، وهو في مسند ابن عمر من مسند البزار، قلت: **هو تعنت**، ولم يخرج عنه البخاري سوى موضعين عن شعبة"(هدى الساري:٣٩٢).

٤- سالم بن عجلان بن الأفطس مولى بني أمية:

قال ابن حجر:" وثقه أحمد، والعجلي، وابن سعد، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم، قال أبو حاتم: صدوق نقي الحديث وكان مرجئا، وقال الجوزجاني: كان يخاصم في الإرجاء داعية، وهو في الحديث متماسك، **وأفرط ابن حبان**، فقال: كان مرجئا يقلب الأخبار وينفرد بالمعضلات عن الثقات، أتهم بأمر سوء فقتل صبرا، قلت: قد ذكر ابن سعد أن عبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس قتله لما غلب على الشام، وذكر العجلي أنه كان مع بني أمية فلما قدم بنو العباس حران قتلوه، وقال أبو داود: كان إبراهيم الإمام عند سالم الأفطس محبوسا، يعني فمات في زمن مروان الحمار، فلما قدم عبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس حران دعا به فضرب عنقه انتهى، فهذا هو الأمر السوء الذي زعم ابن حبان أنه اتهم به، وهو كونه مالأ على قتل إبراهيم، وأما ما وصفه به من قلب الأخبار وغير ذلك؛ فمردود بتوثيق الأئمة له، ولم يستطع ابن حبان أن يورد له حديثا واحدا، وليس له عند البخاري سوى حديثين"(هدى الساري:٤٠٤).

هذا مع ما يعرف عن ابن حبان من التساهل، لكن تساهله يكثر في توثيق المجاهيل، والله أعلم.

٥- عثمان بن عمر بن فارس العبدي:

قال ابن حجر:" قال أبو حاتم: كان يحيى بن سعيد لا يرضاه، قلت قد نقل البخاري عن علي بن المديني أن يحيى بن سعيد احتج به **ويحيى بن سعيد شديد التعنت في الرجال لا سيما من كان من أقرانه** وقد احتج به الجماعة"(هدى الساري:٤٢٤).

٦- وقال في ترجمة **محمد بن أبي عدي البصري:**" وفي الميزان أن أبا حاتم قال: لا يحتج به، فينظر في ذلك، **وأبو حاتم عنده عنت**، وقد احتج به الجماعة"(هدى الساري:٤٤١).

٧- وقال في ترجمة **عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني:**"أحد الحفاظ الأثبات، صاحب التصانيف، وثقه الأئمة كلهم إلا العباس بن عبد العظيم العنبري وحده؛ **فتكلم بكلام أفرط فيه**، ولم يوافقه عليه أحد"(هدى الساري:٤١٩).

٨- إبراهيم بن طهمان الخراساني:

قال ابن حجر:"أحد الأئمة، وثقه ابن المبارك، وابن معين، والعجلي، وابن راهويه، والجمهور...**وأفرط ابن حزم**، فأطلق أنه ضعيف، وهو مردود عليه"(هدى الساري:٣٨٨).

٩- وفي ترجمة **خثيم بن عراك بن مالك الغفاري:**

قال ابن حجر:"وثقه النسائي، وابن حبان، والعقيلي، وشذ الأزدي، فقال: منكر الحديث، **وغفل أبو محمد بن حزم، فاتبع الأزدي، وأفرط**، فقال: لا تجوز الرواية عنه، وما درى أن الأزدي ضعيف، فكيف يقبل منه تضعيف الثقات؟"(هدى الساري:٤٠٠).

١٠- عامر بن واثلة أبو الطفيل الليثي المكي:

قال ابن حجر:" أثبت مسلم وغيره له الصحبة... **أساء أبو محمد بن حزم** فضعف أحاديث أبي الطفيل، وقال: كان صاحب راية المختار الكذاب، وأبو الطفيل صحابي لا شك فيه، ولا يؤثر فيه قول أحد ولا سيما بالعصبية والهوى"(هدى الساري:٤١٢).

وبهذا يتبين أن بعض النقاد قد يبالغ إلى الحد الذي يخالف فيه جماهير العلماء، ويسيئ إلى الرواة الثقات الأثبات الذين خرج لهم البخاري في صحيحه، واعتمدهم أئمة الحديث.

٢ - رد كلام الناقد بسبب شذوذه عن جماهير العلماء:

وذلك لأن الشاذ من الأقوال مهجور غير مقبول، لاسيما إذا كان هذا القول الشاذ بإزاء احتجاج البخاري بالرواي، وإخراج حديثه في صحيحه، وهذا له تعلق وصلة بما سبق، لكن أحببت أن أفرده لمزيد بيان.

قال الذهبي:"فالحكم لعموم أقوال الأئمة لا لمن شذ"(الرواة الثقات المتكلم فيهم:٣٠).

وقد ذكر ابن حجر شذوذ عدد من المجرحين في جرحهم لبعض الرواة، فمن أمثلة ذلك مما ورد في التراجم:

١- أيوب بن سليمان بن بلال:

قال ابن حجر:" وأفرط بن عبد البر فقال في التمهيد: إنه ضعيف، **ولم يسبقه أحد من الأئمة** إلى ذلك"(هدى الساري:٣٩٢).

٢- أيوب بن موسى بن عمرو الأشدق:

قال ابن حجر:" اتفقوا على توثيقه، **وشذ أبو الفتح الأزدي** فقال: لا يقوم إسناد حديثه"(هدى الساري:٣٩٢).

٣- توبة بن أبي الأسد العنبري:

قال ابن حجر:"وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي، **وشذ أبو الفتح الأزدي** فقال منكر الحديث"(هدى الساري:٣٩٤).

وكذا ذكر ابن حجر شذوذ الأزدي في أكثر من موضع من هدى الساري؛ فلينظر هناك!

وهاك ترجمة مختصرة للأزدي:

قال الذهبي رحمه الله:" محمد بن الحسين أبو الفتح بن يزيد الأزدي الموصلي الحافظ: حدث عن أبي يعلى الموصلي والباغندى، وطبقتهما، وجمع وصنف، وله كتاب كبير في الجرح والضعفاء، عليه فيه مؤاخذات، حدث عنه أبو إسحاق البرمكي، وجماعة، **ضعفه البرقانى**، وقال أبو النجيب عبد الغفار الارموى: **رأيت أهل الموصل يوهون أبا الفتح، ولا يعدونه شيئا.**

وقال الخطيب: **في حديثه مناكير**، وكان حافظا، ألف في علوم الحديث"(ميزان الاعتدال ٥٢٣/٣).

وقال أيضاً:" وعليه في كتابه في (الضعفاء) مؤاخذات، فإنه **ضعف جماعة بلا دليل**، بل قد يكون غيره قد وثقهم"(سير أعلام النبلاء ٣٤٨/١٦، ط.الرسالة).

وعليه فإن تضعيف الأزدي غير مقبول؛ لا سيما إذا خالف غيره من أهل العلم بالرجال؛ فيكون قوله الذي ينفرد به شاذاً منكراً، والعلم عند الله تعالى.

٤- زيد بن وهب الجهني:

قال ابن حجر:" وثقه ابن معين، وابن خراش، وابن سعد، والعجلي، وجمهور الأئمة، **وشذ يعقوب بن سفيان الفسوي**، فقال: في حديثه خلل كثير، ثم ساق من روايته قول عمر في حديثه: يا حذيفة بالله أنا من المنافقين؟ قال الفسوي: وهذا محال، قلت: هذا تعنت زائد، وما بمثل هذا تضعف الأثبات، ولا ترد الأحاديث الصحيحة؛ فهذا صدر من عمر عند غلبة الخوف، وعدم أمن المكر، فلا يلتفت إلى هذه الوساوس الفاسدة في تضعيف الثقات، والله أعلم"(هدى الساري:٤٠٤).

٥- عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي:

قال ابن حجر:" أحد الثقات الأثبات، وثقه الجمهور، **وقال الفلاس وحده ضعيف الحديث**"(هدى الساري:٤١٩).

٦- محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي:

قال ابن حجر:" وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، وليس بحجة، كذا قال ابن سعد، **ولم يوافقه على ذلك أئمة الجرح والتعديل**، وقد احتج به الجماعة"(هدى الساري:٤٣٧).

وهذا هو راوي حديث "إنما الأعمال بالنيات"، تفرد به.

٧- منصور بن عبد الرحمن الحجبي:

قال ابن حجر:" قال الأثرم: أحسن أحمد الثناء عليه، وقال النسائي وابن سعد ثقة، وقال ابن حبان: كان ثبتا تقيا، **وشذ ابن حزم، فقال: ليس بالقوي**، قلت: بل احتج به الجماعة كلهم، لكن لم يخرج له الترمذي"(هدى الساري:٤٤٥).

٨- موسى بن إسماعيل التبوذكي:

قال ابن حجر:" وثقه الجمهور، **وشذ بن خراش**، فقال: تكلم الناس فيه، وهو صدوق كذا قال، ولم يفسر ذلك الكلام"(هدى الساري:٤٤٦).

٩- وهب بن منبه الصنعاني:

قال ابن حجر:" وثقه الجمهور، **وشذ الفلاس**، فقال: كان ضعيفا، وكان شبهته في ذلك أنه كان يتهم بالقول بالقدر، وصنف فيه كتابا، ثم صح أنه رجع عنه"(هدى الساري:٤٥٠).

١٠- يونس بن أبي الفرات البصري:

قال ابن حجر:" **وشذ ابن حبان**، فقال: لا يجوز أن يحتج به لغلبة المناكير في روايته"(هدى الساري:٤٥٥).

١١- يونس بن يزيد الأيلي:

قال الذهبي:" ثقة حجة، **شذ ابن سعد** في قوله: ليس بحجة، **وشذ وكيع**، فقال: سيئ الحفظ"(ميزان الاعتدال٤/٤٨٤).

وقد ذكره ابن حجر، لكن كلام الذهبي أوضح في وصف كلام ابن سعد بالشذوذ.

٣ - رد كلام الناقد بسب ضعفه، أو كونه ليس بمعتمد، أو عدم معرفته بحال الراوي، أو تأخره عن زمان الراوي، ونحو ذلك:

فلا يقبل كلام من قصر عن رتبة الإمامة والاجتهاد في رواة الأحاديث والسنة، فكيف يكون الحال إذا كان المتكلم ضعيفاً أو مبتدعاً أو تأخر عن زمان الراوي؛ فلم يخبر حاله، ولم يعرفه.

قال ابن حجر:" أشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه، أو أعلى قدرا، أو أعرف بالحديث، فكل هذا لا يعتبر به"(هدى الساري:٣٨٥).

قال الذهبي:"وما زال يمر بي الرجل الثبت، وفيه مقال من لا يعبأ به"(الرواة الثقات المتكلم فيهم:٢٣).

وقال في ترجمة سيدنا الإمام أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه:" تكلم فيه بعض من ابتدع، وبالضرورة فما زالت رؤوس البدع يتكلمون في أئمة السنة"(الرواة الثقات:٥٦).

ومن أمثلة ذلك مما يختص برواة الصحيح:

١- أحمد بن شبيب الحبطي:

قال ابن حجر:" وثقه أبو حاتم الرازي، وقال ابن عدي: وثقة أهل العراق، وكتب عنه علي بن المديني، وقال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث غير مرضي، **ولا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف**، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات"(هدى الساري:٣٨٦).

٢- إبراهيم بن طهمان الخرساني:

قال ابن حجر:" أحد الأئمة، وثقه ابن المبارك، وابن معين، والعجلي، وابن راهويه، والجمهور، وقال ابن عمار: ضعيف، وقال صالح جزرة لما ذكر له قول ابن عمار فيه: إنما وقع لابن عمار حديث من رواية المعافى بن عمران عن إبراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه في أول جمعة جمعت، قال صالح: وهذا غلط فيه من دون إبراهيم؛ لأن جماعة رووه عنه عن أبي جمرة عن ابن عباس رضي الله عنه، وهو الصواب، وكذا هو في تصنيفه، **وابن عمار لا يعرف حديث إبراهيم**"(هدى الساري:٣٨٨).

وابن عمار هو الحافظ الحجة أبو جعفر محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، وكان عارفاً بالعلل والشيوخ، وثقه النسائي وغيره، وقد توفي سنة اثنتين وأربعين ومائتين، ومن شيوخه المعافى بن عمران الذي أخذ هذا عن ابن طهمان(ينظر ترجمة ابن عمار الموصلي في سير أعلام النبلاء ٤٦٩/١١).

٣- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي:

قال ابن حجر:"أحد الأثبات، قال أحمد ثقة وتعجب من حفظه...كان القطان يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات... فهذا ما قيل فيه من الثناء، **وبعد ثبوت ذلك واحتجاج الشيخين به، لا يحمل من متأخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق على إسرائيل الضعف ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائما لاستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك**"(هدى الساري:٣٩٠).

ووجه ذلك أن أبا يحيى القتات ضعفه الأئمة، فالحمل عليه لا على إسرائيل، كذا ذكر ابن حجر رحمه الله، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

٤- حماد بن أسامة أبو أسامة الكوفي:

قال ابن حجر:" قال سفيان بن وكيع: أني لأعجب كيف جاز حديثه، كان أمره بينا، وكان من أسرق الناس لحديث حميد انتهى، **وسفيان بن وكيع هذا ضعيف لا يعتد به**، كما لا يعتد بالناقل عنه؛ وهو أبو الفتح الأزدي، مع أنه ذكر هذا عن ابن وكيع بالإسناد، وسقط من النسخة التي وقف عليها الذهبي من كتاب الأزدي ابن وكيع، فظن أنه حكاه عن سفيان الثوري، فصار يتعجب من ذلك، ثم قال: إنه قول باطل، وأبو أسامة قد قال أحمد فيه: كان ثبتا، ما كان أثبته لا يكاد يخطئ، وروى له الجماعة"(هدى الساري:٣٩٩).

وقد ترجم الحافظ ابن حجر رحمه الله **لسفيان بن وكيع** هذا، فقال:" قال ابن أبي حاتم سألت أبا زرعة عنه، فقال: لا يشتغل به، قيل له كان يكذب؟ قال: كان أبوه رجلا صالحا، قيل له كان سفيان يتهم بالكذب؟ قال: نعم، وقال أيضا: سمعت أبي يقول: كلمني فيه مشائخ من أهل الكوفة، فأتيته مع جماعة من أهل الحديث، فقلت له: أن حقك واجب علينا، لو صنت نفسك، واقتصرت على كتب أبيك؛ لكانت الرحلة إليك في ذلك، فكيف وقد سمعت، فقال: وما الذي ينقم علي؟ قلت: قد أدخل وراقك ما ليس من حديثك بين حديثك، قال فكيف السبيل في هذا؟ قلت: ترضى بالمخرجات، وتقتصر على الأصول، وتُنحي هذا الوراق، وتدعو بابن كرامة، وتوليه أصولك، فإنه يوثق به، فقال: مقبول منك، قال: فما فعل شيئا مما قاله، وبلغني أن وراقه كان يستمع علينا الحديث، فبطل الشيخ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي أدخلت بين حديثه، قال عبد الرحمن: سُئل أبي عنه، فقال: لين"(تهذيب التهذيب ١٢٤/٤).

فكيف يقبل طعن من هذا حاله في الثقات الأثبات؟!

٥- عبد الرحمن بن شريح المعافري:

قال ابن حجر:" وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وشذ ابن سعد، فقال: منكر الحديث، قلت: **ولم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا، فإن مادته من الواقدي في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد**، وقد احتج به الجماعة"(هدى الساري:٤١٧).

وأما **الواقدي**:

قال الذهبي رحمه الله:" محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، مولاهم الواقدي المدني القاضي، صاحب التصانيف، وأحد أوعية العلم على ضعفه:

قال أحمد بن حنبل: هو كذاب، يقلب الأحاديث، يلقى حديث ابن أخي الزهري على معمر ونحو ذا.
وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال مرة: لا يكتب حديثه، وقال البخاري وأبو حاتم: متروك.
وقال أبو حاتم أيضا والنسائي: يضع الحديث، وقال الدارقطني: فيه ضعف، وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة والبلاء منه.
قال مجاهد بن موسى: ما كتبت عن أحد أحفظ من الواقدي.
قلت: صدق، كان إلى حفظه المنتهى في الأخبار والسير، والمغازى والحوادث وأيام الناس، والفقه، وغير ذلك.

قال البخاري: سكتوا عنه، ما عندي له حرف، وقال ابن راهويه: هو عندي ممن يضع الحديث، وقال محمد بن سلام الجمحى: هو عالم دهره، وقال إبراهيم الحربى: الواقدي أمين الناس على الإسلام، كان أعلم الناس بأمر الإسلام، فأما الجاهلية فلم يعلم فيها شيئا، وقال مصعب الزبيري: والله ما رأينا مثل الواقدي قط، وعن الدراوردي، قال: الواقدي أمير المؤمنين في الحديث"(ميزان الاعتدال ٦٦٢/٣-٦٦٦، بتصرف).

وقال ابن حجر:" قال النووي في شرح المهذب في كتاب الغسل منه: الواقدي ضعيف باتفاقهم، وقال الذهبي في الميزان: **استقر الإجماع على وهن الواقدي**، وتعقبه بعض مشائخنا بما لا يلاقي كلامه، وقال الدارقطني: الضعف يتبين على حديثه، وقال الجوزجاني: لم يكن مقنعا"(تهذيب التهذيب ٣٦٨/٩).

فلم يكن لناقد ضعيف أن يتكلم في أحد أصلاً، وغالب مادة **ابن سعد**- وهو كاتب الواقدي - في نقد الرجال مستمدة من الواقدي؛ فإذا خالف جهابذة العلماء؛ لم يكن لكلامه اعتبار، مع أننا نذكر كلام الذهبي فيه:"وإن كان لا نزاع في ضعفه، فهو صادق اللسان، كبير القدر"(السير ١٤٢/٧) والله أعلم.

٦- مبشر بن إسماعيل الحلبي:

قال ابن حجر:" قال ابن سعد: كان ثقة مأمونا، وقال النسائي: لا بأس به، ذكره صاحب الميزان فقال: تكلم فيه بلا حجة، كذا قال، ولم يذكر من تكلم فيه، ولم أر فيه كلاما لأحد من أئمة الجرح والتعديل، لكن قال ابن قانع في الوفيات أنه ضعيف، **وابن قانع ليس بمعتمد**"(هدى الساري:٤٤٢-٤٤٣).

وهاك ترجمة مختصرة لابن قانع:

هو عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق، أبو الحسين الأموي مولاهم:

قال الخطيب البغدادي:" سألت البرقاني عن عبد الباقي بن قانع، فقال: **في حديثه نكرة**، وسئل وأنا أسمع عنه، فقال: أما البغداديون فيوثقون، وهو عندنا ضعيف.

قلت: لا أدري لأي شيء ضعفه البرقاني، وقد كان عبد الباقي من أهل العلم والدراية والفهم، ورأيت عامة شيوخنا يوثقونه، وقد كان تغير في آخر عمره"(تاريخ بغداد٣٧٥/١٢، ت.بشار).

وقد تبين الآن معنى قول ابن حجر رحمه الله:" وابن قانع ليس بمعتمد".

٤- رد كلام الناقد بسبب كونه مبتدعاً يتكلم في غيره من أهل البدع، ويُلحق به التعصب:

فلا ينبغي أن يعتمد على قول ناقد مبتدع في غيره من الرواة المبتدعة، لا سيما إذا كانت بدعته على المقابل من بدعة الراوي، كأن يتكلم ناصبي في شيعي، وبالعكس، وكان هذا يكثر بين أهل الشام، وقد ظهر فيهم

النصب في زمان بني أمية، وأهل العراق، وقد ظهر فيهم التشيع ثم الرفض، فكان المعسكران يرميان بعضهما بالتهم، فمن العدل والإنصاف ألا يقبل قول أحدهما في الآخر إلا ببيان واضح، ودليل لا محيد عنه.

قال ابن حجر:" لا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع"(هدى الساري:٣٩٠).

ومن الأمثلة على ذلك:

١- عمرو بن سليم الزرقي الأنصاري:

قال ابن حجر:"من ثقات التابعين وأئمتهم، وثقه النسائي، والعجلي، وابن سعد، وابن حبان، وآخرون، وقال ابن خراش: ثقة في حديثه اختلاط، قلت: **ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة**، فلا يلتفت إليه"(هدى الساري:٤٣١).

وأما **ابن خراش**:

قال الذهبي:" عبد الرحمن بن يوسف بن خراش الحافظ: قال عبدان: كان يوصل المراسيل، وقال ابن عدي: كان يتشيع، وقال أبو زرعة محمد بن يوسف الحافظ: **كان خرج مثالب الشيخين، وكان رافضيا**، وقال عبدان: قلت لابن خراش حديث: لا نورث، ما تركناه صدقة! قال: باطل، قلت: من تتهم به؟ قال: مالك بن أوس.

قلت: لعل هذا بدأ منه، وهو شاب، فإني رأيته ذكر مالك بن أوس بن الحدثان في تاريخ، فقال: ثقة.

قال عبدان: وحمل ابن خراش إلى بندار عندنا جزأين وصنعها في مثالب الشيخين، فأجازه بألفى درهم.

قلت: هذا والله الشيخ المُغَثَّر الذي ضل سعيه، فإنه كان حافظ زمانه، وله الرحلة الواسعة، والاطلاع الكثير والاحاطة، وبعد هذا فما انتفع بعلمه، فلا عُتب على حمير الرافضة"(ميزان الاعتدال:٢/٦٠٠).

فرجل يصنف في مثالب الشيخين؛ فلا كرامة، ولا اعتبار بقوله في رواة الصحيح؛ لأنه فقد ميزان العدل، وصار من أضل الناس.

تنبيه:

بندار هنا يعني تاجر، وليس المقصود بندار محمد بن بشار، وهو شيخ ابن خراش، وكان ممن يوالي الشيخين، نبهت عليه منعاً للالتباس، والله أعلم.

٢- إسماعيل بن أبان الوراق:

قال ابن حجر:" وثقه النسائي، ومطين، وابن معين، والحاكم أبو أحمد، وجعفر الصائغ، والدارقطني، وقال في رواية الحاكم عنه: أثنى عليه أحمد وليس بقوي، **وقال الجوزجاني كان مائلا عن الحق**، ولم يكن يكذب في الحديث، قال ابن عدي: يعني ما عليه الكوفيون من التشيع قلت **الجوزجاني كان ناصبيا منحرفا عن علي فهو ضد الشيعي المنحرف** عن عثمان، والصواب موالاتهما جميعا، ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع"(هدى الساري:٣٩٠).

وقال الذهبي:" الجوزجاني كان مقيما بدمشق، يحدث على المنبر، وكان أحمد يكاتبه فيتقوى بكتابه، ويقرؤه على المنبر، وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي رضي الله عنه، فقوله في إسماعيل: مائل عن الحق يريد به ما عليه الكوفيون من التشيع.

قلت: قد كان النصب مذهبا لأهل دمشق في وقت، كما كان الرفض مذهبا لهم في وقت، وهو في دولة بني عبيد ثم عدم - ولله الحمد - النصب، وبقى الرفض خفيفا خاملا"(ميزان الاعتدال ١/٧٦).

وقد سئل الدارقطني عن يعقوب بن إبراهيم الجوزجاني، فقال:"أقام بمكة مدة، وبالرملة مدة، وبمصر مدة، وكان من الحفاظ المصنفين، والمخرجين الثقات، لكن كان فيه انحراف عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ اجتمع على بابه أصحاب الحديث، فخرج إليهم، وأخرجت جارية له فروجة لتُذبح، فلم تجد أحدا يذبحها، فقال: سبحان الله! لا يوجد من يذبحها، وقد ذبح علي ابن أبي طالب في ضحوة نيفا وعشرين ألفا!!"(سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني: ٣٢٠).

وعليه؛ فهو ناصبي، فلا يقبل قوله فيمن تشيع إلا بحق، والله أعلم.

قال السخاوي، وهو يتكلم عن العدواة بين الناقد والمنتقد:" ولو كان سبب تلك العداوة الاختلاف في الاعتقاد؛ فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة؛ رأى العجب، **وذلك لشدة انحرافه في النصب**، وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلق وعبارة طلقة، حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش، وأبي نعيم، وعبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث، وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله أو أكثر منه فوثق رجلا ممن ضعفه هو قبل التوثيق، ويلتحق به عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ؛ فإنه من غلاة الشيعة، بل نسب إلى الرفض، فيتأني في جرحه لأهل الشام؛ للعداوة البينة في الاعتقاد، وكذا كان ابن عقدة شيعيا فلا يستغرب منه أن يتعصب لأهل الرفض.

ولذا كانت المخالفة في العقائد أحد الأوجه الخمسة التي تدخل الأفة منها؛ فإنها كما قال ابن دقيق العيد: أوجبت تكفير الناس بعضهم لبعض أو تبديعهم، وأوجبت عصبية اعتقدوها دينا يتدينون ويتقربون به إلى الله

تعالى، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير أو التبديع، قال: وهذا موجود كثيرا في الطبقة المتوسطة من المتقدمين، بل قال شيخنا: إنه موجود كثيرا قديما وحديثا"(فتح المغيث٣/٣٦٢-٣٦٣).

٣- سعيد بن عمرو بن أشوع الكوفي:

قال ابن حجر:"من الفقهاء، وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي، وإسحاق بن راهويه، وأما أبو إسحاق الجوزجاني، فقال: كان زائغا غاليا، يعني في التشيع، قلت: **والجوزجاني غال في النصب**؛ فتعارضا، وقد احتج به الشيخان والترمذي"(هدى الساري:٤٠٦).

وكذا فعل الجوزجاني مع عدي بن ثابت الأنصاري، ومحمد بن يوسف الفريابي.

٤- المنهال بن عمرو الأسدي مولاهم الكوفي:

قال ابن حجر:" وأما **الجوزجاني فقد قلنا غير مرة إن جرحه لا يقبل في أهل الكوفة** لشدة انحرافه ونصبه"(هدى الساري:٤٤٥).

٥- زبيد بن الحارث اليامي:

قال الذهبي:"من ثقات التابعين، فيه تشيع يسير، قال القطان: ثبت، وقال غير واحد: هو ثقة، وقال أبو إسحاق الجوزجاني - **كعوائده في فظاظة عبارته**: كان من أهل الكوفة قوم لا يحمد الناس مذاهبهم، هم رءوس محدثي الكوفة، مثل أبي إسحاق، ومنصور، وزبيد اليامى، والأعمش، وغيرهم من أقرانهم احتملهم الناس لصدق ألسنتهم في الحديث وتوقفوا عندما أرسلوا"(ميزان الاعتدال٢/٦٦).

وهذا مستدرك على ابن حجر، فلم يذكره في الهدى.

٦- سعيد بن كثير بن عفير الكوفي:

قال الذهبي:" أحد الثقات والائمة، له ما ينكر.

قال الحافظ أبو سعيد بن يونس: أنكر عليه أحاديث: وقال الجوزجاني: كان مخلطا غير ثقة، فيه غير لون من البدع، وقال أبو حاتم: كان يقرأ من كتب الناس، وهو صدوق، وقال ابن يونس: كان من أعلم الناس بالانساب والاخبار الماضية وأيام العرب والتواريخ، كان في ذلك شيئا عجيبا، وكان أديبا فصيحا، حاضر الحجة، شاعرا، لا

تمل مجالسته، وقال ابن عدي: **ما قال الجوزجاني لا معنى له**، ولم أسمع أحدا ولا بلغني عن أحد كلام في سعيد بن عفير، وهو عند الناس ثقة إلا أن يكون السعدي - يعنى الجوزجاني - أراد سعيد بن عفير آخر"(ميزان الاعتدال ١٥٥/٢).

-وأما التعصب بين المدارس الفقهية، فمن أمثلته:

★ نعيم بن حماد الخزاعي:

قال ابن حجر:" **نسبه أبو بشر الدولابي إلى الوضع**، وتعقب ذلك ابن عدي بأن الدولابي كان متعصبا عليه؛ **لأنه كان شديدا على أهل الرأي**، وهذا هو الصواب، والله أعلم"(هدى الساري:٤٤٧).

وأبو بشر الدولابي، هو:" محمد بن أحمد بن حماد الحافظ، أبو بشر الدولابي الناسخ، من أهل الرى، سمع بندارا، وهارون بن سعيد الأيلي وطبقتهما، وعنه ابن عدي، والطبراني، وأبو بكر بن المقري، وأبو بكر المهندس، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين، قال ابن عدي: **ابن حماد متهم فيما قاله في نعيم بن حماد لصلابته في أهل الرأى**، وقال حمزة السهمي: سألت الدارقطني عن الدولابي، فقال: تكلموا فيه، لما تبين من أمره الأخير، وقال ابن يونس: كان الدولابي من أهل الصنعة حتى التصنيف، وكان يضعف"(ميزان الاعتدال ٤٥٩/٣).

وقد ذكر ابن حجر شيئاً من تعصبه لمذهبه، فقال:" وعاب عليه ابن عدي تعصبه المفرط لمذهبه، حتى قال في الحديث الذي رواه أبو حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عن معبد الجهني عن النبي ﷺ (في القهقهة): معبد هذا هو ابن هوذة الذي ذكره البخاري في تاريخه، قال ابن عدي: وهذا الذي قاله غير صحيح، وذلك أن معبد بن هوذة أنصاري، فكيف يكون جهنيا؟ ومعبد الجهني معروف ليس صحابي، **وما حمل الدولابي على ذلك إلا ميله لمذهبه**"(لسان الميزان ٥٠٦/٦، ت.أبو غدة).

وفي مثل هذه الحالة لا يقبل كلام من هذا شأنه فيمن خالفه في مذهبه إلا إذا كان الأمر واضحاً بدليله الصحيح، خاصة إذا كان الأمر بين الأحناف والشوافع، أو الشوافع والمالكية، أو الحنابلة والأشاعرة، ومن راجع تراجم الحنابلة والأشاعرة؛ وجد معارك محتدمة بين الفريقين، كانت تصل إلى حد القتل، وهذا مبسوط كثير في كتب التراجم والتواريخ، والله أعلم.

وقد ذكر الذهبي مثالاً جلياً لهذا الأمر، فقال:" محمد بن إدريس الإمام الشافعي: ممن سارت الركاب بفضائله، ومعارفه، وثقته، وأمانته، فهو حافظ متثبت نادر الغلط، حتى أن أبا زرعة، قال: ما عند الشافعي حديث غلط فيه، وقال: ما أعلم للشافعي حديثا خطأ.

وقال أبو عمر بن عبد البر: رويناه عن محمد بن وضاح، قال سألت يحيى بن معين عن الشافعي، فقال: ليس ثقة، ثم قال يعني ابن عبد البر: ابن وضاح ليس بثقة، قال ابن عبد البر أيضا: قد صح من طرق عن ابن معين أنه يتكلم في الشافعي، قلت: قد آذى ابن معين نفسه بذلك، ولم يلتفت الناس إلى كلامه في الشافعي، ولا إلى كلامه في جماعة من الاثبات، كما لم يلتفتوا إلى توثيقه لبعض الناس، فإنا نقبل قوله دائما في الجرح والتعديل، ونقدمه على كثير من الحفاظ، ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده.

وكلامه يعني ابن معين في الشافعي، ليس من هذا اللفظ الذي كان عن اجتهاد، وإنما هذا من فلتات اللسان بالهوى والعصبية، فإن ابن معين كان من الحنفية الغلاة في مذهبه وإن كان محدثا، وكذا قول الحافظ ابي حامد ابن الشرقي: كان يحيى بن معين وأبو عبيد سيئا الرأي في الشافعي، فصدق والله ابن الشرقي أساءا في ذاتهما في عالم زمانه.

وكذا قول أحمد بن عبد الله في الإمام أبي عبد الله: هو ثقة صاحب رأي ليس عنده حديث، وكان يتشيع، فكان العجلي يوهم في الإمام أبي عبد الله التشيع لقوله:

إن كان رفضا حب آل محمد ..... فليشهد الثقلان أني رافضي

وكذا تكلم فيه بالتشيع بعض أعدائه من كبار المالكية؛ لموافقته الشيعة في مسائل فروعية أصابوا فيها، ولم يُبدعوا بها؛ كالجهر بالبسملة، والقنوت في الصبح، والتختم في اليمين، وهذا قله ورع وتسرع الى الكلام في الإمام؛ فالشافعي رحمه الله أبعد شيء من التشيع، كيف وهو القائل فيما ثبت عنه: الخلفاء الراشدون خمسة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز، أفشيعي يقول هذا قط؟! وقد صنف الخطيب الحافظ مسألة الاحتجاج بالشافعي، فشفى وكفى، فقول العجلي ليس عنده حديث، قول من لا يدري ما يقول في حق الإمام أبي عبد الله، وما عرفه العجلي ولا جالسه، فالشافعي من جلة أصحاب الحديث، رحل فيه، وكتب بمكة والمدينة والعراق واليمن، ولقب ببغداد ناصر الحديث، وهو قلما يوجد له حديث غلط، والله حسيب من يتكلم بجهل أو هوى، فإن السكوت يسع الشخص، نعم لم يكن الشافعي رحمه الله في الحديث كيحيى القطان أو ابن مهدي أو أحمد بن حنبل، بل ما هو في الحديث بدون الأوزاعي ولا مالك وهو في الحديث ورجاله وعلله فوق أبي مسهر، وأبي يوسف القاضي، وعبد الرحمن بن القاسم، وإسحاق بن الفرات، وأشهب، وأمثالهم، فرحم الله الجميع"٠الرواة الثقات المتكلم فيهم:٢٨-٣٤) وقد أوردته كاملاً ليُتأمل.

٥ - ردُّ كلام الناقد بسبب أنه من أقران الراوي؛ إذ لا يقبل كلامهم في بعضهم:

والأقران هم الرواة المتقاربون في السن والطبقة، وقد قال الذهبي رحمه الله:" كلام الأقران بعضهم في بعض، ينبغي أن يطوى، ولا يروى، ويطرح، ولا يجعل طعنا، ويعامل الرجل بالعدل والقسط"(الرواة الثقات المتكلم فيهم:٢٤).

وهذه قاعدة ذهبية؛ إذ الرواة بشرٌ من البشر، ليسوا معصومين، وقد تكون بينهم إحنٌ وعدوات، لِما بينهم من تنافس وتسابق في طلب العلم، فيحمل هذا بعضهم على الطعن في منافسه، ويتحامل عليه.

قال الذهبي أيضاً:" كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصرا من الأعصار سلم أهله من ذلك، سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس، اللهم فلا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤف رحيم"(ميزان الاعتدال ١١١/١).

وقد وجدت أمثلة كثيرة لهذا الأمر في تاريخ الرواة، منها:

١- كلام محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب في الإمام مالك بن أنس، وكلاهما كبيرا القدر، قال الذهبي رحمه الله:" قال أحمد بن حنبل: بلغ ابن أبي ذئب أن مالكا لم يأخذ بحديث: (البيعان بالخيار) فقال: يستتاب، فإن تاب، وإلا ضربت عنقه، ثم قال أحمد: هو أورع وأقول بالحق من مالك، قلت: لو كان ورعا كما ينبغي، لما قال هذا الكلام القبيح في حق إمام عظيم، فمالك إنما لم يعمل بظاهر الحديث؛ لأنه رآه منسوخا، وقيل: عمل به، وحمل قوله: (حتى يتفرقا) على التلفظ بالإيجاب والقبول، فمالك في هذا الحديث، وفي كل حديث له أجر ولا بد، فإن أصاب، ازداد أجرا آخر، وإنما يرى السيف على من أخطأ في اجتهاده الحرورية، وبكل حال: فكلام الأقران بعضهم في بعض لا يعول على كثير منه، فلا نقصت جلالة مالك بقول ابن أبي ذئب فيه، ولا ضعف العلماء ابن أبي ذئب بمقالته هذه، بل هما عالما المدينة في زمانهما رضي الله عنهما، ولم يسندها الإمام أحمد، فلعلها لم تصح"(السير ١٤٢/٧-١٤٣).

٢- كلام محمد بن يحي الذهلي في الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وقد حسده وشنع عليه، بعدما كثر طلاب البخاري، وقل طلاب الذهلي، وكان سبب محنته.

٣- كلام أبي نعيم الأصبهاني في ابن منده: قال الذهبي في ترجمته:" أحد الأعلام، صدوق، تكلم فيه بلا حجة، ولكن هذه عقوبة من الله لكلامه في ابن مندة بهوى... وكلام ابن مندة في أبي نعيم فظيع، لا أحب حكايته، ولا أقبل قول كل منهما في الآخر، بل هما عندي مقبولان، لا أعلم لهما ذنبا أكثر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها"(ميزان الاعتدال١١١/١).

٤- كلام العقيلي في ابن المنذر: قال الذهبي:" محمد بن إبراهيم بن المنذر الحافظ العلامة أبو بكر النيسابوري، صاحب التصانيف، عدل صادق فيما علمت إلا ما قال فيه مسلمة بن قاسم الأندلسي: كان لا يحسن الحديث ونسب إلى العقيلي أنه كان يحمل عليه وينسبه إلى الكذب... أما العقيلي فكلامه من قبيل كلام الاقران بعضهم في بعض، مع أنه لم يذكر في كتاب الضعفاء، وقال أبو الحسن القطان: لا يلتفت إلى كلام العقيلي فيه"(ميزان الاعتدال:٣/٤٥٠-٤٥١).

٥- كلام محمد بن عثمان بن أبي شيبة في مطين: قال الذهبي:" محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، الحافظ، مطين، محدث الكوفة، حط عليه محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وحط هو على ابن أبي شيبة، وآل أمرهما إلى القطيعة، ولا يعتد بحمد الله بكثير من كلام الاقران بعضهم في بعض"(ميزان الاعتدال ٣/٦٠٧).

٦- كلام مغيرة بن مقسم الضبي في أبي إسحاق السبيعي والأعمش: قال الذهبي:" وقال جرير، عن مغيرة: ما أفسد حديث أهل الكوفة غير أبي إسحاق، والأعمش، قلت: لا يسمع قول الأقران بعضهم في بعض، وحديث أبي إسحاق محتج به في دواوين الإسلام، ويقع لنا من عواليه"(السير ٥/٣٩٩)، وإن كان هذا الكلام قد ورد عن غير مغيرة أيضاً(وانظر إكما تهذيب الكمال لمغلطاي ١٠/٢٠٧).

ونذكر الآن ما يندرج من رجال البخاري المطعون عليهم تحت هذا الأمر:

١- عبد الله بن ذكوان المدني(أبو الزناد):

قال ابن حجر:" قال ربيعة الرأي أنه ليس بثقة، قلت: لم يلتفت الناس إلى ربيعة في ذلك **للعداوة التي كانت بينهما**، بل وثقوه"٠هدى الساري:٤١٣).

وكانت العداوة محتدمة بين ربيعة بن أبي عبد الرحمن، وبين أبي الزناد، وكانا فقيهي المدينة، قال الذهبي:" عن ابن أخي يزيد بن عبد الله بن هرمز قال: رأيت ربيعة جلد وحلق رأسه ولحيته، فنبتت لحيته مختلفة، شق أطول من الآخر، فقيل له: يا أبا عثمان لو سويته، قال: لا حتى ألقى الله معهم بين يديه.

قال إبراهيم الحزامي: فكان سبب جلده سعاية أبي الزناد، سعى به فولي بعد فلان التيمي، فأرسل إلى أبي الزناد فأدخله بيتا وطين عليه ليقتله جوعا، فبلغ ذلك ربيعة فجاء إلى الوالي وأنكر عليه واستطلقه، وقال: سأحاكمه إلى الله"(تاريخ الإسلام٣/٦٤٧).

وهكذا العداوة بين الأقران، تورث تحاملاً، يظهر في كلامهم؛ فينبغي ألا يؤخذ به.

٢- عثمان بن صالح السهمي:

قال ابن حجر بعد ذكر تضعيف أحمد بن صالح له، وأنه من طريق ابن رشدين الضعيف:" وأما ثانيا **فأحمد بن صالح من أقران عثمان فلا يقبل قوله فيه إلا ببيان واضح**"(هدى الساري:٤٢٤).

٣- هشام بن عمار السلمي:

قال الذهبي:" قال المروزي: ورد كتاب من دمشق: سل لنا أبا عبد الله، فإن هشام بن عمار قال لفظ جبريل ومحمد عليهما السلام بالقرآن مخلوق، فسألت أبا عبد الله فقال: أعرفه طياشا، قاتله الله لم يجتر الكرابيسى أن يذكر جبريل ولا محمدا ﷺ، هذا قد تجهم.

وفي الكتاب أنه قال في خطبته، الحمد لله الذي تجلى لخلقه بخلقه، فسألت أبا عبد الله، فقال: هذا جهمى، الله تجلى للجبال، يقول هو: تجلى لخلقه بخلقه، إن صلوا خلفه فليعيدوا الصلاة.

قلت: لقول هشام اعتبار ومساغ، ولكن لا ينبغي إطلاق هذه العبارة المجملة، وقد سقت أخبار أبي الوليد رحمه الله في تاريخي الكبير، وفى طبقات القراء، أتيت فيها بفوائد، وله جلالة في الإسلام، **وما زال العلماء الاقران يتكلم بعضهم في بعض بحسب اجتهادهم**، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ"(ميزان الاعتدال:٤/٣٠٣-٣٠٤).

وما أدري ما هو مساغ هشام في هذه العبارة، وقد جلَّ الإمام أحمد أن يقول في أقرانه بغير حق، وقد يكون مساغه أنه يقصد أن الله عز وجل تجلى لخلقه، وهو الجبل، بسبب طلب موسى عليه السلام، وهو من جملة خلقه؛ فتكون الباء للسببية، أو أن التجلي هو ظهو آياته في خلقه، والله أعلم.

وهذا الراوي مستدرك على ابن حجر رحمه الله.

٦- رد كلام الناقد بسبب كونه ينكر على من تلبس بما ينافي الورع:

عادة بعض المتورعين عن دقائق الأمور أن يرى من تلبس بها على إثم ومعصية، ولا يزول هذا إلا بالعلم، فالعالم الورع يعذر غيره؛ لعلمه بأن من الورع ما هو واجب وما هو مستحب، ولكن قد يقع البعض في ثلب جماعة من الرواة، بسبب خوضهم في أمور قد تنافي الورع المستحب، كأن يدخل الراوي على السلطان، أو يعمل له عملاً، كأن يتولى الحسبة أو القضاء، وغير ذلك؛ فتأتي عبارات بعض النقاد للحط من أمثال هؤلاء الرواة.

ومن أمثلة ذلك:

١- أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني:

قال ابن حجر:" قال ابن نمير: تركت حديثه لقول أهل بلده، وقال الميموني، قلت لأحمد: إن أهل حران يسيئون الثناء عليه؟ فقال: أهل حران قل أن يرضوا عن إنسان، **هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له**، قلت: فأفصح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حران من أجله، **وهو غير قادح**، وقد قال أبو حاتم: كان من أهل الصدق والإتقان"(هدى الساري:٣٥٨-٣٥٦).

فانظر إلى فقه الإمام أحمد رضي الله عنه، فمع كون الإمام أحمد رضي الله عنه إماماً في الورع، إلا أن علمه حجزه عن الطعن في هذا الراوي، وحمل دخوله على السلطان على سبب يليق، وليس له دخل برواية الحديث، والله أعلم.

٢- عكرمة مولى ابن عباس:

قال ابن حجر:" فأما أقوال من وهاه، فمدارها على ثلاثة أشياء: على رميه بالكذب، وعلى الطعن فيه بأنه كان يرى رأي الخوارج، وعلى القدح فيه بأنه كان يقبل جوائز الأمراء، فهذه الأوجه الثلاثة يدور عليها جميع ما طعن به... **وأما قبول الجوائز فلا يقدح أيضا إلا عند أهل التشديد، وجمهور أهل العلم على الجواز** كما صنف في ذلك ابن عبد البر"(هدى الساري:٤٢٥).

فالأولى للعالم ألا يقبل جائزة الأمراء؛ لأن غالب هؤلاء إنما يريدون شراء لسان العالم ليسكت عن منكر من منكراتهم، أو ينطق بباطل يؤيد بدعهم وظلمهم؛ فإنه إذا أطعمتَ الفم تستحِ العين؛ فتغض الطرف عن مناكير الحكام والأمراء، وهذا هو حال كثير من السلف المتقدمين في تركهم الدخول على السلاطين، حتى أن منهم من كان يهرب، ويختفي حتى لا يتولى شيئاً من أعمال الإمارة والقضاء، ولكن كان غير واحد من السلف يدخلون على الأمراء يعظونهم، وينكرون عليهم، ومنهم من تولى لهم عملاً؛ ليصلح فيه بما أراه الله، فإذا أمِن العالم من الزلل، وأخذ نفسه بالحيطة والحذر؛ جاز له الدخول في ذلك، على أن يحفظ دينه وعلمه.

٣- إسماعيل بن إبراهيم بن معمر:

قال ابن حجر:" غمزه أحمد بن حنبل؛ **لأنه أجاب في المحنة**"(هدى الساري:٣٩٠).

والمحنة هنا هي محنة خلق القرآن في زمان المأمون والمعتصم والواثق، وقد استعمل بعض العلماء التقية، وتركوا العزيمة، فأجابوا في المحنة، وكان الإمام أحمد شديد النكير على من أجاب؛ لأن الأمر أمر اعتقاد وفيصل بين الكفر والإيمان، وقد بين الإمام رحمه الله أن العذر فيها لا يكون إلا عند العرض على السيف، وعدم الصبر على القتل، وليس بمجرد الامتحان، وبالجملة، فهذا الأمر لا يقدح في ثقة الراوي وضبطه، والله أعلم.

وهذا الراوي غير إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم المعروف بابن عُلية، الإمام الحجة الذي روت له الجماعة، وقد زل في محنة خلق القرآن، وغمزه غير واحد، لكن قال الذهبي:" إمامة إسماعيل وثيقة لا نزاع فيها، وقد بدت منه هفوة وتاب، فكان ماذا! إني أخاف الله، لا يكون ذكرنا له من الغيبة"(ميزان الاعتدال١/٢٢٠).

٤- حميد بن أبي حميد الطويل البصري:

قال ابن حجر:" قال يحيى بن يعلى المحاربي: طرح زائدة حديث حميد الطويل، قلت: إنما تركه زائدة **لدخوله في شيء من أمر الخلفاء**، وقد بين ذلك مكي بن إبراهيم"(هدى الساري:٣٩٩).

٥- حميد بن هلال العدوي أبو نصر:

قال ابن حجر:"من كبار التابعين وثقه ابن معين، والعجلي، والنسائي، وآخرون، وقال يحيى القطان: كان ابن سيرين لا يرضاه، قلت: بين أبو حاتم الرازي أن ذلك بسبب أنه **دخل في شيء من عمل السلطان**، وقد احتج به الجماعة"(هدى الساري:٤٠٠).

٦- عاصم بن سليمان الأحول:

قال ابن حجر:" عده سفيان الثوري رابع أربعة من الحفاظ أدركهم، ووصفه بالثقة والحفظ أحمد بن حنبل، فقيل له إن يحيى القطان يتكلم فيه، فعجب، ووثقه ابن معين، والعجلي، وابن المديني، وابن عمار، والبزار، وقال أبو الشيخ: سمعت عبدان يقول ليس في العواصم أثبت منه، **وقال ابن إدريس: رأيته أتى السوق، فقال اضربوا هذا، أقيموا هذا، فلا أروي عنه شيئا**، وتركه وهيب لأنه أنكر بعض سيرته، قلت كان يلي الحسبة بالكوفة، قاله ابن سعد، وقد احتج به الجماعة"(هدى الساري:٤١١).

وقد روى أبو بكر الضبي الملقب بـ"وكيع" شيئاً من سيرته المحمودة في قضاءه، فقال:" ولي قضاء المدائن، أخبرنا أحمد بن منصور الرمادي، قال: حدثنا داود بن رشيد، قال: حدثني ابن بشير بن مجالد، قال: رأيت عاصم الأحول على قضاء المدائن، فخرج عليه بزكان له أسود وله شعره، وقمطره في يده حتى جلس على برى، وأعنز له ترعى بين يديه، فإن جاء إنسان يخاصم إليه نظر في حاجته، وإلا فهو مقبل على أعنزه.

وقال الموصلي: كان عاصم الأحول حسن الخلق والمداراة، فمر ذات يوم رجل من أبناء الدهاقين، فعرض عليه الغداء فنزل فتغدى، فلما أراد الخروج لمح في بيته طنبورا، فمضت للفتى أيام، ثم أتاه ليشهد بشهادة، فقال: جئت لأشهد، قال: ما فعل طنبورك لأعلمن ما رأيتك ها هنا"(أخبار القضاة ٣٠٤/٣، ط.عالم الكتب).

٧- مروان بن الحكم بن أبي العاص:

قال ابن حجر:" قال عروة بن الزبير: كان مروان لا يتهم في الحديث، وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتمادا على صدقه، وإنما نقموا **عليه أنه رمى طلحة يوم الجمل بسهم فقتله، ثم شهر السيف في طلب الخلافة**، حتى جرى ما جرى، فأما قتل طلحة؛ فكان متأولا فيه، كما قرره الإسماعيلي وغيره، وأما ما بعد ذلك فإنما حمل عنه سهل بن سعد، وعروة، وعلي بن الحسين، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وهؤلاء أخرج البخاري أحاديثهم عنه في صحيحه، لما كان أميرا عندهم بالمدينة، قبل أن يبدو منه في الخلاف على ابن الزبير ما بدا، والله أعلم، وقداعتمد مالك على حديثه ورأيه، والباقون سوى مسلم"(هدى الساري:٤٤٣).

وقد قيل أن له رؤية، ولذلك يذكرونه في عداد الصحابة، والله أعلم.

٨- معلى بن منصور الرازي:

قال ابن حجر:" قال أبو حاتم الرازي: قيل لأحمد: لِم لم تكتب عنه؟ فقال: **كان يكتب الشروط، ومن كتبها لم يخل من أن يكذب**، ووثقه يحيى بن معين، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وابن سعد"(هدى الساري:٤٤٤).

وكتابة الشروط هي كتابة الصكوك والسجلات، والشهادات للقضاة، وهو علم يحتاجه الكتاب، وبرع فيه جماعة من المتقدمين، وصنفت فيه مصنفات.

وقد كان الإمام أحمد رضي الله عنه يعيب على من عمل في القضاء في زمانه، ويرى أنه يتلبس بمظالم، إذ قد يجري مع أهواء الظالمين، ويكتب غير الحق إرضاء لهم، وكان قد عاب على ولد صالح لما تولى القضاء، وتورع عن ماله؛ فمن هنا تورع الإمام رضي الله عنه عن الأخذ عمن كان يكتب الشروط، وكان احتمال وقوعه في الكذب سببا في عدم الأخذ عنه، والله أعلم.

٩- محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري:

قال الذهبي:" وكذا تكلم من لا يفهم في الزهري؛ لكونه خضب بالسواد، **ولبس زي الجند**، وخدم هشام بن عبد الملك"(الرواة الثقات المتكلم فيهم:٢٦).

وقد كان من السلف من يعيبون الخضاب بالسواد؛ للحديث الوارد عند أبي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ، قال:" يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد، كحواصل الحمام، لا يريحون رائحة الجنة"(السنن:٤٢١٢) وقد اتفقوا على أنه محمود في الجهاد؛ ليكون أهيب للعدو، وأما في غير ذلك، فقالوا بالكراهة، وقال الشافعية بالحرمة في الجملة، ومن السلف من أباحه بغير كراهة، فالأمر فيه خلاف بين العلماء، وقد قال ابن حجر رحمه الله:" وقد رخص فيه طائفة من السلف، منهم سعد بن أبي وقاص، وعقبة بن عامر، والحسن،والحسين، وجرير، وغير واحد، واختاره ابن أبي عاصم في كتاب الخضاب له، وأجاب عن حديث ابن عباس رفعه: يكون قوم يخضبون بالسواد لا يجدون ريح الجنة؛ بأنه لا دلالة فيه على كراهة الخضاب بالسواد، بل فيه الإخبار عن قوم هذه صفتهم"(فتح الباري ٣٥٤/١٠).

فكون الزهري فعل ذلك؛ فلا ينقص هذا من جلالته وإمامته؛ فهو مقدم الحفاظ وعميدهم رحمه الله.

وهذا مستدرك، لم يذكره ابن حجر رحمه الله.

١٠- خالد الحذاء:

قال ابن حجر:"وكان قد **استعمل على العشور بالبصرة**... قرأت بخط الذهبي ما خالد في الثبت بدون هشام بن عروة وأمثاله. قلت: والظاهر أن كلام هؤلاء فيه من أجل ما أشار إليه حماد بن زيد من تغير حفظه بآخره، أو **من أجل دخوله في عمل السلطان**، والله أعلم"(تهذيب التهذيب ١٢٠/٣-١٢١).

والعشور في الأصل هي ما يؤخذ من تجار أهل الحرب؛ يؤخذ منهم العشر، ومن أهل الذمة إذا صولحوا على ذلك؛ فيؤخذ منهم نصف العشر، وإلا فليس عليهم إلا الجزية، وأما المسلمون فلا عشور عليهم، ولكن يؤخذ منهم ربع العشر في الزكاة.

وقد كان يخاف السلف الأول من أن يستعمل واحد منهم على العشور؛ مخافة أن يظلم أحداً، قال ابن أبي خيثمة:" حدثنا أبي، قال: حدثنا محمد بن خازم، قال: حدثنا الأعمش، عن شقيق، عن مسروق، قال: ما عملت عملا أخوف عندي أن يدخلني النار من عملكم هذا؛ يعني: العشور، وما بي ألا أكون ظلمت مسلما ولا معاهدا دينارا ولا درهما. قلنا: ما حملك على الدخول فيه؟ قال: لم يدعني شريح، ولا زياد، ولا الشيطان"(تاريخ ابن أبي خيثمة ١١٣/٣، ط.الفاروق).

فلذلك قد يكون غمزه من غمزه بسبب ولاية العشور، والله أعلم.

★★★★★★★★★★★

★★★★★

المسلك الخامس:
ما يتعلق بعبارة النقد التي طعن بسببها في راوي الصحيح:

قد يصل المتفحص في عبارة النقد المنقولة عن الراوي المطعون فيه إلى كون هذه العبارة غير مؤثرة؛ وذلك إما لحدوث اشتباه في النقل، أو وقوع سقط من الكلام، أو أن العبارة غير مقبولة إلا أن تكون مفسرة، أو غير ذلك، وذلك هو عمل محققة العلماء:

١- وقوع الاشتباه بين راوي الصحيح، وبين غيره من الضعفاء:

وهذا كثيراً ما يحدث، بسبب كثرة الرواة الذين نقلوا الأحاديث، وتشابه قطاع كبير منهم في الأسماء، والكنى، والألقاب، وغير ذلك، مما يوهم الناقل أن عبارة التضعيف قيلت في راوي الصحيح، وإنما قيلت في راو غيره من الضعفاء، وقد يتوارد النقلة على خطإ واحد، وسبحان من له الكمال كله.

ولهذا نشأ علمان، هما المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والفرق بينهما: أن المؤتلف والمختلف يقع التشابه في الخط دون اللفظ، بينما يقع الاشتباه في المتفق في الخط واللفظ، ومثال الأول: **بشار، ويسار**، وهما يتشابهان في الخط؛ إذ النقط غير معتنى به قديماً، واللفظ مختلف، ومثله **حيان وحبان، والحريري والجريري**، وأما المتفق، فمثل **الخليل بن أحمد، وهو ستة**، أحدهم الفراهيدي المشهور، و**محمد بن عبد الله الأنصاري، وهو اثنان**، أحدهما شيخ البخاري، والآخر ضعيف، وهكذا.

ومن لم يعرف هذين العلمين، كثر عثاره وغلطه؛ فيشتبه عليه راوي الصحيح بالضعيف؛ فيبني حكمه على هذا الخلل؛ فيخرج عن الصواب، ويستحق اللوم والعتاب.

ومن الأمثلة على ذلك مما طعن به بعض رواة الصحيح:

١- أحمد بن بشير الكوفي:

قال ابن حجر:"قال النسائي: ليس بذلك القوي، وقال عثمان الدارمي: متروك، وقواه ابن معين، وأبو زرعة، وغيرهما"، ثم قال:" وأما كلام عثمان الدارمي، فقد **رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براو آخر اتفق اسمه واسم أبيه**، وهو كما قال الخطيب رحمه الله تعالى"(هدى الساري:٣٨٥-٣٨٦).

وإنما قصد الخطيب بالراوي الذي وقع بسببه الاشتباه على عثمان الدارمي، أحمد بن بشير البغدادي أبا جعفر المؤدب، وقد رمي الكوفي بغير ذلك من المطاعن، منها أنه كان رأساً في الشعوبية، يعني تفضيل العجم على العرب، ومنها أنه كان يُقيّن القينات، أي يروض الجواري ويؤدبهن، ولكن قال ابن عدي، بعد أن ذكر له بعض ما وقع في حديثه من النكرة:" أحمد بن بشير له أحاديث صالحة، وهذه الأحاديث التي ذكرتها أنكر ما رأيت له، وهو في القوم الذين يكتب حديثهم"(الكامل في ضعفاء الرجال ١٦٧/١، ت.زكار).

٢- أحمد بن صالح المصري أبو جعفر بن الطبري:

قال ابن حجر:" وأما النسائي فكان سيء الرأي فيه، ذكره مرة، فقال: ليس بثقة ولا مأمون، أخبرني معاوية بن صالح، قال سألت يحيى بن معين، عن أحمد بن صالح، فقال: **كذاب يتفلسف رأيته يخطئ في الجامع بمصر** أهـ فاستند النسائي في تضعيفه إلى ما حكاه عن يحيى بن معين، وهو وهم منه حمله على اعتقاده سوء رأيه في أحمد بن صالح... **وقال ابن حبان ما رواه النسائي عن يحيى بن معين في حق أحمد بن صالح؛ فهو وهم، وذلك أن أحمد بن صالح الذي تكلم فيه ابن معين، هو رجل آخر غير ابن الطبري، وكان يقال له الأشمومي، وكان مشهورا بوضع الحديث، وأما ابن الطبري فكان يقارب ابن معين في الضبط والإتقان** انتهى"(هدى الساري:٣٨٦).

٣- إسماعيل بن أبان الوراق:

قال ابن حجر:" وأما قول الدارقطني فيه فقد اختلف، ولهم شيخ يقال له إسماعيل بن أبان الغنوي، أجمعوا على تركه، فلعله اشتبه به"(هدى الساري:٣٩٠).

وإسماعيل بن أبان الأزدي الوراق هذا شيخ البخاري، وقد نقل الحاكم عن الدارقطني تضعيفه، ولكن قال البخاري:صدوق، والبخاري أدرى به، وأما الغنوي الخياط، فقد قال الذهبي فيه:" كذبه يحيى بن معين، وقال أحمد بن حنبل: كتبنا عنه عن هشام بن عروة، ثم روى أحاديث موضوعة عن فطر وغيره فتركناه، قال البخاري: ترك أحمد والناس حديثه"(ميزان الاعتدال ٢١١/١).

٤- داود بن رشيد الخوارزمي:

قال ابن حجر:" غفل ابن حزم، فقال في الاتصال وفي المحلي في كتاب الحدود منه أنه ضعيف، **فكأنه اشتبه عليه**"(هدى الساري:٤٠١).

وقد يكون اشتبه عليه براو آخر، اسمه داود بن رشيد اليمني، وقد ذكره الخطيب في المتفق والمفترق(٢/٨٩٤-٨٩٥، ط.القادري).

٥- صالح بن حي:

قال ابن حجر:" وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، والعجلي، وقال: روى عن الشعبي أحاديث يسيرة، وقال في موضع آخر: يكتب حديثه، وليس بالقوي، قلت: هكذا وقع في تهذيب الكمال، أن العجلي ذكره في موضعين، وليس كذلك، بل كلامه الأول في صاحب الترجمة، ولم أر لأحد قط فيه كلاما، بل قال أحمد بن حنبل، أنه ثقة ثقة، وهذا من أرفع صيغ التعديل، وأما كلام العجلي الأخير، فقاله في صالح بن حيان القرشي، **وهذان رجلان يشتبهان كثيرا، حتى يظن أنهما رجل واحد**؛ لأنهما متعاصران من بلدة واحدة، وإذ نسب ابن حي إلى جده باسمه صار صالح بن حيان؛ فأشكل بصالح بن حيان القرشي، وقد وقع في صحيح البخاري في كتاب العلم من طريق المحاربي عن صالح بن حيان عن الشعبي حديث،فظن غير واحد من الكبار، منهم الدارقطني، أنه القرشي، وليس به، بل هو صاحب الترجمة؛ لأنه معروف بالرواية عن الشعبي، دون القرشي، وأيضا فالحديث المذكور قد أخرجه البخاري في أربعة مواضع أخرى، من رواية صالح بن حي عن الشعبي به، وقد احتج الجماعة بابن حي"(هدى الساري:٤١٠).

قال ابن حجر:" صالح بن صالح بن حي، وقيل صالح بن صالح بن مسلم بن حي، أبو حيان الثوري الهمداني الكوفي، وقد ينسب إلى جده حي، وحي لقب حيان، فيقال صالح بن حيان"(تهذيب التهذيب ٣٩٣/٤).

من أجل ذلك يشتبه بصالح بن حيان القرشي، الذي قال فيه البخاري:"فيه نظر"(التاريخ الكبير ٢٧٥/٤، ت.خليل).

٦- عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري، وليس من رجال البخاري:

قال ابن حجر:"نزيل مكة، شارك الذي قبله في كثير من شيوخه، وفي الرواية عنه، **فاشتبه الأمر فيهما**، وأبو أمية متروك عند أئمة الحديث، وقد ذكره أبو الوليد الباجي في رجال البخاري، من أجل زيادة وقعت في حديث سفيان بن عيينة عن سليمان عن طاوس عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يتهجد، قال: **اللهم لك الحمد أنت قيم السماوات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد**، الحديث أورده البخاري في كتاب التهجد، وقال في آخره :قال سفيان: وزاد عبد الكريم أبو أمية، يعني عن طاوس، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولم يقصد

البخاري الاحتجاج به، وإنما أورده كما حصل عنده، واحتجاجه إنما هو بأصل الحديث عن سليمان كعادته في ذلك، وقد مضى له شبيه بهذا العمل في ترجمة عبد الرحمن المسعودي، وعلم المزي في التهذيب على ترجمته علامة تعليق البخاري، وليس ذلك بجيد منه، والله الموفق، وفي أوائل المغازي من طريق هشام عن ابن جريج، أخبرني عبد الكريم أنه سمع مقسما، فزعم بعضهم أن عبد الكريم هذا هو ابن أبي المخارق، وليس كذلك، بل هو الجزري، كما جاء مصرحا به في مستخرج أبي نعيم من طريق سعيد بن يحيى الأموي عن أبيه عن ابن جريج، وروى مسلم حديثا من رواية ابن عيينة عن عبد الكريم عن مجاهد في المتابعات، فقيل هو الجزري، وقيل هذا، وروى له النسائي حديثا، وضعفه، وأخرج له الترمذي وابن ماجة"(هدى الساري:٤٢١).

فانظر إلى هذا الاشتباه الذي يقع في العلماء بسبب تقارب الأسماء، ومن أراد الوقوف على شيء كثير من هذا؛ فليقرأ في علم المتفق والمفترق، وقد صنف فيه الخطيب وغيره.

٧- عمر بن نافع مولى بن عمر:

قال ابن حجر:"قال أبو حاتم: ليس به بأس، وكذا قال عباس الدوري عن ابن معين، وقال ابن عدي في ترجمته: حدثني بن حماد عن عباس الدوري عن ابن معين، قال: عمر بن نافع ليس حديثه بشيء، **فوهم ابن عدي في ذلك، وإنما قال ابن معين ذلك في عمر بن نافع الثقفي**، وقوله في هذا وفي هذا بين في تاريخ عباس، وأما مولى ابن عمر، فقال أحمد: هو من أوثق ولد نافع، ووثقه النسائي أيضا وغيره"(هدى الساري:٤٣١).

قال الذهبي:" ذكره ابن عدي، فروى عن ابن حماد، عن عباس الدوري، عن يحيى، قال: عمر بن نافع ليس حديثه بشئ، فوهم ابن عدي، فإن ذا آخر"(ميزان الاعتدال ٢٢٦/٣).

٨- جرير بن عبد الحميد:

قال ابن حجر:"قال البيهقي: نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ، ولم أر ذلك لغيره، بل احتج به الجماعة"(هدى الساري:٣٩٥).

لكن قال في التهذيب:" قال البيهقي في السنن: نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ، وذكر صاحب الحافل عن أبي حاتم أنه تغير قبل موته بسنة، فحجبه أولاده، وهذا ليس بمستقيم؛ فإن هذا إنما وقع لجرير بن حازم، **فكأنه اشتبه على صاحب الحافل**"(تهذيب التهذيب ٧٧/٢).

٩- راشد بن كيسان أبو فزارة الكوفي:

قال ابن حجر:" عن ابن معين ثقة، وقال أبو حاتم: صالح، وقال الدارقطني: ثقة كيس، ولم أر له في كتب أهل النقل ذكرا بسوء... وفرق أسلم بن سهل في تاريخ واسط بين الذي يروي عن أنس، وبين الكوفي الراوي عن يزيد بن الأصم وغيره، وفي علل الخلال، قال أحمد: أبو فزارة في حديث عبد الله مجهول، وتعقبه ابن عبد الهادي، فقال: **هذا النقل عن أحمد غلط من بعض الرواة عنه، وكأنه اشتبه عليه أبو زيد بأبي فزارة**"(تهذيب التهذيب ٢٢٧/٣).

قال ابن حبان:" مستقيم الحديث، إذا كان فوقه ودونه ثقة مشهور، فأما مثل أبي زيد، الذي لا يعرفه أهل العلم؛ فلا"(الثقات ٣٠٣/٦، ط.الهند).

١٠- عبد الله بن سويد الأنصاري الحارثي أخو بني حارثة بن الحارث:

قال ابن حجر:"له صحبة، حديثه عند الزهري عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي عنه في العورات الثلاث، هو موقوف، قلت: أثبت صحبته البخاري وأبو حاتم وغيرهما، وقال السكري: قال بعضهم لا تصح له صحبة، **وكأنه اشتبه عليه بغيره**"(تهذيب التهذيب٢٤٩/٥).

لعله، والله أعلم، اشتبه بعبد الله بن سويد الأنصاري الخطمي، الذي روى عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه(راجع ترجمته في الثقات لابن حبان ٥٩/٥).

وهذا مستدرك، لم يذكره ابن حجر في الهدى.

١١- عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي أبو عتبة الشامي الداراني:

قال ابن حجر:" قال أحمد: ليس به بأس، وقال ابن معين والعجلي وابن سعد والنسائي وغير واحد ثقة... وقال الفلاس: ضعيف الحديث، وهو عندهم من أهل الصدق، روى عند أهل الكوفة أحاديث مناكير، قال الخطيب: كأنه اشتبه على الفلاس بابن تميم"(تهذيب التهذيب ٢٩٨/٦).

وقال في الهدى:" وقال الفلاس وحده: ضعيف الحديث، حدث عن مكحول أحاديث مناكير رواها عنه أهل الكوفة، **وتعقب ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب بأن الذي روى عنه أهل الكوفة أبو أسامة وغيره هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وكانوا يغلطون، فيقولون بن جابر**، قال: فالحمل في تلك الأحاديث على أهل الكوفة الذين وهموا في اسم جده، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثقة، قلت: وقد بين ما وقع لأبي أسامة وغيره من ذلك ابن أبي حاتم عن بعض شيوخه، وأبو بكر بن أبي داود، وأبوه، وأبو بكر البزار، وغيرهم"(هدى الساري:٤١٩).

٢- عدم صحة النقل عن الناقد، أو وجود سقط في النقل:

لا يجوز اعتبار كلام منقول عن ناقد من نقاد الرجال؛ إلا أن يكون هذا الكلام ثابت عنه في الكتب المعتبرة عند أهل العلم، فإذا كان الناقل عن هذا الناقد الإمام ضعيفاً، أو حدث سقط في النقل عنه، أدى إلى فساد المنقول، ووقوع الخطإ؛ فلا يصح والحالة هذه، أن ينسب هذا القول للإمام:

ويتبين هذا الأمر بهذه الأمثلة:

١- أبان بن يزيد العطار:

قال ابن حجر:"قال أحمد: ثبت في كل المشايخ، وقال ابن معين: ثقة كان القطان يروي عنه، ونقل ابن الجوزي من طريق الكديمي عن ابن المديني عن القطان أنه قال: أنا لا أروي عنه، **وهذا مردود؛ لأن الكديمي ضعيف**، قلت: وإنما أخرج له البخاري قليلا في المتابعات مع ذلك"(هدى الساري:٣٨٧).

فانظر إلى قول ابن معين أن القطان كان يروي عنه، وهذا يشي بكون الرجل ثقة؛ لأن القطان كان من متشددة النقاد؛ فإذا روى عن رجل، كأنه جاوز قنطرته، ثم يأتي نقل آخر عن ابن المديني أن القطان أبى الرواية عن الراوي، فوجدنا هذا النقل المعارض لنقل ابن معين عن القطان؛ وجدناه من طريق الكديمي الضعيف كما يقول ابن حجر، وإن كانت هذه الكلمة قد أعلى من رتبة الكديمي الحقيقية، فهو متهم بالوضع والسرقة، فلا اعتبار به، وسقط جرح الراوي كما ترى.

والكديمي: هو محمد يونس بن موسى القرشي السامي الكديمي البصري الحافظ أحد المتروكين:

قال الذهبي:" قال ابن عدي: قد اتهم الكديمى بالوضع، وقال ابن حبان: لعله قد وضع أكثر من ألف حديث، وقال ابن عدي: ادعى الرواية عمن لم يرهم، ترك عامة مشايخنا الرواية عنه، وقال أبو عبيد الآجرى: رأيت أبا داود يطلق في الكديمى الكذب، وكذا كذبه موسى بن هارون، والقاسم المطرز، وأما إسماعيل الخطبى فقال بجهل: كان ثقة، ما رأيت خلقا أكثر من مجلسه، سئل عنه الدارقطني فقال: يتهم بوضع الحديث وما أحسن فيه القول إلا من لم يخبر حاله، ثم قال الدارقطني: قال لي أبو بكر أحمد بن المطلب الهاشمي، قال: كنا يوما عند القاسم بن زكريا المطرز، فمر في كتابه حديث عن الكديمى، فامتنع من قراءته، فقام إليه محمد بن عبد الجبار، وكان أكثر عن الكديمى، فقال: أيها الشيخ أحب أن تقرأه، فأبى، وقال: أجاثيه بين يدى الله غدا، وأقول: إن هذا كان يكذب على رسولك وعلى العلماء"(ميزان الاعتدال ٤/٧٥).

فرجل هذا حاله، متهم بالكذب على رسول الله ﷺ، وعلى العلماء؛ كيف يقبل نقله في الرواة الثقات؟!

٢- بشر بن شعيب بن أبي حمزة الحمصي:

قال ابن حجر:"شهد له أبو اليمان أنه سمع الكتب من أبيه، وروى عن أحمد أنه سأله، فقال: أجازني أبي، وقال ابن حبان في كتاب الثقات: كان متقنا، ثم غفل غفلة شديدة فذكره في الضعفاء، وروى عن البخاري أنه قال: تركناه، **وهذا خطأ من ابن حبان، نشأ عن حذف، وذلك أن البخاري إنما قال في تاريخه: تركناه حيا سنة اثنتي عشرة، فسقط من نسخة ابن حبان لفظة حيا، فتغير المعنى،** وليس له في البخاري سوى حديث واحد في آخر الترجمة النبوية"(هدى الساري:٣٩٣).

وانظر تاريخ البخاري الكبير (٧٦/٢) والثقات لابن حبان (١٤١/٨).

٣- حماد بن أسامة أبو أسامة الكوفي:

قال ابن حجر:"أحد الأئمة الأثبات، اتفقوا على توثيقه، وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء، وحكى عن سفيان بن وكيع، قال: كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها، فقال لي ابن نمير: إن المحسن لأبي أسامة يقول: إنه دفن كتبه، ثم إنه تتبع الأحاديث بعد من الناس فنسخها، قال سفيان بن وكيع: إني لأعجب كيف جاز حديثه، كان أمره بينا، وكان من أسرق الناس لحديث حميد انتهى وسفيان بن وكيع هذا ضعيف لا يعتد به، كما لا يعتد بالناقل عنه وهو أبو الفتح الأزدي، مع أنه ذكر هذا عن ابن وكيع بالإسناد، **وسقط من النسخة التي وقف عليها الذهبي من كتاب الأزدي ابن وكيع، فظن أنه حكاه عن سفيان الثوري، فصار يتعجب من ذلك، ثم قال: إنه قول باطل،** وأبو أسامة قد قال أحمد فيه: كان ثبتا، ما كان أثبته، لا يكاد يخطئ، وروى له الجماعة"(هدى الساري:٣٩٩).

نص كلام الذهبي:" وذكر الأزدي، عن سفيان الثوري بلا إسناد، قال: إنى لاعجب كيف جاز حديث أبي أسامة، كان أمره بينا، كان من أسرق الناس لحديث جيد، قلت: أبو أسامة لم أورده لشئ فيه، ولكن ليعرف أن هذا القول باطل"(ميزان الاعتدال ٥٨٨/١).

فمعتمد رد الذهبي هنا الطعنَ عن الراوي؛ شيئان:

١- أن الجرح ورد هنا بلا إسناد، حسب النسخة التي مع الذهبي، ولو علم أنه ابن وكيع لما قال هذا، بل طعن في ابن وكيع كما فعل ابن حجر.

٢- أن هذا يخالف عموم قول الأئمة في الراوي، ولذلك صرح ببطلانه.

٤- عكرمة مولى ابن عباس:

قال ابن حجر، وقد ذكر رواية ابن عمر رضي الله عنهما في تكذيب عكرمة"...**فقول ابن عمر لم يثبت عنه لأنه من رواية أبي خلف الجزار عن يحيى البكاء أنه سمع ابن عمر، يقول ذلك، ويحيى البكاء متروك الحديث،** قال ابن حبان: ومن المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح"(هدى الساري:٤٢٥-٤٢٧).

واما يحيى البكاء، فهو يحيى بن مسلم، ويقال بن سليم الأزدي البصري، أبو سليم، ويقال أبو مسلم:

قال ابن حجر:"قال القواريري: لم يكن يحيى بن سعيد يرضاه...وقال الآجري عن أبي داود: غير ثقة، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس بذاك، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: شيخ، قلت: أيما أحب إليك هو أو أبو جناب الكلبي، قال: لا هذا ولا هذا، قلت: إذا لم يكن في الباب غيرهما، أيهما أكتب، قال: لا تكتب منه شيئا، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال مرة: متروك الحديث، وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله تعالى، وقال ابن عدي: ليس بذاك المعروف... قلت: وقال علي بن الجنيد: مخلط، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المعضلات لا يجوز الاحتجاج به، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال الأزدي متروك"(تهذيب التهذيب ٢٧٩/١١).

٥-وضاح بن عبد الله أبو عوانة اليشكري:

قال المعلمي:" ذكروا في ترجمة علي بن عاصم مما عابوا به علي ابن عاصم: أنه كان يغلط، فيتبين له مخالفة الحفاظ له فلا يعبأ بذلك، بل ينتقص أولئك الحفاظ، ففي تاريخ بغداد (ج ١١ ص ٤٥٠) في ترجمة علي بن عاصم عن علي بن المديني مراجعة دارت بينه وبين علي بن عاصم وفيها: " ... فقلت له إنما هذا عن مغيرة رأي حماد، قال: فقال من حدثكم؟ قلت: جرير، قال ذاك الصبي، ... قال: مُر شيء آخر، فقلت: يخالفونك في هذا، فقال: من؟ قلت أبو عوانة، قال: وضاح ذاك العبد، ... قال: وقال لشعبة: ذاك المسكين» . فوقعت هذه الحكاية في ترجمة علي بن عاصم من تهذيب التهذيب المطبوع ووقع فيها "وضّاع ذاك العبد"، ولم يخف على ذي معرفة أن هذا تصحيف وأن الصواب "وضاح" كما في تاريخ بغداد، وعلى ذلك قرائن منها السياق، فإنه إنما قال في جرير "ذاك الصبي" وفي شعبة "ذاك المسكين" : فلم يجاوز حد الاستحقار، فكذلك ينبغي في حق أبي عوانة.

ومنها أن الذهبي لخص تلك الحكاية بقوله في (الميزان) :"وقيل كان يستصغر الفضلاء"، ومنها أن أبا عوانة من الأكابر، وعلى بن عاصم مغموز، فلو تجرأ علي بن عاصم فرمى أبا عوانة بالكذب لقامت عليه القيامة، ومنها أنه لم يُعرف لعلي بن عاصم كلام في الرواة بحق أو باطل، وإنما كان راويه، ومع ذلك فلم يحمد في روايته، ومنها أنه لو كان في عبارة علي بن عاصم ما يعد جرحاً لأبي عوانة لكان حقه أن يذكر في ترجمة أبي عوانة، وبالجملة فلا يشك عارف أن الصواب "وضاح ذاك العبد" كما في تاريخ بغداد، ولا أشك أن الكوثري لا يخفى عليه ذلك حتى ولو لم يطلع على ما في تاريخ بغداد، مع أنه قد طالع الترجمة فيه ونقل عنها، ولكنه كان محتاجاً إلى أن يطعن في أبي عوانة ووقعت بيده تلك الغنيمة الباردة فيما يريه الهوى فلم يتمالك أن وقع، فقال ص ٩٢: وأما أبو عوانة ... لكن يقول عنه علي بن عاصم: "وضاع ذاك العبد" ، وقال ص ٧١: "بلغ به الأمر إلى أن كذبه علي بن عاصم"، كذا صنع الكوثري الذي يقيم نفسه مقام من يتكلم في الصحابة والتابعين، ويكثر من كتابة "نسأل الله السلامة"، "نسأل الله العافية! وهكذا تكون الأمانة عند الأستاذ"(التنكيل ٣٥/١).

٣- عدم قبول عبارة الجرح غير المفسرة:

قال الإمام ابن الصلاح:" التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، فإن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول: " لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا " فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه، وذلك شاق جدا، وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسرا مبين السبب؛ لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه، لينظر فيه أهو جرح أم لا، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله، وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخاري، ومسلم، وغيرهما"(مقدمة ابن الصلاح، ١٠٦-١٠٧).

وهذا لأن الجارح قد يجرح بشيء لا يصح أن يكون جرحاً، قال ابن الصلاح:" عقد الخطيب بابا في بعض أخبار من استفسر في جرحه، فذكر ما لا يصلح جارحا، منها عن شعبة أنه قيل له: لم تركت حديث فلان؟ فقال: رأيته يركض على برذون، فتركت حديثه، ومنها: عن مسلم بن إبراهيم أنه سئل عن حديث لصالح المري، فقال: ما تصنع بصالح؟ ذكروه يوما عند حماد بن سلمة فامتخط حماد، والله أعلم"(المقدمة ١٠٧-١٠٨).

قال السيوطي(٩١١هـ):"وروي عن وهيب بن جرير، قال: قال شعبة: أتيت منزل المنهال بن عمرو، فسمعت صوت الطنبور، فرجعت، فقيل له: فهلا سألت عنه إذ لا يعلم هو، وروينا عن شعبة، قال: قلت للحكم بن عتيبة: لم لم ترو عن زاذان؟ قال: كان كثير الكلام، وأشباه ذلك، قال الصيرفي: وكذا إذا قالوا فلان كذاب، لا بد من بيانه؛ لأن الكذب يحتمل الغلط"(تدريب الراوي ٣٠٦/١،ط.مكتبة الرياض).

وقال أيضاً:" فإن كان من جرح مجملا قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن؛ **لم يقبل الجرح فيه من أحد كائنا من كان إلا مفسرا؛ لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلي**، فإن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا من اعتبروا حاله في دينه ثم في حديثه ونقدوه كما ينبغي، وهم أيقظ الناس فلا ينقض حكم أحدهم إلا بأمر صريح"(تدريب الراوي ٣٠٩/١).

وهذا مستمد من قول الإمام أحمد رضي الله عنه في عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما، كما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله:" قال أبو عبد الله: وعكرمة قد ثبتت عدالته بصحبة ابن عباس، وملازمته اياه، وبأن غير واحد من العلماء قد رووا عنه وعدلوه، **قال: وكل رجل ثبتت عدالته؛ لم يقبل فيه تجريح أحد حتى يبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه**"(تهذيب التهذيب ٢٤١/٧، ط.الفكر).

وقد يجرح الراوي بشيء لا يشين روايته، كأن يتلبس بشيء من عمل السلطان، فيعيبه أهل الورع بذلك، أو بشيوع مقالة بدعية لا تصح عنه، أو يحمل بعض كلامه على وجه لا يصح، وغير ذلك من الأمور.

ومن أمثلة الرواة الذين سلكت معهم هذه الطريقة:

١- عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك:

قال ابن حجر:"وعبد الله بن المثنى ممن تفرد البخاري بإخراج حديثه دون مسلم، وقد وثقه العجلي والترمذي، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: صالح، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي، قلت: لعله أراد في بعض حديثه، وقد تقرر أن البخاري حيث يخرج لبعض من فيه مقال، لا يخرج شيئا مما أنكر عليه، وقول ابن معين ليس بشيء أراد به في حديث بعينه سئل عنه، وقد قواه في رواية إسحاق بن منصور عنه، **وفي الجملة فالرجل إذا ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا إذا كان مفسرا بأمر قادح**، وذلك غير موجود في عبد الله بن المثنى هذا، وقد قال ابن حبان لما ذكره في الثقات: ربما أخطأ والذي أنكر عليه إنما هو من روايته عن غير عمه ثمامة، والبخاري إنما أخرج له عن عمه هذا الحديث وغيره ولا شك أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره"(فتح الباري ١/١٨٩).

٢- أحمد بن عيسى التُستري المصري:

قال ابن حجر:"عاب أبو زرعة على مسلم تخريج حديثه، **ولم يبين سبب ذلك**، وقد احتج به النسائي مع تعنته"(هدى الساري:٣٨٧).

قال الذهبي:" ثقة حجة احتج به الشيخان، وما علمت فيه وهنا، فلا يلتفت إلى قول يحيى بن معين فيه كذاب، وكذا غمزه ابو زرعة"(الرواة الثقات المتكلم فيهم:٥٣).

وقال أيضاً:" وقال الخطيب: **ما رأيت لمن تكلم فيه حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه**، قلت: احتج به أرباب الصحاح، ولم أر له حديثا منكرا فأورده"(ميزان الاعتدال ١/١٢٦).
فالقاعدة هنا: لابد من بيان السبب في الجرح؛ لتتم دراسته من قبل المحققين، ويوزن مع أقوال المعدلين.

٣- محمد بن بشار بندار البصري:

قال ابن حجر:" وضعفه عمرو بن علي الفلاس، **ولم يذكر سبب ذلك فما عرجوا على تجريحه**"(هدى الساري:٤٣٧).

قال الذهبي:" كذبه الفلاس، **فما أصغى أحد إلى تكذيبه** لتيقنهم أن بندارا صادق أمين"(ميزان الاعتدال ٤٩٠/٣).

٤- يزيد بن أبي مريم الدمشقي:

قال ابن حجر:" قال الدارقطني: ليس بذاك، قلت: **هذا جرح غير مفسر**؛ فهو مردود"(هدى الساري:٤٥٣).

٥- عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى الأويسي:

قال ابن حجر:" قال الخليلي اتفقوا على توثيقه، لكن وقع في سؤالات أبي عبيد الآجري عن أبي داود، قال: عبد العزيز الأويسي ضعيف، فإن كان عني هذا ففيه نظر؛ لأنه قد وثقه في موضع آخر، وروى عن هارون الحمال عنه، ولعله ضعف رواية معينة له وهم فيها، أو ضعف آخر اتفق معه في اسمه، **وفي الجملة فهو جرح مردود**"(هدى الساري:٤٢٠).

وقد روى أبو داود لعبد العزيز في سننه حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " ثلاثة لا تقربهم الملائكة: جيفة الكافر، والمتضمخ بالخلوق، والجنب، إلا أن يتوضأ "(السنن:٤١٨٠) وسكت عنه، وقد قال في رسالته لأهل مكة:"وما سكت عنه فهو صالح".

وأما كونه اشتبه عليه براو آخر؛ فلعله يكون عبد العزيز بن عبد الله القرشي أبو يحيى، وهو منكر الحديث(ينظر تهذيب الكمال ١٦٣/١٨) أو عبد العزيز بن عبد الله القرشي أبو وهب، وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات(ينظر الكامل في ضعفاء الرجال ٥١٢/٦).

فتضعيف أبي داود للأويسي؛ غير مقبول؛ لأنه غير مفسر، والله أعلم.

٦- عبد الملك بن الصباح المسمعي:

قال ابن حجر:" قال أبو حاتم: صالح، وذكره صاحب الميزان، فنقل عن الخليلي أنه قال فيه: كان متهما بسرقة الحديث، **وهذا جرح مبهم**"(هدى الساري:٤٢١).

وقد ذكره الذهبي في ترجمتين متتاليتين كي يزيل الالتباس؛ فإنه مذكور بالصنعاني، وبالمسمعي، ومن ذكره الخليلي فمنسوب إلى صنعاء، وهما واحد كما بين الذهبي، وذكر أن الذي اتهمه الخليلي وحده (انظر الإرشاد ٢٧٩/١، ت.إدريس، وميزان الاعتدال ٦٥٦/٢-٦٥٧).

٧- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة:

قال ابن حجر:" قد احتج به الجماعة، إلا أن عمر بن شبة حكى عن أبي نعيم أنه قال: ما كان بأهل لأن أحدث عنه، وهذا الجرح مردود، بل **ليس هذا بجرح ظاهر**، والله أعلم"(هدى الساري:٤٥١).

وقد بين الذهبي هذا الأمر، فقال:" وأما قول أبي نعيم الملائي: ما هو بأهل أن أحدث عنه، **فما ذكر مستند ذلك فلا يلتفت إلى ذلك**، ولا إلى كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض"(تاريخ الإسلام ٤/١٠٠٠).

وقد يحول هذا الراوي من هاهنا إلى كلام الأقران في بعضهم.

٤- كون عبارة الجرح غير ذات تأثير، ولا تقدح:

قد تكون العبارة التي تنقل في جرح الراوي ليست جارحة على الحقيقة، ولا يعتمد عليها في جرح الراوي، فلا يظن بكل عبارة جارحة أنها تؤثر في الرواة الثقات.

من الأمثلة التي تبين ذلك:

١- أحمد بن المقدام بن سليمان العجلي:

قال ابن حجر:" وثقه أبو حاتم وصالح جزرة والنسائي، وقال أبو داود: لا أحدث عنه؛ لأنه كان يعلم المجان المجون، كان مجان بالبصرة يصرون صرر دراهم فيطرحونها على الطريق، ويجلسون ناحية فإذا مر مار بصرة وأراد أن يأخذها، صاحوا ضعها ضعها؛ ليخجل الرجل، فعلم أبو الأشعث المارة، فقال لهم هيؤا صرر زجاج كصرر الدراهم؛ فإذا مررتم بصررهم فأردتم أخذها، فصاحوا بكم فاطرحوا صرر الزجاج وخذوا صرر الدراهم التي لهم، ففعلوا ذلك، وتعقب ابن عدي كلام أبي داود هذا، فقال: **لا يؤثر ذلك فيه لأنه من أهل الصدق**، قلت: ووجه عدم تأثيره فيه؛ أنه لم يعلم المجان كما قال أبو داود، وإنما علم المارة الذين كان قصد المجان أن يخجلوهم، وكأنه كان يذهب مذهب من يؤدب بالمال، فلهذا جوز للمارة أن يأخذوا الدراهم؛ تأديبا للمجان حتى لا يعودوا لتخجيل الناس، مع احتمال أن يكونوا بعد ذلك أعادوا لهم دراهمهم، والله أعلم، وقد احتج به البخاري والترمذي والنسائي وابن خزيمة في صحيحه وغيرهم"(هدى الساري:٣٨٧).

فها أنت ترى كيف ضعفه أبو داود، وهو حجة من أهل الصدق والثبت، وهذه الحكاية تبين أنه قد يضعف الناقد الراوي لشيء قد يراه هو وحده مؤثراً، ويراه غيره غير مؤثر، بل قد يراه غيره زيادة توثيق، والعلم عند الله.

٢- أزهر بن سعد السمان البصري صاحب ابن عون:

قال ابن حجر:"أحد الأثبات وثقه ابن معين، وابن سعد، وأحمد بن حنبل، وأورده العقيلي في الضعفاء؛ بسبب حديث واحد خولف فيه، وحكى عن أحمد أنه قال: ابن أبي عدي أحب إلي من أزهر، قلت: **وهذا لا يوجب قدحا فيه**، واحتج به الباقون سوى ابن ماجه"(هدى الساري:٣٨٩).

قال الذهبي:" تناكر العقيلي بإيراده في كتاب الضعفاء، **وما ذكر فيه أكثر من قول أحمد بن حنبل: ابن أبي عدى أحب إلى من أزهر السمان**، ثم ساق له حديثاً في أمر فاطمة بالتسبيح لما شكت مجل يديها، وصله أزهر وخولف فيه، **فكان ماذا**"(ميزان الاعتدال ١/١٧٢).

وهذه اللفظة لا توجب قدحا؛ لأنها للمفاضلة بين راويين مطلقاً، قد يكونا ثقتين، وقد يكونا ضعيفين، وقد يكون أحدهما ثقة، والآخر ضعيف، فهي تدل على أن المفضل أحسن حالاً من المفضول، فمعرفة حال أحد طرفي التفضيل؛ يدلك بهذه اللفظة على حال الطرف الآخر عند صاحب عبارة النقد، وقد قال النبي ﷺ عن ربه تبارك وتعالى:" وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه"(صحيح البخاري:٦٥٠٢) وفيه أن المفاضلة واقعة بين الفرض وسائر القرب، وليس فيه الحط على قربة من القرب، والله أعلم.

ومن الأمثلة على هذا المعنى:

قول أبي حاتم في أبي الأحوص سلَّام بن سُليم:" صدوق، شريك، وأبو عوانة أحب إلى منه"(ميزان الاعتدال ٢/١٧٦) مع قوله في شريك بن عبد الله النخعي:" شريك صدوق، هو أحب إلى من أبي الأحوص"(ميزان الاعتدال ٢/٢٧١).

فوردت عبارة أبي حاتم الرازي رحمه الله للمفاضلة بين راويين وصفهما بكونهما صدوقين؛ فظهر من ذلك أن هذا أثبت من هذا، وإن كانا مشتركين في كونهما صدوقين، والله أعلم.

٣- جرير بن عبد الحميد الضبي مع أبي عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري:

وهذا مثال أورده الشيخ المعلمي في رده على الكوثري، فقال:" فمن ذلك أنه ذكر جرير بن عبد الحميد، فقال في أثناء الترجمة:"قال ابن عمار: كان حجة، وكانت كتبه صحاحاً، قال سليمان بن حرب: كان جرير وأبو عوانة يتشابهان، ما كان يصلح إلا أن يكونا راعيين، وقال ابن المديني: كان جرير بن عبد الحميد صاحب ليل، وقال أبو حاتم: جرير يحتج به، وقال سليمان بن حرب: كان جرير وأبو عوانة يصلحان أن يكونا راعيي غنم، كانا يتشابهان في رأي العين؛ كتبت عنه وأنا وابن مهدي وشاذان بمكة" **لم يتعرض صاحب (التهذيب) مع محاولته استيعاب كل ما يقال من جرح أو تعديل لقضية التشابه ولا الصلاحية لرعي الغنم لأنه لم ير فيها ما يتعلق بالجرح والتعديل.**

وأما الذهبي فذكر ذلك لاتصاله بغيره، ولأن ذكر الصلاحية لرعي الغنم إنما فائدته تحقيق التشابه في رأي العين، وبيان أنهما كانا يتشابهان، ربما تكون له فائدة ما".

ثم ذكر الشيخ وجه التشابه، وذلك أن الغنم تتعلق براعيها؛ فلو أنهما رعيا غنما، لتعلقت غنم كل منهما بالآخر لتشابههما، ثم قال:" وقد روى سليمان بن حرب عن الرجلين، وقال أبو حاتم: كان سليمان بن حرب قل من يرضى

من المشايخ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة . أما الكوثري فإنه احتاج إلى الطعن في هذين الحافظين الجليلين جرير وأبي عوانة، فكان مما تمحله للطعن فيهما تلك الكلمة، وقطعها، وفصلها بحيث يخفي المراد منها، فقال في صفحة ١٠١ في جرير "مضطرب الحديث لا يصلح إلا أن يكون راعي غنم عند سليمان بن حرب"، وقال ص ٩٢ في أبي عوانة: "كان يراه سليمان بن حرب لا يصلح إلا أن يكون راعي غنم" وأعاد نحو ذلك ص ١١٨. هب أنه لا يعرف عادة الغنم فقد كان ينبغي أن ينبهه السياق، ولعله قد تنبه ولكن تعمد المغالطة، ولذلك قطع العبارة وفصلها. والله المستعان"(التنكيل ١/٣٠-٣١).

ثم إن رعي الغنم ليس شيئاً يقدح في عدالة المرء، فقد رعاها الأنبياء عليهم السلام، كما جاء به الحديث الشريف.

٤- عبد العزيز بن مسلم القسملي:

وهو مستدرك على ابن حجر في الهدى.

قال الذهبي:" بصري، ثقة، **قال العقيلي: في حديثه بعض الوهم، قلت: هذه الكلمة صادقة الوقوع على مثل مالك وشعبة، ثم ساق العقيلي له حديثاً واحدا محفوظا، قد خالفه فيه من هو دونه في الحفظ**، قال يحيى بن معين: عبد العزيز القسملى لا بأس به، وقال أبو حاتم: صالح الحديث ثقة، وقال يحيى بن إسحاق السالحينى: سمعت منه، وكان من الابدال، وقال العقدى: كان من العابدين"(ميزان الاعتدال ٢/٦٣٥).

٥- علي بن أبي هاشم بن طيراخ البغدادي:

قال ابن حجر:" قال أبو حاتم صدوق تركه الناس للوقف في القرآن ... وليس ذلك بمانع من قبول روايته"(هدى الساري:٤٣٠).

والوقف في القرآن بدعة، وقد مضى معنا الكلام على رواية المبتدع وقبولها، ومتى ترد.

٦- عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو الأشدق:

قال ابن حجر:" ذكره ابن عدي في الكامل إلا أنه لم **يقل فيه شيئا يقتضي ضعفه**، بل أورد له حديثا ذكر أنه تفرد به، وهذا لا يوجب فيه قدحا بعد أن ثبت توثيقه"(هدى الساري:٤٣٢).

وقد أورد الذهبي قول ابن معين فيه"صالح"(ينظر تاريخ الإسلام ٤/٧٠١).

والحديث الذي تفرد به، هو حديث رعاية النبي ﷺ الغنم لأهل مكة على قراريط(الكامل ٥/١٢٢-١٢٣).

٧- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة:

قال ابن حجر:" قال على بن المديني: لم يكن بالكوفة بعد الثوري أثبت منه، وقال النسائي: ثقة ثبت، وقال يحيى بن معين: **لا أعلمه أخطأ إلا في حديث واحد**، حديثه عن سفيان عن أبي إسحاق عن قبيصة بن برمة، وإنما هو عن واصل عن قبيصة، قلت: **هذه منزلة عظيمة لهذا الرجل وقد احتج به الجماعة**"(هدى الساري:٤٥١).

فليست عبارة ابن معين دالة بحال على تضعيفه أو الحط منه، بل هذا من مزيد الثقة، لأنه ما من أحد من الثقات إلا وله أخطاء، وهذا رجل أخطأ في حديث واحد.

٨- يعقوب بن حميد بن كاسب المدني:

قال ابن حجر:" قال ابن حبان: كان ممن يحفظ ويصنف، وربما أخطأ، وضعفه النسائي وغيره، وقد أوضح ابن أبي خيثمة أمره، فحكى عن يحيى بن معين: ليس بثقة، فقال فقلت له: من أين ذاك؟ قال: لأنه محدود، قال فقلت له: فأنا أعطيك رجلا يزعم أنه ثقة، وقد وجب عليه الحد، فذكر له رجلا، قال ابن أبي خيثمة: قلت لمصعب الزبيري: إن بن معين يقول في ابن كاسب إن حديثه لا يجوز لأنه محدود، فقال: إنما حده الطالبيون تحاملا عليه، قلت: **فمن هذه الجهة ليس الجرح فيه بقادح**، لكن ذكر العقيلي عن زكريا بن يحيى الحلواني، قال: رأيت أبا داود جعل أحاديث ابن كاسب وقايات على ظهور كتبه، فسألته عن ذلك، فقال: رأيت في مسنده أحاديث منكرة، فطالبناه بالأصول، فدافعنا، ثم أخرجها بعد، فإذا تلك الأحاديث مغيرة بخط طري، كانت مراسيل فأسندها، وزاد فيها، قلت: فهذا الجرح قادح، ولهذا لم يخرج عنه أبو داود شيئا، وأكثر عنه ابن ماجه، والله الموفق"(هدى الساري:٤٥٤).

وهذا مثال جيد، يوضح الفرق بين ما هو قادح، وما ليس بقادح، فكون الطالبيون حدوه ليس ذلك بقادح، قال ابن أبي خيثمة:" وقلت لمصعب الزبيري: إن ابن معين يقول في ابن كاسب: إن حديثه لا يجوز لأنه محدود؟ قال: بئس ما قال؛ إنما حده الطالبيون في التحامل، وليس حدود الطالبين عندنا بشيء لجورهم، وابن كاسب ثقة مأمون صاحب حديث، أبوه مولى للخيزران، وكان من أمناء القضاة زمانا"(تاريخ ابن أبي خيثمة ٢٩٧/١).

ثم اعلم أنهم اختلفوا في يعقوب بن إبراهيم الذي روى له البخاري في الصحيح، قال المزي:" روى البخاري في الصلح، وفي فضل من شهد بدرا من" صحيحه" عن يعقوب، عن إبراهيم بن سعد، فقيل: أنه يعقوب ابن حميد هذا، وقيل: يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وقيل: يعقوب ابن محمد بن عيسى الزهري، وقيل: يعقوب ابن إبراهيم بن سعد، والأول أشبه"(تهذيب الكمال ٣٢٠/٢٣).

وقد سئل عنه البخاري، فقال:" لم نر إلا خيرا، هو في الأصل صدوق"(تهذيب الكمال٣٢٢/٢٣).

وأما جعل أبي داود حديث ابن كاسب وقايات على ظهور كتبه، يعني أغلفة لكتبه؛ فهذا لعدم أهميتها عنده، ولأنه يتعمد إسناد المراسيل، وهذه تهمة لو صحت؛ لكانت قادحة، وقد ذكرها العقيلي في الضعفاء، عن شيخه زكريا بن يحيى الحلواني، وهذا لا أعرفه، إلا أن يكون الساجي الإمام، كما أشار إلى ذلك بعضهم، والله أعلم.

٩- أبو بكر بن أبي موسى الأشعري:

قال ابن حجر:" تابعي جليل، قال أبو داود: كان عندهم أرضى من أبي بردة، وكذا قال أبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وقال ابن سعد: كان أكبر من أخيه أبي بردة، وكان قليل الحديث يستضعف، قلت: **هذا جرح مردود**، وقد أخرج له الشيخان من روايته عن أبيه أحاديث، وقد قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي أسمع أبو بكر من أبيه؟ فقال: لا، وقال الآجري عن أبي داود: أراه قد سمع منه، قلت: صرح بسماعه منه في روايته"(هدى الساري:٤٥٦).

فلم يبين ابن سعد رحمه الله سبب استضعاف الراوي؛ فلم يعتبر بهذا، وقد ثبت سماعه من أبيه رضي الله عنه بإخراج الشيخين له عن أبيه.

٥- كون عبارة الجرح نسبية أو مخصوصة:

قد تكون عبارة الجرح ثابتة من وجه، ومنتفية من الوجوه الأخرى، فقد تكون بالنسبة لأمر ما، كأن يكون الراوي أدنى رتبة من غيره، فهو مجروح بالنسبة إليه، أو مجروح في شيخ معين، أو مجروح في رواية معينة؛ فلا ينبغي، والحالة هذه، أن تحمل مثل هذه العبارات على الجرح المطلق، وقد سبق معنا بيان قولهم:"فلان أحب إلي من فلان".

ويتضح ذلك بالأمثلة الآتية:

١- إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي:

قال ابن حجر:"قال أبو حاتم: حسن الحديث، يكتب حديثه، وقال ابن عدي: ليس هو بمنكر الحديث، وقال ابن المديني **ليس هو كأقوى ما يكون، قلت: هذا تضعيف نسبي**"(هدى الساري:٣٨٨).

أي بالنسبة إلى غيره من الراوة الذين هم أعلى منه قدراً.

٢- عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الأنصاري، المعروف بابن الغسيل:

قال ابن حجر:" وثقه ابن معين، والنسائي، وأبو زرعة، والدارقطني، وقال النسائي مرة: ليس به بأس، ومرة ليس بالقوي، وقال ابن حبان: كان يخطئ، ويهم كثيرا مرَّض القول فيه أحمد ويحيى، وقالا: صالح، وقال الأزدي ليس بالقوي عندهم، وقال ابن عدي: هو ممن يعتبر حديثه، ويكتب، قلت: **تضعيفهم له بالنسبة إلى غيره ممن هو أثبت منه من أقرانه**، وقد احتج به الجماعة سوى النسائي"(هدى الساري:٤١٧).

٣- عبيد الله بن أبي جعفر المصري الفقيه:

قال ابن حجر:" وثقه أحمد في رواية عبد الله ابنه عنه وأبو حاتم والنسائي وبن سعد وقال بن يونس كان عالما عابدا ونقل صاحب الميزان عن أحمد أنه قال ليس بقوي قلت إن صح ذلك عن أحمد فلعله في شيء مخصوص وقد احتج به الجماعة".

وقال الذهبي:"مشهور صدوق، وقال النسائي:ليس بالقوي"(من تكلم فيه وهو موثق:١٢١).

٤- عبد المتعال بن طالب:

قال ابن حجر:"شيخ بغدادي، وثقه أبو زرعة، ويعقوب بن شيبة، وغيرهما، وأورده ابن عدي في الكامل، ونقل عن عثمان الدارمي أنه سأل يحيى بن معين عن حديث هذا عن ابن وهب، فقال: ليس هذا بشيء، قلت: **وهذا ليس بصريح في تضعيفه؛ لاحتمال أن يكون أراد الحديث نفسه**، ويقوي هذا أن عثمان هذا سأل ابن معين عن عبد المتعال، فقال: ثقة"(هدى الساري:٤٢١).

ونص سؤال عثمان بن سعيد الدارمي:" عثمان بن سعيد قال سألت يحيى بن معين عن عبد المتعال بن طالب البغدادي ثقة أو قاصدوق قلت ليحيى حدثنا عبد المتعال عن بن وهبعن عمرو يعني بن الحارث عن إسماعيل بن أبي خالد عن صلة عن خباب قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الخيل ثلاثة قال ليس هذا بشئ وهذا الذي ذكره في هذه الحكاية أن بن وهب رواه عن عمرو بن الحارث عن إسماعيل بن أبي خالد لم يروه بن وهب هذا عن عمرو وإنما رواه عن مسلمة بن علي عن إسماعيل بن أبي خالد ومسلمة ضعيف وعمرو ثقة"(الكامل ٣٤٧/٥).

فتبين أن كلام ابن معين متوجه إلى الحديث لا إلى الراوي، فورود عبارات مختلفة عن إمام ناقد واحد في نفس الراوي، قد يحمل في بعضها على التضعيف المخصوص الذي يتوجه إلى طائفة من أحاديثه، ولا ينبغي حمله على التضعيف المطلق، بدلالة ورود عبارات في التوثيق، فهذا من أجلِّ ما ينبغي أن ينتبه إليه الباحث، ولا يتسرع في الحكم على الراوي، والإنصاف عزيز.

٤- قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي الكوفي:

قال ابن حجر:" أبو عامر، من كبار شيوخ البخاري، أخرج عنه أحاديث عن سفيان الثوري، وافقه عليها غيره، وقال أحمد بن حنبل: كان كثير الغلط، وكان ثقة لا بأس به، وهو أثبت من أبي حذيفة، وأبو نعيم أثبت منه، قلت: **هذه الأمور نسبية**، وإلا فقد قال أبو حاتم: لم أر من المحدثين من يحفظ، ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري، وذكر القصة، وقال أبو داود: كان قبيصة لا يحفظ، ثم حفظ بعد، وقال الفضل بن سهل: وكان قبيصة يحدث بحديث سفيان على الولاء درسا درسا حفظا، وقال محمد بن عبد الله بن نمير، لما قيل له إن قبيصة كان صغيرا حين سمع من سفيان: لو حدثنا قبيصة عن النخعي لقبلنا منه"(هدى الساري:٤٣٦).

وقد أورد الذهبي بعض أقوال من ضعفوه، فقال:" قال ابن معين: هو ثقة إلا في حديث الثوري، وقال أحمد: كثير الغلط، وكان ثقة صالحا لا بأس به، وقال ابن معين: ليس بذاك القوى، وقال: ثقة في كل شئ إلا في سفيان... وقال ابن القطان: يروي عبد الحق في أحكامه لقبيصة، ولا يعرض له، وهو عندهم كثير الخطأ، قلت: بل هو محتج به عندهم موثق مع وجود غلطه"(ميزان الاعتدال ٣/٣٨٣-٣٨٤).

فتبين أن التضعيف نسبي، بالنسبة إلى حديث سفيان الثوري، وقد أخرج له البخاري صحيح حديثه عن سفيان مما وافقه عليه غيره، والله أعلم.

٥- محمد بن عبيد الطنافسي:

قال ابن حجر:" من شيوخ أحمد بن حنبل، قال إنه كان صدوقا، ولكن يعلى أخوه أثبت منه، وقال في رواية أخرى: كان يخطئ ويصيب، وهذا على ما يختار أحمد؛ يكون ساقط الحديث، لكن وثقه في رواية الأثرم، وكذا وثقه ابن معين، والعجلي، والنسائي، وابن سعد، وابن عمار، وزاد كان أبصر إخوته بالحديث، وكان يعلى أحفظهم، قلت: احتج بمحمد الأئمة كلهم، **ولعل ما أشار إليه أحمد كان في حديث واحد**"(هدى الساري:٤٤١).

وعند الذهبي، قال:"قال أحمد بن حنبل:يخطئ ويصر، وهو ثقة"(ميزان الاعتدال٣/٦٣٩، وفي الحاشية: يصيب، بدلاً من يصر، قلت(عماد): وهو الأقرب، بدلالة لفظ التوثيق بعده).

٦- المنهال بن عمرو الأسدي مولاهم الكوفي:

قال ابن حجر:" حكى المفضل الغلابي أن ابن معين كان يضع من شأنه، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: أبو بشر أحب إلي من المنهال بن عمرو، وأبو بشر أوثق ... قلت: فأما حكاية العلائي فلعل ابن معين **كان يضع منه بالنسبة إلى غيره**، كالحكاية عن أحمد، ويدل على ذلك أن أبا حاتم حكى عن ابن معين أنه وثقه"(هدى الساري:٤٤٦).

وهذا واضح في نسبية التضعيف، بدلالة التوثيق في رواية أبي حاتم، وقد عابوا عليه حديثه عن زاذان عن البراء في فتنة القبر، وذكر منكر ونكير، وهو حديث فيه نكارة وغرابة، هكذا قال الذهبي في السير(٥/١٨٤) فلعل هذا الذي وضع منه عند ابن معين، والله أعلم.

٧- موسى بن عقبة المدني:

قال ابن حجر:" قال ابن معين كتاب موسى بن عقبة عن الزهري، من أصح الكتب، وقال مرة في روايته عن نافع: شيء ليس هو فيه كمالك وعبيد الله بن عمر، قلت: **فظهر أن تلبين ابن معين له إنما هو بالنسبة إلى رواية مالك وغيره لا فيما تفرد به**، وقد اعتمده الأئمة كلهم، وقد وثقه مطلقا في رواية عباس الدوري، وغير واحد عنه، والله أعلم"(هدى الساري:٤٤٦).

وقال الذهبي مبيناً هذا الأمر:" قال أحمد، ويحيى، وأبو حاتم، والنسائي: موسى ثقة، وروى المفضل بن غسان، عن يحيى بن معين، قال: موسى بن عقبة ثقة، يقولون: روايته عن نافع فيها شيء، وسمعت ابن معين يضعف موسى بعض الضعف، قلت: قد روى عباس الدوري، وجماعة، عن يحيى توثيقه، **فليحمل هذا التضعيف على معنى أنه ليس هو في القوة عن نافع كمالك، ولا عبيد الله**"(السير٦/١١٨).

٨- هدبة بن خالد القيسي:

قال ابن حجر:" قرأت بخط الذهبي: قواه النسائي مرة، وضعفه أخرى، قلت: **لعله ضعفه في شيء خاص**"(هدى الساري:٤٤٧).

وقد تعجب الذهبي من النسائي، فقال:"وثقوه، والعجب من النسائي ضعفه"(من تكلم فيه وهو موثق:١٨٥).

وقال في السير:" وما أدري مستند قول النسائي: هو ضعيف، وتبارد ابن عدي في ذكره في (الكامل)، ثم اعتذر، وقال: استغنيت أن أخرج له حديثا؛ لأني لا أعرف له حديثا منكرا فيما يرويه، وهو كثير الحديث، وقد وثقه الناس، وهو صدوق، لا بأس به"(السير ١١/٩٨).

وقال أيضاً:"وأما النسائي، فقال: ضعيف، وقواه مرة أخرى"(ميزان الاعتدال٤/٢٩٤).

وقال أيضاً:"ثقة، لا وجه لقول النسائي فيه ضعيف"(ديوان الضعفاء:٤١٨، ط.النهضة).

والعجب أن الذهبي وقع فيما عابه على ابن عدي، وكلاهما يذكر في كتاب الضعفاء له، من نسب إلى جرح، والله المستعان.

٦- تأويل عبارة الجرح، وإخراجها عن ظاهرها بقرينة:

وذلك مما ينبغي أن يكون بعد استقراء كلام الأئمة في الراوي، واستقراء كلام الجارح في الرواة؛ ليصل الباحث إلى مراد الجارح، هل يقصد التضعيف، أم أنه يقصد شيئاً آخر، وقد تصرف عبارة الجرح عن ظاهرها بقرينة لغوية، أو من خلال استقراء قواعد الإمام الناقد، وغير هذا.

ومن الأمثلة التي تبين هذا الأمر بجلاء:

١- الحسن بن الصباح البزار أبو علي الواسطي:

قال ابن حجر:"وثقه أحمد وأبو حاتم، وقال النسائي: صالح، وقال في الكنى: ليس بالقوي، قلت: **هذا تليين هين**، وقد روى عنه البخاري، وأصحاب السنن، إلا ابن ماجه، ولم يكثر عنه البخاري"(هدى الساري:٣٩٧).

وقد صُرفت عبارة النسائي"ليس بالقوي" إلى التليين الهين؛ لقوله في الموضع الأول:"صالح"، مع توثيق الأئمة للراوي، ورواية البخاري له، أو لعلها قيلت في شيء مخصوص، كما مرَّ معنا، وإن كان ورد في كلام الأئمة، أن قولهم في الراوي:"صالح":أن غيره من أقرانه أقوى، ولعل"ليس بالقوي" مثلها، والله أعلم.

وقد قال الذهبي:" وقد قيل في جماعات: "ليس بالقوي، واحتج به". وهذا النسائي قد قال في عدة: "ليس بالقوي"، ويخرج لهم في كتابه، قال: "قولنا: (ليس بالقوي) ليس بجرح مفسد".

والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث، وعلله، ورجاله. ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة. ثم أهم من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة"(الموقظة:٨٢).

٢- عكرمة أبو عبد الله مولى بن عباس:

قال ابن حجر، وقد ذكر ضعف الرواية عن ابن عمر في تكذيب عكرمة:" قال ابن جرير: أن ثبت هذا عن ابن عمر؛ فهو محتمل لأوجه كثيرة، لا يتعين منه القدح في جميع روايته، فقد يمكن أن يكون أنكر عليه مسألة من المسائل كذبه فيها، قلت: وهو احتمال صحيح؛ لأنه روى عن ابن عمر أنه أنكر عليه الرواية عن ابن عباس في الصرف، ثم استدل ابن جرير على أن ذلك لا يوجب قدحا فيه بما رواه الثقات عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه قال إذ قيل له إن نافعا مولى بن عمر حدث عن ابن عمر في مسألة الإتيان في المحل المكروه: كذب العبد على أبي، قال ابن جرير: ولم يروا ذلك من قول سالم في نافع جرحا، فينبغي أن لا يروا ذلك من ابن عمر في عكرمة جرحا، وقال ابن حبان: **أهل الحجاز يطلقون كذب في موضع أخطأ**، ذكر هذا في ترجمة برد من كتاب الثقات، ويؤيد ذلك إطلاق عبادة بن الصامت قوله كذب أبو محمد، لما أخبر أنه يقول الوتر واجب، فإن أبا محمد لم يقله رواية، وإنما قاله اجتهادا، والمجتهد لا يقال إنه كذب، إنما يقال إنه أخطأ، وذكر ابن عبد البر لذلك أمثلة كثيرة"(هدى الساري:٤٢٧).

فهذا تأويل للكذب بمعناه اللغوي، وهو الخطأ، وقد وقع هذا في كلام الصدر الأول، قال ابن عبد البر:" عن قتادة عن أبي حسان أن رجلين دخلا على عائشة، وقالا: إن أبا هريرة يحدث أن النبي صلى ﷺ، قال: **إنما الطيرة في المرأة والدار والدابة**، فطارت شقة منها في السماء، وشقة في الأرض، ثم قالت: **كذب والذي أنزل الفرقان على أبي القاسم**، من حدث عنه بهذا ولكن رسول الله ﷺ كان يقول: كان أهل الجاهلية يقولون الطيرة في المرأة والدار والدابة، ثم قرأت عائشة: (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير) قال أبو عمر: أما قول عائشة في أبي هريرة كذب والذي أنزل الفرقان؛ **فإن العرب تقول كذبت بمعنى غلطت فيما قدرت وأوهمت فيما قلت، ولم تظن حقا، ونحو هذا، وذلك معروف** من كلامهم موجود في أشعارهم كثيرا، قال أبو طالب:

كذبتم وبيت الله نترك مكة ..... ونظعن إلا أمركم في بلابل

كذبتم وبيت الله نبرا محمدا ..... ولما نطاعن دونه ونناضل
ونسلمه حتى نصرع حوله ..... ونذهل عن أبنائنا والحلائل

وقال بعض شعراء همدان:

كذبتم وبيت الله لا تأخذونها ..... مراغمة ما دام للسيف قائم

وقال زفر بن الحرث العبسي:

أفي الحق إما بجدل وابن بجدل ..... فيحيا وإما ابن الزبير فيقتل
كذبتم وبيت الله لا تقتلونه ..... ولما يكن يوم أغر محجل

ألا ترى أن هذا ليس من باب الكذب الذي هو ضد الصدق، وإنما هو من باب الغلط وظن ما ليس بصحيح، وذلك أن قريشا زعموا أنهم يخرجون بني هاشم من مكة إن لم يتركوا جوار محمد ﷺ، فقال لهم أبو طالب: كذبتم، أي غلطتم فيما قلتم وظننتم، وكذلك معنى قول الهمداني والعبسي، وهذا مشهور من كلام العرب، ومن هذا ما ذكره الحسن بن علي الحلواني، قال: حدثنا عارم، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، قال: سألت سعيد بن جبير عن الرجل يأذن لعبده في التزويج بيد من الطلاق، قال: بيد العبد، قلت: إن جابر بن زيد يقول بيد السيد، قال: كذب جابر، يريد غلط وأخطأ، والله أعلم"(التمهيد ٢٩٠/٩، ط.المغرب).

فهذه كلمة ظاهرها الجرح؛ تأولت إلى ما لا يفيده؛ لوقوع ذلك مواقع كلام العرب، فكان هذا من جملة القرائن التي يُدفع بها عن راوي الصحيح.

وقد ذكر الذهبي عن إبراهيم بن سعد: عن أبيه، عن سعيد بن المسيب: أنه كان يقول لغلام له: يا برد، لا تكذب علي كما يكذب عكرمة على ابن عباس، ثم ذكر عن إسحاق بن الطباع، قال: سألت مالكا: أبلغك أن ابن عمر قال لنافع: لا تكذب علي كما كذب عكرمة على عبد الله؟ قال: لا، ولكني بلغني أن سعيد بن المسيب قال ذلك لبرد مولاه.

قلت(الذهبي): هذا أشبه، ولم يكن لعكرمة ذكر في أيام ابن عمر، ولا كان تصدى للرواية(السير٢٢/٥-٢٣).

ثم ذكر عن هشام بن سعد: عن عطاء الخراساني، قال: قلت لسعيد بن المسيب: إن عكرمة يزعم أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم، فقال: كذب مخبثان، اذهب إليه، فسبه، سأحدثكم: قدم رسول الله ﷺ وهو محرم، فلما حل، تزوجها.اهـ

وهذه الرواية على ما فيها من بعض الضعف في هشام بن سعد؛ إلا أن عكرمة لم يتفرد عن ابن عباس بهذا، بل تابعه غيره، كعطاء، وجابر بن زيد، وسعيد بن جبير، وأبي الشعثاء، وطاووس، وهذه الروايات في مسند ابن عباس عند الإمام أحمد رضي الله عنه.

وإنما الوهم من ابن عباس رضي الله عنه، على ما يقرره العلماء في موضعه، والله أعلم.

٣- محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي:

قال ابن حجر:"من صغار التابعين، مدني مشهور، وثقه ابن معين والجمهور، وذكره العقيلي في الضعفاء، وروى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال سمعت أبي يقول، وذكره: في حديثه شيء يروي أحاديث مناكير، قلت: **المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك،** وقد احتج به الجماعة"(هدى الساري:٤٣٧).

فهذا عرف من استقراء كلام الإمام وعرفه، أن كون بعض أحاديثه مناكير؛ يعني تفرد بها، فمنها ما يقبل لقرائن؛ كحديث:"**إنما الأعمال بالنيات**"، فهو من روايته، ومنها ما لا يقبل لمخالفة الثقات، ولا يحمل قول الإمام على إطلاقه، بدلالة قبول الأمة لحديث الأعمال بالنيات.

قال البقاعي في النكت الوفية معلقاً على جعل البرديجي المنكر هو الفرد:"ما أطلقه البرديجي موجود في كلام أحمد؛ فإنه يصف بعض ما تفرد به بعض الثقات بالمنكر، ويحكم على بعض رجال الصحيحين أن لهم مناكير، لكن يعلم من استقراء كلامه أنه لابد مع التفرد من أن ينقدح في النفس أن له علة، ولا يقوم عليها دليل"(حاشية شرح التبصرة والتذكرة للفحل:١٠٨).

٤- يونس بن القاسم الحنفي أبو عمر اليمامي:

قال ابن حجر:"وثقه يحيى بن معين، والدارقطني، وقال البرديجي: منكر الحديث، قلت: أوردت هذا لئلا يستدرك، **وإلا فمذهب البرديجي أن المنكر هو الفرد، سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة، فلا يكون قوله منكر الحديث جرحا بينا**، كيف وقد وثقه يحيى بن معين؟"(هدى الساري:٤٥٥).

★★★★★★★★★★

★★★★

المسلك السادس:
بيان طريقة الإمام البخاري في تخريج أحاديث الرواة المتهمين:

وهذه الطريقة التي سلكها البخاري، تتميز بدقة شديدة، تظهر معنا إن شاء الله من خلال العرض الآتي، ولكن لماذا نجد في الصحيحين مثل هؤلاء الرواة المتكلم فيهم؟

يجيبنا عن ذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله، فيقول:" تنبيه: اعلم أنه قد يخرج في الصحيح لبعض من تكلم فيه، إما متابعة واستشهاداً وذلك معلوم. وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرق أخرى، ولكن لم يكن وقع لصاحب الصحيح ذلك الحديث إلا من طريقه، إما مطلقاً أو بعلو، فإذا كان الحديث معروفاً عن الأعمش صحيحاً عنه، ولم يقع لصاحب الصحيح عنه بعلو، إلا من طريق بعض من تكلم فيه من أصحابه خرجه عنه.

قال أبو عثمان سعيد بن عثمان البرذعي: شهدت أبا زرعة، وأنكر على مسلم تخريجه لحديث أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وروايته عن أحمد بن عيسى المصري، في كتابه الصحيح، في حكاية طويلة ذكرها.

قال: فلما رجعت إلى نيسابور، ذكرت ذلك لمسلم، فقال: إنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن بن نسير، وأحمد، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فاقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات انتهى"(شرح علل الترمذي ٨٣٢/٢، ط.المنار).

وقد قسمت هذا المسلك إلى:

١- بيان أن البخاري ذكر طائفة من الرواة في صحيحه، ولم يحتج بهم في الأصول:

ليس كل من يذكره البخاري في صحيحه يكون محتجا به، وإنما قد يخرج له غير معتمد على روايته، بل اعتماده على غيره ممن هو أوثق وأضبط، وهؤلاء الرواة المتكلم فيهم ممن أخرج لهم غير محتج به، لا يقل حديثهم عن رتبة الحسن.

قال الإمام الذهبي:" من أخرج له الشيخان على قسمين:

- أحدهما: ما احتجا به في الأصول.
- وثانيهما: من خرجا له متابعة وشهادة واعتبارا.

فمن احتجا به - أو أحدهما - ولم يوثق، ولا غمز: فهو ثقة، حديثه قوي، ومن احتجا به - أو أحدهما - وتكلم فيه فتارة يكون الكلام فيه تعنتا، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضا، **وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه، له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة (الحسن) التي قد نسميها: (من أدنى درجات الصحيح) . فما في "الكتابين" بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة.**

ومن خرج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات، ففيهم من في حفظه شيء، وفي توثيقه تردد. فكل من خرج له في "الصحيحين"، فقد قفز القنطرة. فلا معدل عنه، إلا ببرهان بين"(الموقظة:٧٩-٨٠).

وقد ذكر الدكتور الشريف حاتم العوني في بعض محاضراته أن بيان من أخرج لهم البخاري، محتجا بهم في الأصول، ومن أخرج لهم في المتابعات؛ إنما هو شيء عسر، وهو محل اجتهاد، والله أعلم.

وها هي أمثلة لبيان ذلك:

١- أحمد بن أبي الطيب البغدادي:

قال ابن حجر:" وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، قلت: روى البخاري في فضل أبي بكر عنه عن إسماعيل بن مجالد، حديث عمار، وقد أخرجه في موضع آخر، من رواية يحيى بن معين عن إسماعيل؛ **فتبين أنه عند البخاري غير محتج به**"(هدى الساري:٣٨٦).

فتبين بهذا أن البخاري لم يحتج به، ولكن ذكره في المتابعات، يوضح هذا قول ابن حجر في تهذيب التهذيب:" وله في البخاري حديث واحد في فضل أبي بكر -رضى الله تعالى عنه- وقد أخرجه أيضا من حديث يحيى بن معين بمتابعة أحمد هذا"(تهذيب التهذيب ١/ ٤٥).

وقد ذكر الذهبي أن أبا حاتم هو وحده الذي ضعفه(من تكلم فيه وهو موثق:١٨) فيمكن القول أن هذا من تشدد أبي حاتم، والله أعلم.

٢- أحمد بن يزيد بن إبراهيم الورتنيس الحراني:

قال ابن حجر:" قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، أدركته ولم أكتب عنه، قلت: **روى له البخاري حديثا واحدا في علامات النبوة متابعة**، وهو حديث أبي بكر في قصة الهجرة، رواه البخاري عن محمد بن يوسف البيكندي عنه عن زهير بن معاوية، وقد تابعه عليه الحسن بن محمد بن أعين، عن زهير، وأخرجه البخاري في فضل أبي بكر وفي اللقطة من حديث إسرائيل، وفي الهجرة من حديث إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي، كلهم عن أبي إسحاق عن البراء عن أبي بكر، **فتبين أن تخريجه لهذا في المتابعة لا في الأصول**، على أن البخاري قد لقي أحمد هذا، وحدث عنه في التاريخ، فهو عارف بحديثه، والله أعلم"(هدى الساري:٣٨٧).

قال الذهبي:"ضعفه أبو حاتم، ومشاه غيره"(ميزان الاعتدال ١/ ١٦٣).

وهذا قد تعامل البخاري مع هذا الراوي، بكونه شيخه الذي قد لقيه، فهو أعرف بحديثه، وكذا أخرج له في المتابعات، وأخرج له في المغازي؛ فالأمر فيه هين، والحمد لله.

٣- حماد بن سلمة بن دينار البصري:

قال ابن حجر:"أحد الأئمة الأثبات، إلا أنه ساء حفظه في الآخر، **استشهد به البخاري تعليقا، ولم يخرج له احتجاجا ولا مقرونا ولا متابعة، إلا في موضع واحد**؛ قال فيه: قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة، فذكره، وهو في كتاب الرقاق، وهذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة، وفي المرفوعة أيضا إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده"(هدى الساري:٣٩٩).

قال الحافظ ابن كثير:" فأما إذا قال البخاري " قال لنا " أو " قال لي فلان كذا "، أو " زادني " ونحو ذلك، فهو متصل عند الأكثر، وحكي ابن الصلاح عن بعض المغاربة أنه تعليق أيضا، يذكره للاستشهاد لا للاعتماد، ويكون قد سمعه في المذاكرة، وقد رده ابن الصلاح، فإن الحافظ أبا جعفر بن حمدان قال: إذا قال البخاري " وقال لي فلان " فهو مما سمعه عرضا ومناولة"(الباعث الحثيث:٣٥، ط.العلمية).

فمهما يكن من شيء؛ فهذه الصيغة خارج شرط البخاري، فتبين أن البخاري لم يحتج بهذا الراوي، وهو حماد بن سلمة، وهو إمام كبير، وهذا يبين دقة الإمام البخاري، وعلو شرطه على كل شرط سواه.

٤- عبد الرحمن بن عبد الله البصري أبو سعيد مولى بني هاشم البصري:

قال ابن حجر:" قال العقيلي عن أحمد: كان كثير الخطأ، وقال الساجي: كان يهم في الحديث، قلت: أخرج له البخاري في الوصايا حديثا واحدا؛ من روايته عن صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر، في صدقة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد أخرجه من رواية ابن عون وغيره، عن نافع؛ **فتبين أنه ما أخرج له إلا في المتابعة**"(هدى الساري:٤١٨).

وقد نقل المزي رضا الإمام أحمد عنه، وكذا أبو حاتم، والطبراني(تهذيب الكمال ٢١٩/١٧).

٥- عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة:

قال ابن حجر:" قواه أبو حاتم، وضعفه أبو بكر بن أبي داود، وقال ابن حبان في الثقات: ربما خالف، وقال الحاكم أبو أحمد في الكنى: ليس بالمتين عندهم، قلت: روى عنه البخاري حديثين أحدهما في أواخر صفة النبي ﷺ، وهو حديث موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه في رؤيا النبي ﷺ لأبي بكر وقد نزع ذنوبا أو ذنوبين الحديث، وقد رواه في التعبير من وجه آخر، عن موسى بن عقبة، وثانيهما في الأطعمة، قال: حدثنا عبد الرحمن بن شيبة، أخبرني ابن أبي الفديك، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه: كنت ألزم النبي ﷺ على شبع بطني الحديث، وفيه ذكر جعفر بن أبي طالب، وقد أخرجه في فضل جعفر عن أبي مصعب أحمد بن أبي بكر، عن محمد بن إبراهيم بن دينار، عن ابن أبي ذئب به؛ **فتبين أنه ما احتج به**"(هدى الساري:٤١٨).

٦- عبد السلام بن حرب الملائي الكوفي:

قال ابن حجر:" وثقه أبو حاتم، والترمذي، ويعقوب بن شيبة، والدارقطني، والعجلي، وزاد: كان البغداديون يستنكرون بعض حديثه والكوفيون أعلم به، وقال ابن سعد: كان فيه ضعف، وقال يحيى بن معين: ليس به بأس، وقال أحمد بن حنبل: كنا ننكر منه شيئا؛ كان لا يقول حدثنا إلا في حديث أو حديثين، وقيل لابن المبارك فيه، فقال: ما تحملني رجلي إليه، قلت: له في البخاري حديثان، أحدهما في الطلاق، بمتابعة الأنصاري له عن هشام عن حفصة عن أم عطية في الإحداد، والثاني في المغازي في باب قدوم أبي موسى والأشعريين، بمتابعة حماد بن زيد وغير واحد، كلهم عن أيوب عن أبي قلابة عن زهدم الجرمي عن أبي موسى الأشعري، **فتبين أنه لم يحتج به**"(هدى الساري:٤٢٠).

وقد جاء توثيق ابن المديني له، وأنه رجع عن رميه بالنكارة، وأفصح عن علة ذلك، قال الذهبي:" وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، وفي حديثه لين، وكان عسرا في الحديث، سمعت ابن المديني يقول: كان يجلس في كل عام مرة مجلسا للعامة، فقيل لعلي: أكثرت عنه؟ قال: نعم، **حضرت له مجلس العامة، وقد كنت أستنكر بعض حديثه، حتى نظرت في حديث من يكثر عنه، فإذا حديثه مقارب عن مغيرة والناس، وذلك أنه كان عسرا، فكانوا يجمعون غرائبه في مكان، فكنت أنظر إليها مجموعة، فاستنكرتها**، وقال يحيى بن معين: ثقة، والكوفيون يوثقونه، وقال القواريري: أتيته، فقلت: حدثني، فإني غريب من البصرة، فقال: كأنك تقول: جئت من السماء، فلم يحدثني"السير ٣٣٦/٨).

٢- تجنب البخاري لمناكير الراوي، والاختيار من صحيح حديثه:

وهذه من طريقة الإمام البخاري رحمه الله؛ فإنه ينتقي من حديث الراوي، ويختار ما صح عنده؛ فإنه قد تقرر عند أهل العلم أن حديث الراوي الذي فيه ضعف، قد يكون منه ما هو صحيح، ومنه ما هو ضعيف، فليس من الحكمة أن يعرض المرء عن من هذا حاله؛ وإلا لضاعت كثير من السنن والآثار.

وهذه الطريقة يعتمدها العلماء المتبحرون، فقد قال سفيان الثوري:" اتقوا الكلبي، فقيل: فإنك تروى عنه، قال: أنا أعرف صدقه من كذبه"(ميزان الاعتدال ٥٥٧/٣).

وهذا الانتقاء لا يتمكن منه إلا من تبحر في دراسة الأسانيد والمتون، وسلك دروب العلل، وفنون معرفة الرجال، ومن ذا الذي له قدم السبق في ذلك غير الإمام الجهبذ أبو عبد الله البخاري رحمه الله؟!

وقد قال البخاري، كما رواه عنه الترمذي:" وأبو معشر المديني نجيح مولى بني هاشم، ضعيف، لا أروي عنه شيئا، ولا أكتب حديثه، **وكل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه، لا أروي عنه، ولا أكتب حديثه**"(علل الترمذي الكبير:٣٩٤، ط.عالم الكتب).

ومن الأمثلة التي تبين ذلك الأمر، وتتضح من خلالها طريقة البخاري:

١- إبراهيم بن سويد بن حيان المديني:

قال ابن حجر:" روى له البخاري حديثا واحدا في الحج، من روايته عن عمرو بن أبي عمرو عن سعيد بن جبير عن بن عباس، في الأمر بالسكينة عند الدفع من عرفة، ولهذا المتن شواهد، ووثقه ابن معين، وأبو زرعة، وقال ابن حبان في الثقات: وربما أتى بمناكير، قلت: **أوضحنا أن الذي أخرج له البخاري غير منكر**، وروى له أبو داود، والله أعلم"(هدى الساري:٣٨٨).

وقد ذكر البخاري حديثه عن هلال بن زيد عن أنس، أن رسول الله ﷺ، قال: "عمرة في رمضان تعدل حجة"، ثم قال:"هلال عنده مناكير"(التاريخ الكبير ٢٩١/١، ت.خليل، الهند) فحط البخاري على هلال بن زيد في أثناء ترجمته لإبراهيم، وكأنه والله أعلم ينفي التهمة عن إبراهيم بن سويد، ويلزقها بهلال بن زيد، فيكون العيب من شيخه لا منه، وهو نوع سيأتي معنا إن شاء الله.

٢- أفلح بن حميد الأنصاري مولاهم المدني:

قال ابن حجر:" قال ابن صاعد: كان أحمد ينكر على أفلح حديث ذات عرق، وقال ابن عدي: **لم ينكر عليه أحمد غير هذا**، وقد انفرد به عن أفلح، المعافى بن عمران، وأفلح صالح، وأحاديثه مستقيمة، قلت: قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: لم يحدث يحيى القطان عن أفلح، وروى أفلح حديثين منكرين؛ أن النبي ﷺ أشعر، وحديث وقت لأهل العراق ذات عرق، قلت: **لم يخرج له البخاري شيئا من هذا، ولله الحمد**"(هدى الساري:٣٩١).

وقد قال الذهبي في حديث ذات عرق:" وهذا الحديث يتفرد به المعافى بن عمران، عن أفلح، عن القاسم، عن عائشة، قلت: هو صحيح غريب"(ميزان الاعتدال ٢٧٤/١).

وقال ابن عدي:" وأفلح بن حميد أشهر من ذاك، وقد حدث عنه ثقات الناس، مثل ابن أبي زائدة، ووكيع، وابن وهب، وآخرهم القعنبي، وهو عندي صالح، وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة كلها، وهذا الحديث يتفرد به معافى عنه، قال الشيخ: وانكار احمد على أفلح في هذا الحديث، قوله ولأهل العراق ذات عرق، ولم ينكر الباقي من إسناده ومتنه شيئا"(الكامل في ضعفاء الرجال ٤١٧/١).

٣- أيوب بن النجار اليمامي:

قال ابن حجر:" وثقه أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو داود، وغيرهم، ونقل أبو الوليد الباجي في رجال البخاري عن العجلي، وابن البرقي، أنهما ضعفاه، وكان يقول: **لم أسمع من يحيى بن أبي كثير سوى حديث التقي آدم وموسى، قلت: ما أخرج له الشيخان غيره وهو عندهما متابعة**"(هدى الساري:٣٩٢).

وهذا يدل على شدة تحري الشيخين، لا سيما البخاري رحمه الله، وقال علاء الدين مغلطاي:" قال ابن خلفون لما ذكره في «الثقات»: غمزه بعضهم من قبل حفظه وهو ثقة، قاله السُكري وغيره"(إكمال تهذيب الكمال ٣٤٣/٢، ط.الفاروق).

٤- بكر بن عمرو أبو الصديق البصري الناجي:

قال ابن حجر:" قال ابن سعد: يتكلمون في أحاديثه، ويستنكرونها، قلت: **ليس له في البخاري سوى حديث واحد عن أبي سعيد في قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفسا** من بني إسرائيل، ثم تاب، واحتج به الباقون"(هدى الساري:٣٩٣).

وقال الذهبي:"مجمع على ثقته"(تاريخ الإسلام ١٩١/٣) وقد وثقه النسائي مع تعنته، كما ذكر المزي(٢٢٤/٤) ولم يذكر ابن سعد كلام الناس فيه، فضلاً عن ذكر وجهه،، والله أعلم.

٥- ثابت بن عجلان الأنصاري:

قال ابن حجر:" وثقه ابن معين، ودحيم، وقال أبو حاتم والنسائي: لا بكأس به، وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي، فقلت: أهو ثقة؟ فسكت، وكأنه مرَّض أمره، وفي الميزان: قال أحمد أنا متوقف فيه، **واستغرب ابن عدي من حديثه ثلاثة أحاديث**، وقال العقيلي: لا يتابع في حديثه، و**تعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثر منه رواية المناكير ومخالفة الثقات**، وهو كما قال، **له في البخاري حديث واحد في الذبائح وآخر في التاريخ**"(هدى الساري:٣٩٤).

ولا تحسب أن منكراته ثلاثة فقط، فقد قال ابن عدي:"له غير هذه الأحاديث، وليس بالكثير"(الكامل ٣٠٢/٢) ولكن ما ذكره ابن عدي قد يكون النكارة فيه قد وقعت من الراوي عنه، فقد ذكر رواية بقية بن الوليد عنه، وبقية الكلام فيه معروف، وذكر رواية محمد بن حمير، وقد قال فيه أبو حاتم:"بقية أحب إلي منه"(ميزان الاعتدال٥٣٢/٣) وذكر رواية سويد بن عبد العزيز عنه، وسويد، قال فيه الإمام أحمد:"متروك"(الميزان ٢٥٢/٢)؛ فلعل الحمل في هذه الأحاديث على أصحابه لا عليه، والله أعلم.

وقد نقل الذهبي كلام أبي الحسن القطان الذي ردَّ به على عبد الحق الإشبيلي، فقال:" قال الحافظ عبد الحق: ثابت لا يحتج به، فناقشه على قوله أبو الحسن بن القطان، وقال: قول العقيلي أيضا فيه تحامل عليه، وقال: إنما يمس بهذا من لا يعرف بالثقة [مطلقا]، أما من عرف بها فانفراده لا يضره، إلا أن يكثر ذلك منه، قلت: أما من عرف بالثقة فنعم، وأما من وثق، ومثل أحمد الإمام يتوقف فيه، ومثل أبي حاتم يقول: صالح الحديث، فلا نرقيه إلى رتبة الثقة، فتفرد هذا يعد منكراً، فرجح قول العقيلي وعبد الحق"(ميزان الاعتدال ٣٦٥/٤).

فوضح أن مثل هذا الراوي، قد انتقى البخاري من حديثه انتقاء شديدا، فلم يخرج له إلا حديثين، ولله الحمد.

٦- جرير بن حازم أبو النضر الأزدي البصري:

قال ابن حجر:" قال مهنأ بن يحيى: قال أحمد بن حنبل: كثير الغلط، وقال الأثرم عن أحمد: حدث بمصر أحاديث وهم فيها، ولم يكن يحفظ... **وما أخرج له البخاري من روايته عن قتادة، إلا أحاديث يسيرة، توبع عليها**"(هدى الساري:٣٩٥).

قال الذهبي:"ثقة مشهور، قال ابن معين: وهو في قتادة ضعيف"(من تكلم فيه:٥٨).

قال ابن عدي في الكامل:"وهذه الأحاديث عن قتادة، عن أنس التي أمليتها، لا يتابع جريرا أحد إلا حديث كان النبي ﷺ يمد صوته بالقراءة؛ فإنه رواه همام أيضا عن قتادة.

ثنا محمد بن إسحاق بن يزيد ثنا الهيثم بن جميل، وثنا عمر بن سنان ثنا عبد الرحمن بن عمرو الحراني، قالا: ثنا جرير بن حازم عن ثابت عن أنس قال قال رسول الله ﷺ:" **إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني**"، وهذا يقال أخطأ فيه جرير بن حازم، وليس هذا من حديث أنس، إنما رواه ثابت عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه، ثناه محمد بن هارون بن حميد ثنا أحمد بن الحسن بن خراش ثنا أبو الوليد عن حماد بن زيد: كنا جلوسا يوما ومعنا حجاج الصواف، ومعنا جرير بن حازم، وثابت البناني، فحدث حجاج بحديث عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه: إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني، فاحتمل أبو النضر يعني جرير بن حازم الحديث عن ثابت"(الكامل في ضعفاء الرجال ١٢٧/٢).

فتجنب البخاري أوهامه ومناكيره، وأخرج له من صحيح حديثه.

٧- جعفر بن إياس أبو بشر بن أبي وحشية:

قال ابن حجر:" وثقه ابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وكان شعبة يقول: إنه لم يسمع من مجاهد، ولا من حبيب بن سالم، وقال أحمد: كان شعبة يضعف أحاديثه عن حبيب بن سالم، وقال البرديجي: هو من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، قلت: احتج به الجماعة، **لكن لم يخرج له الشيخان من حديثه، عن مجاهد، ولا عن حبيب بن سالم**"(هدى الساري:٣٩٥).

وهذا مثال واضح، أنهما تجنبا ما ضعف فيه هذا الراوي، وقد قال الذهبي:"أورده ابن عدي في كامله فأساء"، ثم قال:" وقال أبو طالب: سألت أحمد عن حديث لشعبة، عن أبي بشر، سمع مجاهدا، يحدث عن ابن عمر مرفوعاً: في التحيات، فأنكره"(ميزان الاعتدال ٤٠٢/١).

وقد ذكر المزي عن عمرو بن علي الفلاس، أنه أثبت سماع أبي بشر من مجاهد، لما أتى واسط(تهذيب الكمال ٩/٥).

٨- حاتم بن إسماعيل المدني أبو إسماعيل الحرثي مولاهم:

قال ابن حجر:" تكلم على بن المديني في أحاديثه عن جعفر بن محمد، قلت: احتج به الجماعة، **ولكن لم يكثر له البخاري، ولا أخرج له من روايته عن جعفر شيئا، بل أخرج ما توبع عليه من روايته عن غير جعفر**"(هدى الساري:٣٩٥).

وقد أوضح علاء الدين مغلطاي عيب رواياته عن جعفر الصادق، فيما ذكره عن ابن المديني أنه أسند مراسيل جعفر، ومنها حديث جابر الطويل في الحج(إكمال تهذيب الكمال٣/٢٧٠).

وقال الذهبي:" قال النسائي: ليس بالقوى، ووثقه جماعة، وقال أحمد: زعموا أنه كان فيه غفلة"(ميزان الاعتدال ٤٢٨/١).

وزاد المزي عن الإمام أحمد:"إلا أن كتابه صالح"(تهذيب الكمال ١٩٠/٥) وفيه أيضاً أن النسائي، قال فيه:"ليس به بأس"، وقد علق الدكتور بشار على كتاب المزي أن الإمام أحمد مرَّض قول من قال أنه فيه غفلة، بقوله:"زعموا".

٩- شبيب بن سعيد الحبطي أبو سعيد البصري:

قال ابن حجر:" قال ابن عدي عنده نسخة عن يونس عن الزهري مستقيمة، وروى عنه ابن وهب أحاديث مناكير؛ فكأنه لما قدم مصر حدث من حفظه فغلط، وإذا حدث عنه ابنه أحمد، فكأنه شبيب آخر؛ لأنه يجود عنه، قلت: **أخرج البخاري من رواية ابنه عن يونس أحاديث، ولم يخرج من روايته عن غير يونس، ولا من رواية ابن وهب عنه شيئا**"(هدى الساري:٤٠٩).

ويونس هو بن يزيد الأيلي الراوي عن الزهري، وقد أثبت ابن المديني صحة كتابه عن يونس(تهذيب الكمال ٤٧/٥) ولذلك سمعه ابنه أحمد، وهو يحدثه من كتابه، بينما ابن وهب، سمعه يحدث من حفظه، فأتى بمناكير.

وقد قال فيه الذهبي:"ثقة يأتي بغرائب"(ديوان الضعفاء:١٨٥) وقد تجنب البخاري رحمه الله غرائبه كما ذكر الحافظ ابن حجر.

١٠- شيبان بن عبد الرحمن النحوي:

قال ابن حجر:" قال الساجي: صدوق، عنده مناكير وأحاديث عن الأعمش تفرد بها... هو معارض بقول أحمد بن حنبل أنه ثبت في كل المشايخ، **ومع ذلك فلم أر في البخاري من حديثه عن الأعمش شيئا، لا أصلا ولا استشهادا**"(هدى الساري:٤١٠).

وقد رد كلام الساجي فيه، ما ذكره الذهبي في السير عن عثمان بن سعيد الدارمي، أنه سأل ابن معين عن شيبان في الأعمش، فقال:"ثقة في كل شيء"(السير٧/٤٠٧).

وقد قال الذهبي أيضاً:"ثقة حجة، قال أبو حاتم وحده: يكتب حديثه، ولا يحتج به"(من تكلم فيه وهو موثق:١٠١).

بينما ذكر في السير عن أبي حاتم، قوله:"حسن الحديث، صالح الحديث، يكتب حديثه"(٤٠٧/٧) ولم يذكر "لا يحتج به"، وقد راجعت الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، فوجدت محققي دائرة المعارف العثمانية، يذكرون أن هذه الزيادة ثابتة عندهم في الأصلين، وأنها ليست عند المزي، ولا الباجي، ولا ابن حجر، وأن الذهبي لم يهم؛ لأنها موجودة في بعض النسخ، ولعلها من وهم الناسخ (ينظر حاشية الجرح والتعديل٣٥٧/٤).

١١- عباد بن العوام بن عمر أبو سهل الواسطي:

قال ابن حجر:" قال الأثرم عن أحمد: مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة، قلت: **لم يخرج له البخاري من روايته عن سعيد شيئا**، واحتج به هو والباقون"(هدى الساري:٤١٢).

١٢- عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري:

قال ابن حجر:" قال الساجي: فيه ضعف، ولم يكن من أهل الحديث، وروى مناكير، وقال العقيلي: لا يتابع على أكثر حديثه، قلت: **لم أر البخاري احتج به إلا في روايته عن عمه ثمامة فعنده عنه أحاديث**"(هدى الساري:٤١٦).

قال الذهبي:" قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال أبو داود السجستاني: لا أخرج حديثه"(من تكلم فيه وهو موثق:١١٣).

قال ابن حجر:"ومن مناكيره حديث الآيات بعد المائتين...وقال الدارقطني:ثقة، وقال مرة:ضعيف"(تهذيب التهذيب ٣٨٨/٥).

ولكن حديث الآيات هذا، من طريق عون بن عمارة القيسي عن عبد الله بن المثنى، وأظن العيب من عون لا من ابن المثنى، وفي علل الدارقطني:" وسئل عن حديث أبي قتادة، قال رسول الله ﷺ:" **الآيات بعد المائتين** "، فقال: هو حديث يرويه عون بن عمارة، واختلف عنه؛ فقال سليمان بن عبد الجبار، عن عون، قال: حدثنا عبد الله بن المثنى، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أبي قتادة، وخالفه الرمادي، فقال: حدثنا عون بن عمارة، قال: حدثنا عبد الله بن المثنى، عن أبيه، عن جده، عن أنس، عن أبي قتادة، وليس ذلك شيء صحيح"(العلل١٦٥/٦، ط.ابن الجوزي).

وعون بن عمارة هذا، قال فيه الذهبي:" قال البخاري: فقد مضى مائتان، ولم يكن من الآيات شئ، وقال أبو داود: ضعيف، وقال أبو حاتم: ضعيف، منكر الحديث، أدركته ولم أكتب عنه"(الميزان ٣٠٦/٣).

وقد أخرج ابن الجوزي هذا الحديث من طريق الكديمي، واتهمه به، لكن تابعه غيره، فتبين أن الطرق إلى ابن المثنى ضعيفة، فليس الحديث حديثه، وثبت أنه سمع من عمه ثمامة، ولذا انتقى البخاري أحاديثه عن عمه، وأخرجها، والله أعلم.

١٣- عبد الله بن محمد بن أبي الأسود حميد بن الأسود البصري:

قال ابن حجر:" قال يحيى بن معين: ما أرى به بأسا، ولكنه سمع من أبي عوانة، وهو صغير... روى عنه البخاري، وأبو داود، وروى الترمذي عن البخاري عنه، **لكن ما أخرج له عن أبي عوانة أحد منهم**"(هدى الساري:٤١٦).

فما عابه ابن المديني على الراوي؛ إنما يتعلق بشيء اختلف فيه العلماء، وهو سن السماع، قال الصنعاني:" وأما سن السماع فاختلفوا فيها على أقوال:

الأول: أن أقله خمس سنين، حكاه القاضي عياض في الإلماع عن أهل الصنعة، وقال ابن الصلاح: هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين.

وحجتهم في ذلك ما رواه البخاري في صحيحه والنسائي وابن ماجه من حديث محمود بن الربيع قال: عقلت من النبي ﷺ مجة مجها في وجهي من دلو، وأنا ابن خمس سنين، بوب عليه البخاري: متى يصح سماع الصغير، قال زين الدين: وليس في حديث محمود سنة متبعة؛ إذ لا يلزم منه أن يميز الصغير تمييز محمود، بل قد ينقص عنه، وقد يزيد، ولا يلزم منه أن لا يعقل مثل ذلك من سنه أقل من ذلك، ولا يلزم من عقل المجة أن يعقل غير ذلك مما سمعه انتهى.

قلت: على أنه أخبر عن نفسه، ولم يكن منه ﷺ قول ولا تقرير، ولا رواه في حياته ﷺ، وإنما فيه دليل على جواز المجة في وجه الصبي مداعبة له، وتبريكا عليه، وكأنه يقول الدليل أنه رواه محمود، وعين وقت تحمله، وقبله العلماء، ولم يردوه فيكون إجماعا على ذلك ولئن سلم؛ ففيه ما قاله الزين.

ثم مما يدل على عدم اعتبار حد معين لسن التحمل، أنه روى الخطيب بإسناده إلى القاضي أبي محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الملبان الأصهاني، قال سمعته يقول: حفظت القرآن ولي خمس سنين، وأحضرت عند أبي بكر بن المقري ولي أربع سنين، فأرادوا أن يسمعوا لي ما حضرت قراءته، فقال بعضهم: إنه يصغر عن السماع فقال ابن المقري: اقرأ سورة الكافرون، فقرأتها، فقال أقرأ سوة التكوير، فقرأتها، فقال لي غيره: اقرأ سورة المرسلات، فقرأتها، ولم أغلط فيها، فقال ابن المقري: اسمعوا له والعهدة علي.

وفي شرح السخاوي أنه روى الخطيب من طريق أحمدبن نصر الهلالي قال: سمعت أبي، يقول: كنت في مجلس ابن عيينة، فنظر إلى صبي دخل المسجد، فكأن أهل المجلس تهاونوا به، فقال سفيان: كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم، ثم قال لو رأيتني ولي عشر سنين، طولي خمسة أشبار، ووجهي كالدينار، وأنا كشعلة نار، ثيابي صغار

وأكمامي قصار، وذيلي بمقدار ونعلي كآذان فار، أختلف إلى علماء الأمصار، مثل الحسن وعمرو بن دينار، أجلس بينهم كالمسمار، محبرتي كالجوزة، ومقلتي كالموزة، وقلمي كاللوزة، إذا دخلت المسجد، قالوا أوسعوا للشيخ الصغير، قال النووي في ترجمة ابن عيينة في التهذيب: قال سفيان: قرأت القرآن وأنا ابن أربع سنين، وكتبت وأنا ابن سبع سنين.

القول الثاني من الثلاثة: أنه متى فهم الخطاب، ورد الجواب؛ كان سماعه صحيحا، وإن كان ابن أقل من خمس، وإن لم يكن كذلك، لم يصح، وإن زاد على الخمس، قال زين الدين: وهذا هو الصواب، ولعل أهل القول الأولى يشترطون فهمه الخطاب ورده الجواب.

القول الثالث: إنه إذا عقل وضبط، وهو قول أحمد بن حنبل، قلت: وهو قريب من الثاني.

الرابع: قول موسى بن هرون الحمال: يجوز سماع الصغير إذا فرق بين البقرة والدابة، وفي رواية بين البقرة والحمار، قال الحافظ ابن حجر: الذي يظهر أنه على سبيل المثال.

"إلا أن يكون" الخبر الذي تحمله الراوي حال صغره، ورواه بعد كبره، "أمرا يعلم بطلانه بالضرورة أو الدلالة فإنه لا يقبل"، قلت: لا خفاء في أنه ما كان كذلك، فإنه لا يقبل ممن تحمل بعد تكليفه، "ومثل هذا لم يقع فلا نطول بذكره..."(توضيح الأفكار ١٨٣/٢-١٨٤، ط.العلمية).

وقد قال الشيخ المعلمي رحمه الله:" قال ابن المديني: "بيني وبين أبي الأسود ستة أشهر، ومات أبو عوانة وأنا في الكتاب"، ومولد ابن المديني سنة،١٦١ وذكر هو أن وفاة أبي عوانة سنة،١٧٥ وقال غيره سنة ١٧٦، **فعلى ذلك يكون سن ابن أبي الأسود حين وفاة أبي عوانة خمس عشرة سنة، أو أكثر**، وكان ابن أخت عبد الرحمن بن مهدي، فقد يكون ساعده هو أو غيره في الضبط، وقد صحح الجمهور السماع في مثل تلك السن، وفيما دونها. نعم يؤخذ من كلام بعضهم أن أبا عوانة توفي سنة ١٧٠، ووقع في (تاريخ جرجان) لحمزة السهمي حكاية ذلك عن بعض الحفاظ، كما يأتي في ترجمة أبي عوانة، فعلى هذا يكون سن ابن أبي الأسود نحو تسع سنين، لكن ذلك القول شاذ، ومع ذلك فابن تسع سنين، قد يصح سماعه عندهم. والذي يرفع النزاع من أصله أنه ليس في سماع الرجل وهو صغير ما يوجب الطعن فيه، وإنما يتوجه الطعن إذا كان السماع غير صحيح، ومع ذلك كان الرجل يبني عليه، ويروي بدون أن يبين، وهذا منتف ها هنا، أما أولاً فلأن احتمال صحة سماعه من أبي عوانة ظاهر، ولا سيما على المعروف من أن وفاة أبي عوانة كانت سنة خمس أو ست وسبعين ومائة، وأما ثانياً فلأن البخاري وأبا داود والترمذي أخرجوا لابن أبي الأسود ولم يذكروا شيئاً من روايته عن أبي عوانة، وذلك يدل على أحد أمرين: إما أن يكون ابن أبي الأسود لم يروعن أبي عوانة شيئاً، وإما أن يكون ربما روى عنه مع بيان الواقع. **وعلى هذا فيكون كلام ابن معين وابن المديني إنما هو على سبيل الاحتياط**، علما أنه سمع من أبي عوانة وهو صغير، فخشيا أن يعتمد على ذلك، فيروي من غير بيان. فأما حاله في نفسه وفي روايته عن غير أبي عوانة فلا مطعن فيه، وقد روى عنه البخاري في (صحيحه) وروى عنه أبو داود، وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده كما في ترجمة أحمد بن سعد بن أبي مريم"(التنكيل ٥٢٧/٢-٥٢٨).

وقد أورد الخطيب قولين لابن معين في ابن أبي الأسود، أحدهما أنه كان سيء الرأي فيه، والآخر أنه كان لا بأس به(انظر تاريخ بغداد ١٠/٦٣-٦٤) وقد وصف الشيخ المعلمي الأول بأنه مجمل، والله أعلم.

١٤- عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب أبو عثمان المدني:

قال ابن حجر:" من صغار التابعين، وثقه أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والعجلي، وضعفه ابن معين، والنسائي، وعثمان الدارمي؛ لروايته عن عكرمة حديث البهيمة، وقال العجلي: أنكروا حديث البهيمة، يعني حديثه عن عكرمة عن ابن عباس: من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة، وقال البخاري: لا أدري سمعه من عكرمة أم لا... قال الساجي: صدوق، إلا أنه يهم، قلت: **لم يخرج له البخاري من روايته عن عكرمة شيئا**"(هدى الساري:٤٣٢).

قال الذهبي:" وثق، وقال أحمد: ما به بأس، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني: ليس به بأس، وقال أبو داود: ليس بذاك، ولينه يحيى، وقال الحاكم: خرجا له في الأصول"(من تكلم فيه وهو موثق:١٤٧).

وقال أبو أحمد ابن عدي:" حدثنا ابن حماد قال ثنا عباس عن يحيى، قال: كان مالك يروي عن عمرو بن أبي عمرو، وكان يستضعفه"، ثم قال:" روى عنه مالك، وهو **عندي لا بأس به؛ لأن مالكا لا يروي إلا عن ثقة أو صدوق**"(الكامل٥/١١٧).

وحديث البهيمة هذا لم يتفرد به عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة، وإنما رواه عباد بن منصور عن عكرمة أيضاً، وروايته في مسند الإمام أحمد رضي الله عنه(٢٧٣٣) على أن عباداً هذا مدلس، وقد يكون أخذه من عمرو، ووافقهما داود بن الحصين أيضاً عن عكرمة(انظر تهذيب الآثار ١/٥٥٤-٥٥٥، ت.محمود شاكر) والله أعلم.

١٥- عمرو بن محمد بن بكير الناقد أبو عثمان البغدادي:

قال ابن حجر:" أنكر عليه علي بن المديني حديثا أخطأ فيه عن ابن عيينة، قلت: روى عنه البخاري ثلاثة أحاديث من روايته عن هشيم، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد حسب، **وما أخرج عنه عن ابن عيينة شيئا**"(هدى الساري:٤٣٢).

قال الخطيب البغدادي بإسناده عن عبد الله بن علي ابن المديني، قال": قلت لأبي: شيء رواه عمرو الناقد، عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن أبي معمر، عن عبد الله: أن ثقفيا، وقرشيا، وأنصاريا عند أستار الكعبة، فقال: هذا كذب لم يرو هذا ابن عيينة، إنما كان عند ابن عيينة عن منصور، عن مجاهد، عن أبي معمر، عن عبد الله، وليس هو من صحيح حديثه، وأنكره عليه من حديث ابن عيينة عن ابن أبي نجيح"(تاريخ بغداد ١٤/١١٤).

وقد أثبت البخاري سماعه من هشيم في التاريخ الكبير(٦/٣٧٥).

١٦- محمد بن خازم أبو معاوية الضرير:

قال ابن حجر:" قال يحيى بن معين: كان أثبت أصحاب الأعمش بعد شعبة وسفيان... قال النسائي: ثقة، كذا قال ابن خراش، وزاد: في حديثه عن غير الأعمش اضطراب، وكذا قال أحمد بن حنبل، وغيره، زاد أحمد: أحاديثه عن هشام بن عروة فيها اضطراب، قلت: **لم يحتج به البخاري إلا في الأعمش**"(هدى الساري:٤٣٨).

قال الذهبي:" سئل أحمد عن أبي معاوية وجرير في الأعمش، فقدم أبا معاوية، وقال عبد الله بن أحمد: عن أبيه: كان أبو معاوية إذا سئل عن أحاديث الأعمش، يقول: قد صار حديث الأعمش في فمي علقما، أو أمر، لكثرة ما تردد عليه... أحمد بن زهير: عن ابن معين، قال لنا وكيع: من تلزمون؟ قلنا: نلزم أبا معاوية، قال: أما إنه كان يعد علينا في حياة الأعمش ألفا وسبع مائة، فقلت لأبي معاوية: إن وكيعا، قال كذا وكذا، فقال: صدق، ولكني مرضت مرضة، فأنسيت أربع مائة.

عباس: عن يحيى، قال أبو معاوية: حفظت من الأعمش ألفا وست مائة، فمرضت مرضة، فذهب عني منها أربع مائة، قال يحيى: كان عنده ألف ومائتان، وعند وكيع عن الأعمش ثمان مائة.

قلت ليحيى: كان أبو معاوية أحسنهم حديثا عن الأعمش؟ قال: كانت تلك الأحاديث الكبار العالية عنده"(السير ٩/٧٤-٧٥).

١٧- محمد بن عبد الله بن الزبير الزبيري:

قال ابن حجر:" قال حنبل عن أحمد: كان كثير الخطأ في حديث سفيان، وقال أبو حاتم: كان حافظا له أوهام... **وما أظن البخاري أخرج له شيئا من أفراده عن سفيان، والله أعلم**"(هدى الساري:٤٣٩-٤٤٠).

لم يخرج له البخاري عن سفيان إلا حديثاً واحداً، وهو:" حدثنا يوسف بن موسى، حدثنا محمد بن عبد الله أبو أحمد الزبيري، حدثنا سفيان، عن منصور، عن سالم، عن جابر رضي الله عنه، قال: نهى رسول الله ﷺ عن الظروف، فقالت الأنصار: إنه لا بد لنا منها، قال: "فلا إذا"، وقال خليفة: حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا سفيان، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر، بهذا، حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا سفيان، بهذا. وقال فيه: "لما نهى النبي ﷺ عن الأوعية"(صحيح البخاري:٥٥٩٢).

فتبين بهذا أن البخاري انتقى من حديثه ما وافقه عليه غيره من أصحاب سفيان، كما سبق في رواية البخاري، وقد قال المزي رحمه الله:" قال نصر بن علي : سمعت أبا أحمد الزبيري، يقول: لا أبالي أن يسرق مني كتاب سفيان إني أحفظه كله، ثم ذكر عن ابن نمير، يقول:" أبو أحمد الزبيري صدوق، وهو في الطبقة الثالثة من أصحاب الثوري، ما علمت إلا خيرا، مشهور بالطلب، ثقة صحيح الكتاب"(تهذيب الكمال ٢٥/٤٧٨-٤٧٩).

فلعله كان اعتماده على حفظه بهذه الطريقة، هو الذي أدى به إلى وقوع أوهام له في حديث سفيان، والحفظ خوان، والله المستعان.

١٨- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب:

قال ابن حجر:" أحد الأئمة الأكابر العلماء الثقات، لكن قال ابن المديني: **كانوا يوهنونه في الزهري**، وكذا وثقه أحمد، ولم يرضه في الزهري... وإنما تكلموا في سماعه من الزهري؛ لأنه كان وقع بينه وبين الزهري شيء، فحلف الزهري أن لا يحدثه، ثم ندم، فسأله ابن أبي ذئب أن يكتب له أحاديث أرادها، فكتبها له؛ فلأجل هذا لم يكن في الزهري بذاك بالنسبة إلى غيره، وقد قال عمرو بن علي الفلاس: هو أحب إلي في الزهري من كل شامي انتهى، احتج به الجماعة، **وحديثه عن الزهري في البخاري في المتابعات**"(هدى الساري:٤٤٠).

وقد ذكر الذهبي توضيحاً لسبب توهينه في الزهري، قال:" وقال أبو إسحاق الجوزجاني: قلت لأحمد بن حنبل: فابن أبي ذئب، سماعه من الزهري، أعرض هو؟ قال: لا يبالي كيف كان، قلت: كان يلينه في الزهري بهذه المقالة، فإنه ليس بالمجود في الزهري"(السير٧/١٤٥).

فظهر أن العلة في ذلك أن الإمام أحمد كان لا يرتضي مذهب ابن أبي ذئب في العرض، وهو القراءة على الشيخ؛ إذ كان ابن أبي ذئب يرى ترجيح القراءة على السماع.

والعرض هو ثاني أقسام التحمل بعد السماع من لفظ الشيخ، يقول ابن الصلاح:" من أقسام الأخذ، والتحمل: القراءة على الشيخ:

وأكثر المحدثين يسمونها (عرضا) من حيث إن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرؤه، كما يعرض القرآن على المقرئ، وسواء كنت أنت القارئ، أو قرأ غيرك وأنت تسمع، أو قرأت من كتاب، أو من حفظك، أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه، أو لا يحفظه لكن يمسك أصله هو أو ثقة غيره، ولا خلاف أنها رواية صحيحة، إلا ما حكي عن بعض من لا يعتد بخلافه، والله أعلم.

واختلفوا في أنها مثل السماع من لفظ الشيخ في المرتبة، أو دونه، أو فوقه؟ **فنقل عن أبي حنيفة، وابن أبي ذئب، وغيرهما ترجيح القراءة على الشيخ على السماع من لفظه**، وروي ذلك عن مالك أيضا.

وروي عن مالك، وغيره: أنهما سواء، وقد قيل: إن التسوية بينهما مذهب معظم علماء الحجاز، والكوفة، ومذهب مالك وأصحابه، وأشياخه من علماء المدينة، ومذهب البخاري، وغيرهم.

والصحيح: ترجيح السماع من لفظ الشيخ، والحكم بأن القراءة عليه مرتبة ثانية. وقد قيل: إن هذا مذهب جمهور أهل المشرق، والله أعلم.

ثم قال:" وأما إطلاق (حدثنا، وأخبرنا) في القراءة على الشيخ، فقد اختلفوا فيه على مذاهب: فمن أهل الحديث من منع منهما جميعا، وقيل : إنه قول ابن المبارك، ويحيى بن يحيى التميمي، وأحمد بن حنبل، والنسائي، وغيرهم.

ومنهم من ذهب إلى تجويز ذلك، وأنه كالسماع من لفظ الشيخ في جواز إطلاق (حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا). وقد قيل: إن هذا مذهب معظم الحجازيين، والكوفيين، وقول الزهري، ومالك، وسفيان بن عيينة،

ويحيى بن سعيد القطان، في آخرين من الأئمة المتقدمين، وهو مذهب البخاري صاحب الصحيح في جماعة من المحدثين.

ومن هؤلاء من أجاز فيها أيضا أن يقول (سمعت فلانا).

والمذهب الثالث: الفرق بينهما في ذلك، والمنع من إطلاق (حدثنا) وتجويز إطلاق (أخبرنا) وهو مذهب الشافعي، وأصحابه، وهو منقول عن مسلم صاحب الصحيح، وجمهور أهل المشرق"(مقدمة ابن الصلاح:١٣٩).

فتبين الخلاف بين ابن أبي ذئب، وبين الإمام أحمد في هذه المسألة، وقد قال الذهبي أيضاً:" وقال يعقوب بن شيبة: **أخذه عن الزهري عرض، والعرض عند جميع من أدركنا صحيح**، وسمعت أحمد ويحيى يتناظران في ابن أبي ذئب، وعبد الله بن جعفر المخرمي، فقدم أحمد المخرمي، فقال يحيى: المخرمي شيخ؟ وأيش عنده؟ وأطرى ابن أبي ذئب، وقدمه على المخرمي تقديما كثيرا، متفاوتا، فذكرت هذا لعلي، فوافق يحيى، وسألت عليا عن سماع ابن أبي ذئب من الزهري، فقال: هي مقاربة، وهي عرض"(السير ١٤٧/٧).

١٩- مغيرة بن مقسم الضبي الكوفي:

قال ابن حجر:"أحد الأئمة، متفق على توثيقه، لكن ضعف أحمد بن حنبل روايته عن إبراهيم النخعي خاصة،قال: كان يدلسها، وإنما سمعها من حماد، قلت: **ما أخرج له البخاري عن إبراهيم إلا ما توبع عليه**، واحتج به الأئمة"(هدى الساري:٤٤٥).

قال الذهبي:" إمام ثقة، لكن لين أحمد بن حنبل روايته عن ابراهيم النخعي فقط، **مع أنها في الصحيحين**"(ميزان الاعتدال١٦٥/٤).

وقال المزي:" قال نعيم بن حماد، عن محمد بن فضيل: كان المغيرة يدلس، وكنا لا نكتب عنه إلا ما قال: حدثنا إبراهيم"، وقال أيضاً:" وقال أبو حاتم، عن أحمد بن حنبل: حديث مغيرة مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد، ومن يزيد بن الوليد، والحارث العكلي، وعبيدة وغيرهم. قال: وجعل يضعف حديث مغيرة عن إبراهيم وحده"، وقال أيضاً:" وقال العجلي: مغيرة ثقة فقيه الحديث، إلا أنه كان يرسل الحديث عن إبراهيم، وإذا وقف أخبرهم ممن سمعه، وكان من فقهاء أصحاب إبراهيم"، ثم نقل عن الآجري، قال:" قلت لأبي داود: سمع مغيرة من مجاهد؟ قال: نعم، وسمع من أبي وائل، ومن أبي رزين، ومغيرة لا يدلس سمع مغيرة من إبراهيم مئة وثمانين حديثا، وقال أبو داود: قال جرير: جلست إلى أبي جعفر الرازي، فقال: إنما سمع مغيرة من إبراهيم أربعة أحاديث، فلم أقل شيئا. قال علي: وكتاب جرير: مغيرة عن إبراهيم مئة. سماع. قال أبو داود: أدخل مغيرة بينه وبين إبراهيم قريبا من عشرين رجلا، وأدخل منصور بينه وبين إبراهيم عشرة رجال"(تهذيب الكمال ٣٩٩/٢٨-٤٠١).

ففي هذه النقول أن مغيرة من كبار أصحاب إبراهيم، وأنه سمع منه فوق المائة، وأنه إذا قال حدثنا، فصحيح، وأنه إذا سئل صرح بمن أسقطه، وقد ذكر أبو داود أنه كان لا يدلس، بمعنى أنه كان يرسل الحديث عن إبراهيم، ولا يقصد إخفاء العيب، وعامة ما روى سمعه من حماد، وقد أوصى إبراهيم بحماد من بعده، ولذلك فإخراج البخاري رحمه الله لحديث مغيرة عن إبراهيم انتقاء، إذا وجد من يتابعه على ذلك، فدل على أنه لم يسقط ضعيفاً؛ فهو ثابت من حديث إبراهيم النخعي، والله أعلم.

٢٠- هشيم بن بشير الواسطي:

قال ابن حجر:" متفق على توثيقه، إلا أنه كان مشهورا بالتدليس، وروايته عن الزهري خاصة لينة عندهم، فأما التدليس؛ فقد ذكر جماعة من الحفاظ أن **البخاري كان لا يخرج عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث، واعتبرت أنا هذا في حديثه، فوجدته كذلك، إما أن يكون قد صرح به في نفس الإسناد، أو صرح به من وجه آخر**، وأما **روايته عن الزهري، فليس في الصحيحين منها شيء**، واحتج به الأئمة كلهم، والله أعلم"(هدى الساري:٤٤٩).

قال الذهبي:" حافظ ثقة مدلس، وهو في الزهري ليس بحجة"(من تكلم فيه وهو موثق:١٨٨).

وقال ابن عدي:" وهشيم رجل مشهور، وقد كتب عنه الأئمة، وهو في نفسه لا بأس به، إلا أنه نسب الى التدليس، وله أصناف وأحاديث حسان وغرائب، وإذا حدث عن ثقة فلا بأس به، وربما يؤتى ويوجد في بعض أحاديثه منكر، إذا دلس في حديثه عن غير ثقة، وقد روى عنه شعبة، والثوري، ومالك، وابن مهدي، وابن أبي عدي، وغيرهم من الأئمة، وهو لا بأس به وبرواياته"(الكامل ١٣٨/٧).

وقد أخرج البخاري عنعنة هشيم، في أكثر من موضع؛ فمنها:

قال البخاري: حدثنا عمرو بن عون، قال: حدثنا هشيم، عن حميد، عن أنس بن مالك، قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه، " وافقت ربي في ثلاث: فقلت يا رسول الله، لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى، فنزلت: {واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى} [البقرة: ١٢٥]، وآية الحجاب، قلت: يا رسول الله، لو أمرت نساءك أن يحتجبن، فإنه يكلمهن البر والفاجر، فنزلت آية الحجاب، واجتمع نساء النبي ﷺ في الغيرة عليه، فقلت لهن: (عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن) فنزلت هذه الآية " قال أبو عبد الله: وحدثنا ابن أبي مريم، قال: أخبرنا يحيى بن أيوب، قال: حدثني حميد، قال: سمعت أنسا بهذا"(صحيح البخاري:٤٠٢).

فها هو البخاري رحمه الله أتبع حديث هشيم بمتابعة يحيى بن أيوب له عن حميد، وفيها السلامة من تدليس هشيم، وانتفاء تدليس حميد؛ فإنه كثيراً ما يدلس عن أنس رضي الله عنه، فالبخاري يعلم كيف يخرج الحديث الصحيح كما يخرج التبر من التراب، والله أعلم.

٢١- ورقاء بن عمر اليشكري الكوفي:

قال ابن حجر:" قال العقيلي تكلموا في حديثه عن منصور، وكأنه عني بذلك ما قال معاذ بن معاذ، قلت ليحيى القطان: سمعت حديث منصور؟ قال: ممن؟ قلت: من ورقاء، قال: لا يساوي شيئا، وقال ابن عدي: له نسخ عن أبي الزناد، ومنصور، وابن أبي نجيح، وروى أحاديث غلط في أسانيدها، وباقي حديثه لا بأس به، ووثقه يحيى بن معين، وغير واحد مطلقا، قلت: **لم يخرج له الشيخان من روايته عن منصور بن المعتمر شيئا، وهو محتج به عند الجميع**"(هدى الساري:٤٤٩).

وقد عاب الإمام أحمد على تفسير ورقاء، مع العلم أن البخاري أخرج له عن ابن أبي نجيح في التفسير، ولم يتعرض ابن حجر لهذه القضية في هدى الساري، وقد قال ابن حجر في تهذيبه:" قال أبو عبد الله: وهو يصحف في غير حرف، وكأنه ضعفه في التفسير، وقال حرب: قلت: لأحمد ورقاء أحب إليك في تفسير بان أبي نجيح أو شيبان؟ قال: كلاهما ثقة، وورقاء أوثقهما، إلا أنهم يقولون لم يسمع التفسير كله، يقولون بعضه عرض"(تهذيب التهذيب ١١٤/١١).

وهي ذات القضية التي مرت معنا في ترجمة ابن أبي ذئب، ألا وهي موقف الإمام أحمد رضي الله عنه من العرض، وقد بينا أن العرض صحيح بشروطه، وهو دون السماع من لفظ الشيخ، وقد ذكر ابن حجر تزكية بعض أهل العلم لتفسير ورقاء، نقلاً عن المزي، فقال:" وقال علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد، قال معاذ: قال ورقاء: كتاب التفسير قرأت نصفه على ابن أبي نجيح، وقرأ علي نصفه، وقال الدوري: قلت لابن معين: أيما أحب إليك تفسير ورقاء أو تفسير شيبان وسعيد عن قتادة؟ قال: تفسير ورقاء؛ لأنه عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، قلت: فأيما أحب إليك تفسير ورقاء أو ابن جريج، قال: ورقاء لأن ابن جريج لم يسمع من مجاهد إلا حرفا"(تهذيب التهذيب ١١٤/١١).

على أن ابن أبي حاتم أورد ما يدل على أن ورقاء بعد أن قرأ التفسير على ابن أبي نجيح، عاد فسمعه منه(الجرح والتعديل ٥١/٩).

ثم ساق ابن حجر ما يدل على تضعيف وكيع لتفسير ورقاء؛ فقال:" وقال إبراهيم الحربي: لما قرأ وكيع التفسير، قال للناس: خذوه، فليس فيه عن الكلبي ولا عن ورقاء شيء"(تهذيب التهذيب ١١٤/١١) وذلك مفهوم من قرنه ورقاء بالكلبي؛ فالكلبي مفسر شيعي متروك،

وذكر ابن عدي أن وكيعاً جلس إلى ورقاء، وقال له بعد أن قرأ تفسير ابن أبي نجيح:" كتابك هذا كله سماع؟ فقال: بعضه سماع، وبعضه عرض، قال تميز هذا من هذا؟ قال: لا، فنفض ثوبه، وقال: السلام عليكم، وقام"(الكامل ٣٧٩/٨).

لكن مذهب البخاري رحمه الله إخراج حديثه سماعاً أو عرضاً؛ فـ "حدثنا"،و"أخبرنا" عنده سواء، والله أعلم.

٢٢- الوليد بن مسلم الدمشقي:

قال ابن حجر:" متفق على توثيقه في نفسه، **وإنما عابوا عليه كثرة التدليس والتسوية... وقد احتجوا به في حديثه عن الأوزاعي، بل لم يرو له البخاري إلا من روايته عن الأوزاعي، وعبد الرحمن بن نمر، وثور بن يزيد، وعبد الله بن العلاء بن زبر، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، ويزيد بن أبي مريم، أحاديث يسيرة**، واحتج به الباقون"(هدى الساري:٤٥٠).

وقال الذهبي:" ثقة، لكنه مدلس عن الضعفاء؛ فلا بد أن يصرح بالسماع إذا احتج به، إما إذا قيل عن، فليس بحجة"(من تكلم فيه وهو موثق:١٩١).

وقال ابن حجر:" قال حنبل عن ابن معين: سمعت أبا مسهر، يقول: كان الوليد ممن يأخذ عن أبي السفر حديث الأوزاعي، وكان أبو السفر كذابا"، ثم ذكر عن الهيثم بن خارجة، يقول:" قلت: للوليد قد أفسدت حديث الأوزاعي، قال: كيف؟ قلت: تروي عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن الزهري، ويحيى بن سعيد، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع عبد الله بن عامر، وبينه وبين الزهري إبراهيم بن مرة وقره، وغيرهما، فما يحملك على هذا؟ قال: أنبل الأوزاعي عن هؤلاء، قلت: فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهؤلاء، وهم ضعفاء أحاديث مناكير، فأسقطتهم أنت، وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات، ضعف الأوزاعي، قال: فلم يلتفت إلى قولي"(تهذيب التهذيب ١١/١٥٤).

وهذا الذي سماه المتقدمون تجويدا، والمتأخرون تدليس التسوية، فيتقى ما عنعن فيه، إلا أن يثبت من وجه آخر، ثم إذا عنعن ما بين شيخه وشيخ شيخه، فيتقى أيضاً، إلا أن يثبت من وجه آخر، فإذا صرح بالتحديث في الطبقتين، فمتصل، مع اشتراط أن يكون الراوي عنه ثقة، حتى لا تتغير ألفاظ أداء الرواية، عمداً أو وهماً، والله أعلم.

وقد قال الذهبي مفصحاً عن منهج الشيخين مع من هذا حاله:"البخاري ومسلم قد احتجا به، ولكنهما ينتقيان حديثه، ويتجنبان ما ينكر له"(السير ٩/٢١٧).

٢٣- وهب بن جرير بن حازم البصري:

قال ابن حجر:" ذكره ابن عدي في الكامل، **وأورد قول عفان فيه أنه لم يسمع من شعبة**، وقال أحمد عن ابن مهدي: ما كنا نراه عند شعبة، قال أحمد: وكان وهب صاحب سنة، ووثقه ابن معين، والعجلي، وابن سعد، وقال أبو داود: سمع أبوه من ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب نسخة، فاشتهت عليه، فحدث بها عن أبيه عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب، وأشار ابن يونس في ترجمة يحيى بن أيوب إلى نحو ذلك، قلت: **ما أخرج له البخاري من هذه النسخة شيئا، واحتج به الأئمة، وأوردوا له من حديثه عن شعبة ما توبع عليه**"(هدى الساري:٤٥٠).

وقال الذهبي:"ثقة محتج به، وقد ضعف في شعبة"(من تكلم فيه:١٩٢).

وقد قال مغلطاي:"كتب أبي إلى شعبة، فكنت أجيء فأسأله"(إكمال تهذيب الكمال ٢٥٨/١٢).

وهذا فيه أنه سمع من شعبة، وقد أثبت سماعه منه البخاري في التاريخ الكبير(١٦٩/٨) ولكن لعله حدث بأحاديث، سمعها من أصحاب شعبة، فأرسلها عنه؛ لأنه حدث بكثير عنه، كما قال ابن عدي عن عبد الله بن الإمام أحمد، قال:" سمعت أبي يقول: قال عبد الرحمن بن مهدي: ها هنا قوم يحدثون عن شعبة، ما رأيناهم عند شعبة، قلت له: من تعني بهذا: قال: وهب بن جرير، قال أبي: ما رأى وهب عند شعبة قط، ولكن وهب كان صاحب سنة، حدث عن شعبة زعموا نحوا من أربعة آلاف حديث، فقال عفان: هذه أحاديث الرصاصي، قلت: لأبي ما هذا الرصاصي؟ قال: كان إنسان بالبصرة، يقال له الرصاصي، وكان قد سمع من شعبة أحاديث كثيرة، واسمه عبد الرحمن بن زياد، وقع إلى مصر"(الكامل ٦٨/٧-٦٩).

فمثل هذا إذا كان حديثه عن شعبة متابعاً عليه، لم يضره، والله أعلم.

٢٤- يعلى بن عبيد الطنافسي:

قال ابن حجر:" قال ابن معين: ثقة، زاد في رواية عثمان الدارمي عنه: **ضعيف في سفيان الثوري**، وقال أبو حاتم: صدوق، وهو أثبت أولاد أبيه، ووثقه ابن سعد، والدارقطني، وآخرون، قلت: **ماله في الصحيحين عن سفيان الثوري شيء**، واحتج به الجماعة".

وهذا مثال لما نسوقه في هذا الباب، والحمد لله تعالى.

٣- إزالة البخاري لضعف الراوي بالمتابعات والشواهد:

فالراوي الذي رمي بشيء من الضعف، يجبر ضعفه هذا - إن صح - أن يكون قد شاركه غيره في هذا الحديث، حتى يطمئن من يروي عنه، أنه لم يتفرد؛ فإنه إذا توبع علم أن هذا من صحيح حديثه، فلا يبقى لأحد فيه مطعن، وهذه الطريقة التي يعتمدها العلماء في رد الطعن عن رواة الصحيح، ولا يكاد أحد منهم يغفلها، فبعد مناقشة المطاعن على راوي الصحيح، تراهم يذكرون أن أحاديثه لم يتفرد بها، وإنما شاركه غيره، ولو في كتاب آخر غير الصحيح.

ومن الأمثلة على ذلك:

١- إسحاق بن راشد الجزري:

قال ابن حجر:"وثقة النسائي في رواية، وقال مرة: ليس بقوي، وقال ابن معين في رواية: ثقة، وفي رواية: ليس هو في حديث الزهري بذاك، وقال الذهلي: هو مضطرب في حديث الزهري، وروى عنه ابن المديني عن

الطيالسي عن أشرس رجل من أهل الري، ما يدل على أنه لم يلق الزهري، وروى ابن أبي خيثمة بإسناد جيد عن إسحاق أنه لقي الزهري، وقال أحمد بن حنبل: إسحاق بن راشد أحب إلي من النعمان بن راشد، قلت: **غالب ما أخرج له البخاري ما شاركه فيه غيره عن الزهري، وهي مواضع يسيرة**"(هدى الساري:٣٨٩).

ورواية ابن حجر، التي تدل على لقيه الزهري، قال فيها:" وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: ثنا عبد الله بن جعفر، سمعت عبيد الله بن عمرو، وأبا المليح، يقولان: "قال إسحاق بن راشد بعث محمد بن علي زيد بن علي إلى الزهري قال: يقول لك أبو جعفر: استوص بإسحاق خيرا فإنه منا أهل البيت". قال عبيد الله بن عمرو: وكان إسحاق صاحب مال فأنفق عليهم أكثر من ثلاثين ألف درهم ورثها من أبيه. قلت: **هذا يدل على أنه لقي الزهري**"(تهذيب التهذيب ٢٣١/١) وهذا مقدم عل كلام أشرس هذا، الذي يفيد أن حديثه عن الزهري من الوجادة، والله أعلم.

٢- أشهل بن حاتم الجمحي مولاهم البصري:

قال ابن حجر:"قال أبو داود: أراه كان صدوقا، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: كان يخطئ، قلت: **له عند البخاري حديثان أحدهما في الأطعمة**، أخرجه عن عبد الله بن منير، عنه، عن ابن عون، عن ثمامة، عن أنس، **ثم رواه عن عبد الله بن منير أيضا، عن النصر بن شميل، عن ابن عون به**، وثانيهما علقه له عن ابن عون، عن الحسن، عن عبد الرحمن بن سمرة، **متابعة**"(هدى الساري:٣٩١).

قال مغلطاي:" وقال ابن حبان: في حديثه أشياء انفرد بها، فإنه كان يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج إذا انفرد"(إكمال تهذيب الكمال ٢٤٨/٢).

ولذلك لا يعتمد عليه بمفرده، فيخرج له متابعة؛ ليظهر صحيح حديثه، كما يفعل البخاري رحمه الله.

٣- أيمن بن نابل الحبشي المكي نزيل عسقلان:

قال ابن حجر:" وثقه الثوري، وابن معين، وابن عمار، والنسائي، والعجلي، قال يعقوب بن شيبة: صدوق وإلى الضعف ما هو، وأنكر عليه النسائي، والدارقطني، وغيرهما، زيادته في أول التشهد، الذي رواه عن أبي الزبير، عن طاوس، عن ابن عباس:" بسم الله، وبالله"، وقد رواه الليث، وعمرو بن الحارث، وغيرهما، عن أبي الزبير بدونها، وكذلك هو بدونها في صحاح الأحاديث المروية في التشهد، قلت: له عند البخاري حديث واحد عن القاسم بن محمد عن عائشة في اعتمارها من التنعيم **أخرجه متابعة**، وروى له أصحاب السنن، غير أبي داود"(هدى الساري:٣٩٢).

قال ابن عدي:" ولأيمن بن نابل أحاديث غير ما ذكرته ها هنا، وهو لا بأس به فيما يرويه، وما ذكرته جملة أحاديثه، ولم ار أحدا ضعفه ممن تكلم في الرجال، وأرجو ان أحاديثه لا بأس"(الكامل ٤٣٥/١).

مع أن هناك من تكلم فيه، مثل ابن المديني، ويعقوب بن شيبة(انظر ميزان الاعتدال ٢٨٤/١).

٤- أيوب بن عائذ الطائي:

قال ابن حجر:" وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وأبو داود، وزاد: كان مرجئا، وكذا ضعفه بسبب الإرجاء أبو زرعة، وقال البخاري: كان يرى الإرجاء، إلا أنه صدوق، قلت: له في صحيح البخاري حديث واحد في المغازي في قصة أبي موسى الأشعري، **أخرجه له بمتابعة شعبة**، وروى له مسلم، والترمذي"(هدى الساري:٣٩٢).

٥- بشر بن السري أبو عمرو البصري الأفوه:

قال ابن حجر:" قال ابن عدي: له أفراد وغرائب عن الثوري، وهو ثقة في نفسه، لا بأس به، قلت: له في البخاري حديث واحد **متابعة**، وهو أول شيء في كتاب الفتن قال حدثنا علي بن عبد الله حدثنا بشر بن السري حدثنا نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، عن أسماء بنت أبي بكر، في ذكر الحوض، **ورواه البخاري أيضا في موضع آخر عن سعيد بن أبي مريم عن نافع بن عمر عاليا**، وروى له الباقون"(هدى الساري:٣٩٣).

فورود الحديث على جهة المتابعة، وشهود أحاديث أخرى له؛ يكفي في قبول الراوي الذي له غرائب؛ لانتفاء الغرابة، كما هو الحال هنا.

٥- جرير بن حازم أبو النضر الأزدي البصري:

قال ابن حجر:" قال مهنأ بن يحيى: قال أحمد بن حنبل: كثير الغلط، وقال الأثرم عن أحمد: حدث بمصر أحاديث وهم فيها، ولم يكن يحفظ... **وما أخرج له البخاري من روايته عن قتادة، إلا أحاديث يسيرة، توبع عليها**"(هدى الساري:٣٩٥).

قال الذهبي:"ثقة مشهور، قال ابن معين: وهو في قتادة ضعيف"(من تكلم فيه:٥٨).

٦- حبيب المعلم أبو محمد البصري:

قال ابن حجر:"وثقه أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وقال النسائي: ليس بالقوي، قلت: **له عند البخاري في الحج حديث واحد** عن عطاء عن ابن عباس، وآخر عن عطاء عن جابر، وعلق له في بدء الخلق آخر، عن عطاء عن جابر، **والأحاديث الثلاثة بمتابعة ابن جريج له عن عطاء**، هذا جميع ما له عنده، وروى له الجماعة"(هدى الساري:٣٩٥).

قال الذهبي:" عن الحسن، ثقة حجة، وكان يحيى القطان لا يحدث عنه"(من تكلم فيه:٦٣).

٧- حرمي بن عمارة بن أبي حفصة أبو روح البصري:

قال ابن حجر:" حكى عن الأثرم عن أحمد أنه أنكر من حديثه عن شعبة حديثين، أحدهما عن قتادة عن أنس من كذب علي، والآخر عن معبد بن خالد، عن حارثة بن وهب في الحوض، **قال العقيلي الحديثان معروفان**

من حديث الناس، وإنما أنكرهما أحمد من حديث شعبة، قلت: حديث الحوض هذا أخرجه الشيخان في صحيحيهما من حديثه، **وللحديث شواهد**، وروى له الجماعة"(هدى الساري:٣٩٦).

قال الذهبي:"ذكره العقيلي في الضعفاء، فأساء"(ميزان الاعتدال ٤٧٤/١).

٨- خالد بن مخلد القطواني:

قال الذهبي بعد أن أورد له الحديث الوحيد الذي رواه له البخاري:" ومما انفرد به ما رواه البخاري في صحيحه، عن ابن كرامة، عنه، وأخبرناه أحمد ابن إسحاق، أخبرنا أبو بكر بن شابور سنة تسع عشرة وستمائة بشيراز حضورا، أخبرنا عبد العزيز بن محمد الأدمى، حدثنا رزق الله بن عبد الوهاب إملاء، أخبرنا ابن مهدي، حدثنا ابن مخلد، حدثنا ابن كرامة، حدثنا خالد بن مخلد، عن سليمان بن بلال، عن شريك بن أبي نمر، عن عطاء، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: أن الله عزوجل قال: من عادى لي وليا فقد آذننى بالحرب، وما تقرب إلى عبدى بشئ أحب إلى مما افترضت عليه، وما يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشى عليها، فلئن سألني عبدى لاعطينه، ولئن استعاذ بى لاعيذنه، وما ترددت عن شئ أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن يكره الموت، وأكره مساءته، ولا بد له منه.

فهذا حديث غريب جدا، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه، ولأنه مما ينفرد به شريك، وليس بالحافظ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ولا خرجه من عدا البخاري، ولا أظنه في مسند أحمد، وقد اختلف في عطاء فقيل: هو ابن أبي رباح، والصحيح أنه عطاء به يسار"ميزان الاعتدال ٦٤١/١-٦٤٢).

فانظر كيف هي هيبة الصحيح؟ وأن العلماء يعلمون أن إخراج البخاري للحديث مما يتفرد به؛ إنما يكون بعد تمحيص شديد، واجتهاد بليغ، ولكن لا تظن أن هذا الحديث فرد غريب؛ فإن له طرقاً أخرى غفل عنها الذهبي رحمه الله.

قال ابن حجر:" قلت: ليس هو في مسند أحمد جزما، وإطلاق أنه لم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد مردود، ومع ذلك فشريك شيخ شيخ خالد فيه مقال أيضا، وهو راوي حديث المعراج، الذي زاد فيه ونقص وقدم وأخر، وتفرد فيه بأشياء لم يتابع عليها، كما يأتي القول فيه مستوعبا في مكانه، **ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أن له أصلا**، منها عن عائشة أخرجه أحمد في الزهد، وابن أبي الدنيا، وأبو نعيم في الحلية، والبيهقي في الزهد، من طريق عبد الواحد بن ميمون عن عروة عنها، وذكر ابن حبان وابن عدي أنه تفرد به، وقد قال البخاري إنه منكر الحديث، لكن أخرجه الطبراني من طريق يعقوب بن مجاهد عن عروة، وقال: لم يروه عن عروة إلا يعقوب وعبد الواحد، ومنها عن أبي أمامة أخرجه الطبراني والبيهقي في الزهد بسند ضعيف، ومنها عن علي عند الإسماعيلي في مسند علي، وعن ابن عباس أخرجه الطبراني وسندهما ضعيف، وعن أنس أخرجه أبو يعلى

والبزار والطبراني، وفي سنده ضعف أيضا، وعن حذيفة أخرجه الطبراني مختصرا وسنده حسن غريب، وعن معاذ بن جبل أخرجه ابن ماجه وأبو نعيم في الحلية مختصرا وسنده ضعيف أيضا، وعن وهب بن منبه مقطوعا، أخرجه أحمد في الزهد وأبو نعيم في الحلية، وفيه تعقب على ابن حبان حيث قال بعد إخراج حديث أبي هريرة: لا يعرف لهذا الحديث إلا طريقان، يعني غير حديث الباب، وهما هشام الكناني عن أنس وعبد الواحد بن ميمون عن عروة عن عائشة، وكلاهما لا يصح"(فتح الباري ٣٤١/١١-٣٤٢).

٩- سالم بن عجلان الأفطس الجزري مولى بني أمية:

قال ابن حجر:" أفرط ابن حبان، فقال: كان مرجئا يقلب الأخبار، وينفرد بالمعضلات عن الثقات... **وليس له عند البخاري سوى حديثين**، أحدهما حديثه عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: الشفاء في ثلاث الحديث، والآخر بهذا الإسناد: أي الأجلين قضى موسى، **ولكل منهما ما يشهد له**، وروى له أصحاب السنن إلا الترمذي"(هدى الساري:٤٠٤).

١٠- سلم بن زرير أبو يونس البصري:

قال ابن حجر:" وثقه أبو حاتم، وأبو زرعة، والعجلي، وقال ابن معين: كان القطان يستضعفه، وقال أبو داود، والنسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقال الحاكم: أخرج له البخاري في الأصول، قلت: جميع ما له عنده ثلاثة أحاديث، أحدها حديثه عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، في قصة نومهم عن الصلاة في الوادي، **وهو عنده بمتابعة** عوف عن أبي رجاء، ووافقه مسلم، ولم يخرج له غيره، والثاني بهذا الإسناد والمتابعة، حديث اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء الحديث، والثالث حديثه عن أبي رجاء، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ، قال لابن صياد: **"خبأت لك خبيئا" ولم يخرج له في الأصول غير هذا الحديث الواحد، مع أن لهذا الحديث شواهد كثيرة**، والله الموفق، وروى له النسائي"(هدى الساري:٤٠٧).

قال الذهبي:"ثقة مشهور، خرج له البخاري في الأصول، ومرة في الشواهد، وليس هو بالمكثر"(ميزان الاعتدال ١٨٤/٢-١٨٥).

١١- شجاع بن الوليد بن قيس الكوني أبو بدر الكوفي:

قال ابن حجر:" قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي شجاع بن الوليد أحب إليك أو عبد الله بن بكر السهمي؟ قال: عبد الله؛ لأن شجاعا روى حديث قابوس في العرب، وهو منكر، قلت: فما قولك في شجاع؟ قال: لين الحديث،

شيخ ليس بالمتقن، فلا يحتج بحديثه، إلا أن له عن محمد بن عمرو بن علقمة أحاديث صحاحا، وسئل أبو زرعة عنه، فقال: لا بأس به، وكان موصوفا بالعبادة، ووثقه أيضا العجلي، وابن نمير، قلت: ليس له عند البخاري سوى حديث واحد في المحصر، **وقد توبع شيخه فيه**، وهو عمر بن محمد بن زيد العمري، عن نافع، عن ابن عمر، وروى له الباقون"(هدى الساري:٤٠٩).

قال الذهبي:" وأما أبو حاتم، فقال: أبو بدر لين الحديث، لا يحتج به، قلت: قد قفز القنطرة، واحتج به أرباب الصحاح"(السير ٢٤/١٢).

١٢- عبد الرحمن بن أبي الموالي المدني أبو محمد:

قال ابن حجر:" أنكر أحمد حديثه، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، **في الاستخارة، قلت: هو من أفراده**، وقد أخرجه البخاري، والخطب فيه سهل، قال ابن عدي بعد أن أورده: **قد روى حديث الاستخارة غير واحد من الصحابة** انتهى، وقد احتج به البخاري، وأصحاب السنن"(هدى الساري:٤١٩).

١٣- محمد بن يزيد الكوفي:

قال ابن حجر:" عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم، عن عروة، عن عبد الله بن عمرو، أنه سأله عن أشد شيء صنعه المشركون برسول الله ﷺ الحديث، فسئل عنه أبو حاتم، فقال: مجهول، وقال ابن عدي: هو الرفاعي، ورجح الساجي أنه الرفاعي؛ لأنه روى هذا الحديث بعينه عن الوليد بن مسلم، **لكن ضعفه البخاري وغيره، وقواه آخرون، فلا يبعد أن يخرج له في صحيحه ما يتابع عليه، فقد تابعه عليه عنده علي بن المديني، وغيره عن الوليد بن مسلم**، والله أعلم"(هدى الساري:٤٤٢).

وقد ذكر مغلطاي الإشكال في كونه الرفاعي أم لا، فقال:" وفي قول المزي: زعم بعض من ذكر شيوخ البخاري أنه أبو هشام الرفاعي؛ وذلك غلط لا شك فيه، نظر، ذكره أبو الوليد في كتابه " الجرح والتعديل ": محمد بن يزيد الكوفي أخرج عنه في " فضائل أبي بكر "، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد، عن عروة، عن عبد الله بن عمر، قال أبو حاتم: هو مجهول. وذكر الكلاباذي محمد بن يزيد الكوفي البزار. وقال: ليس بالرفاعي. وذكر الحديث الذي ذكرناه ولم يذكر ابن عدي البزار، وذكر الرفاعي.

وذكر البخاري في " تاريخه " الرفاعي، ولم يذكر غيره وجعلها الرازي رجلين، **والذي عندي أنه رجل واحد ولذلك لم يعرفه أبو حاتم**، والبخاري الذي يروي عنه لم يذكر غير واحد، والكلاباذي أشكل أمره عليه فلم يجد موضع البزار الكوفي في " الصحيح "، والذي أصاب في ذلك هو ابن عدي فليس عند " خ " محمد بن يزيد غير الرفاعي، ولم أجد لمحمد بن يزيد ذكرا في الكتاب كله غير هذا الحديث الذي قال فيه: ثنا محمد بن يزيد الكوفي، عن الوليد بن مسلم، وسبب الإشكال في ذلك أن ابن واصل روى في كتاب " الأدب " له: ثنا عبد الله بن عبد

الرحمن السمرقندي، أبنا محمد بن يزيد البزار، ثنا يونس بن بكير؛ فأوهم بقوله البزار أنه غير الرفاعي، **وزاد في الإشكال أن " خ " ضعفه في " تاريخه "، وخرج عنه في " صحيحه "**(إكمال تهذيب الكمال ١٠/٣٩٥-٣٩٦).

وقد نفى الحاكم أن يكون محمد بن يزيد هو أبو هشام الرفاعي(انظر المدخل إلى الصحيح٤/٢٣٦، ت.المدخلي).

ومهما يكن من شيء، فمنهج البخاري في مثل هؤلاء الرواة، أنه إذا كان يضعفه، ويخرج له في الصحيح؛ فإنه يذكر له متابعات، يقوي بها من شأنه، وهذا وأضرابه من الأحاديث الحسان التي هي من أدنى درجات الصحيح، كما مر معنا من كلام الذهبي رحمه الله.

٤- رواية البخاري للراوي مقروناً بغيره:

فالراوي الضعيف إذا روى له البخاري في صحيحه، وقرنه براو ثقة؛ كان المعول على الثقة في ثبوت الحديث، ولكن هكذا تحمل البخاري الرواية، أو وقعت له من طريق الاثنين؛ الثقة والضعيف، فأراد أن يفيد القارئ بهذا الطريق، أو لفوائد أخرى، وبهذا يظهر أنه لم يعتمد أو يحتج بحديث هذا الراوي.

قال ابن كثير:" وإذا روي الحديث عن شيخين فأكثر، وبين ألفاظهم تباين: فإن ركب السياق من الجميع، كما فعل الزهري في حديث الإفك، حين رواه عن سعيد بن المسيب وعروة وغيرهما عن عائشة، وقال: "كل حدثني طائفة من الحديث، فدخل حديث بعضهم في بعض "، وساقه بتمامه -: فهذا سائغ، فإن الأئمة قد تلقوه بالقبول، وخرجوه في كتبهم الصحاح وغيرها.

وللراوي أن يبين كل واحدة منها عن الأخرى، ويذكر ما فيها من زيادة ونقصان، وتحديث وإخبار وإنباء. وهذا مما يعني به مسلم في صحيحه، ويبالغ فيه، وأما البخاري فلا يعرج على ذلك ولا يلتفت إليه، وربما تعاطاه في بعض الأحايين، والله أعلم، وهو نادر"(الباعث الحثيث :١٤٧).

ولكن كان الإمام أحمد ينكر على غير واحد كونهم يقرنون بين الشيوخ في الإسناد، وسياق متونهم سياقا واحدا؛ وذلك خوف اختلاط الضعيف بالصحيح، ولا يقبل مثل هذا إلا من حافظ متقن مثل الزهري(انظر منهج الإمام أحمد في اعلال الأحاديث:٣٧١-٣٧٥، ط.وقف السلام).

ويقرن البخاري بين الشيوخ، ويسوق الحديث بعد ذلك؛ لأنه حافظ يميز حديث ذا من ذا، ويظهر لي أن الإقران في الصحيح على ثلاثة أنواع:

١- أن يقرن بالعطف: فيقول :" عن فلان وفلان".

٢- أن يقرن بتحويل السند، فيقول:" ح وحدثني الراوي الآخر المقرون".

٣- أن يقرن بذكر سندين متتاليين، فيما يشبه التحويل.

وها هي أمثلة توضح طريقة الرواية المقرونة في الصحيح:

١- إسحاق بن سويد بن هبيرة العدوي:

قال ابن حجر:" ذكره أبو العرب في الضعفاء، فقال: من لم يحب الصحابة فليس بثقة، ولا كرامة، قلت: **له عند البخاري حديث واحد في الصيام، مقرونا بخالد الحذاء،** وروى له مسلم، وأبو داود، والنسائي"(هدى الساري:٣٨٩).

وقد قرنه البخاري على هذا النحو:

قال:" حدثنا مسدد، **حدثنا معتمر، قال: سمعت إسحاق بن سويد**، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وحدثني مسدد، **حدثنا معتمر، عن خالد الحذاء**، قال: أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: " **شهران لا ينقصان، شهرا عيد: رمضان، وذو الحجة** ""(صحيح البخاري:١٩١٢).

ويظهر لي أن البخاري رحمه الله قرن الإسناديين؛ ليكون الاتصال والسماع أظهر، ويتلافى آفة العنعنة؛ فإن معتمراً يقول: سمعت إسحاق، وفي الآخر: عن خالد الحذاء، وفي الأول يقول إسحاق: عن عبد الرحمن، والحذاء في الثاني يقول: أخبرني عبد الرحمن، وبحمل هذا على هذا؛ يظهر الاتصال ظهوراً بيناً، فإن عنعنة غير المدلس مقبولة، ولكن تصريحه أولى، وقد يكون البخاري تحمل الرواية هكذا، والله أعلم.

وإسحاق بن سويد قد وثقه الإمام أحمد رضي الله عنه في أكثر من رواية(انظر موسوعة أقوال الإمام أحمد١/٨٤، ط.عالم الكتب)، وله شعر جيد في البراءة من الروافض والخوارج.

٢- إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة الفروي:

قال ابن حجر:"قال أبو حاتم: كان صدوقا، ولكن ذهب بصره، فربما لقن وكتبه صحيحة، ووهاه أبو داود، والنسائي، والمعتمد فيه ما قاله أبو حاتم، وقال الدارقطني والحاكم عيب على البخاري إخراج حديثه، قلت: روى عنه البخاري في كتاب الجهاد حديثا، وفي فرض الخمس آخر، كلاهما عن مالك،**وأخرج له في الصلح حديثا آخر مقرونا بالأويسي**، وكأنها مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره، وروى له الترمذي، وابن ماجه"(هدى الساري:٣٨٩).

قال البخاري:" حدثنا محمد بن عبد الله، **حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي، وإسحاق بن محمد الفروي**، قالا: حدثنا محمد بن جعفر، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد رضي الله عنه"(صحيح البخاري:٢٦٩٣)، وهذا إقران بالعطف، مما تحمله البخاري هكذا، والله أعلم.

٣- أسيد بن زيد الجمال:

قال ابن حجر:"قال النسائي: متروك، وقال ابن معين: حدث بأحاديث كذب، وضعفه الدارقطني، وقال ابن عدي: لا يتابع على روايته، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المناكير، ويسرق الحديث، وقال البزار: احتمل حديثه مع شيعية شديدة فيه، وقال أبو حاتم: رأيتهم يتكلمون فيه، قلت: **لم أر لأحد فيه توثيقا، وقد روى عنه البخاري في كتاب الرقاق حديثا واحدا مقرونا بغيره**؛ فإنه قال حدثنا عمران بن ميسرة حدثنا محمد بن فضيل أخبرنا حصين **ح وحدثني أسيد بن زيد** حدثنا هشيم عن حصين، قال: كنت عند سعيد بن جبير، فذكر عن ابن عباس حديث عرضت على الأمم، فذكره، وقال ابن عدي: **وإنما أخرج له البخاري حديث هشيم؛ لأن هشيما كان أثبت الناس في حصين** انتهى، **وهو عند البخاري من طرق أخرى غير هذه**، وقد أخرجه مسلم في الإيمان من صحيحه، عن سعيد بن منصور، عن هشيم به"(هدى الساري:٣٩١).

قال الذهبي:"حدث عنه البخاري مقروناً، وكذبه ابن معين"(من تكلم فيه:٤٨).

وتبين هنا أن البخاري قام بتحويل الإسناد، وذكر حديث أسيد، وهو من الرواة الضعفاء، فلا يضر؛ لأن المعتمد على الراوي الأول الثقة، وهو عمران بن ميسرة، وكلاهما من شيوخ البخاري؛ فهو أعرف بحديثهم، وقد أفصح ابن عدي عن سبب إيراد البخاري لرواية أسيد، وهو أنه ذكر الحديث عن هشيم، وهو أثبت في حصين، وقد تقوى برواية عمران قبله، فهذا من صحيح حديثه، والله أعلم.

٤- خليفة بن خياط بن خليفة العصفري أبو عمرو البصري:

قال ابن حجر:" قال ابن أبي حاتم: ما رضي أبو زرعة يقرأ علينا حديثه، وقال أبو حاتم: لا أحدث عنه، هو غير قوي، كتبت من مسنده ثلاثة أحاديث، عن أبي الوليد، ثم أتيت أبا الوليد، فسألته عنها فأنكرها، وقال ما هذه من حديثي، فقلت كتبتها من كتاب شباب العصفري، فعرفه وسكن غضبه، قلت: هذه الحكاية محتملة، **وجميع ما أخرجه له البخاري أن قرنه بغيره**، قال: حدثنا خليفة، وذلك في ثلاثة أحاديث، وإن أفرده علق ذلك، فقال: قال خليفة، قاله أبو الوليد الباجي، **ومع ذلك فليس فيها شيء من أفراده**، والله أعلم"(هدى الساري:٤٠١).

نص كلام أبي الوليد الباجي:" وإنما يقول البخاري عنه في أكثر ما خرج: وقال خليفة بن خياط، وقد قال: حدثني خليفة، وقرنه بابن أبي الأسود جميعا، عن معتمر في باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة، وقال في تفسيره لسورة البقرة: وقال لي خليفة بن خياط، عن يزيد بن زريع، وقرنه بمسلم عن هشام، وقال في الردة: وحدثني خليفة بن خياط، وقرنه بمحمد بن أبي بكر، على هذا رأيت أمره: **إذا أفرده قال وقال لي خليفة، وإذ أقرنه قال وحدثني خليفة**"(التعديل والتجريح ٤١١/١).

وقد سبق بيان أن صيغة قال لي فلان، تكون إذا كان الإسناد ليس على شرط البخاري في صحيحه، والله أعلم.

٥- زياد بن عبد الله البكَّائي:

قال ابن حجر:" ضعفه علي بن المديني، والنسائي، وابن سعد، وأفرط ابن حبان، فقال: لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، قلت: ليس له عند البخاري سوى حديثه عن حميد عن أنس: أن عمه غاب عن قتال بدر الحديث، **أورده في الجهاد عن عمرو بن زرارة عنه، مقرونا بحديث عبد الأعلى عن حميد**".

قال البخاري:" حدثنا محمد بن سعيد الخزاعي، **حدثنا عبد الأعلى، عن حميد**، قال: سألت أنسا قال: ح **وحدثنا عمرو بن زرارة، حدثنا زياد، قال: حدثني حميد الطويل**، عن أنس رضي الله عنه، قال: غاب عمي أنس بن النضر عن قتال بدر"(صحيح البخاري:٢٨٠٥).

وقد أراد البخاري بيان أن حميداً لم يدلس الحديث عن أنس، فأورد رواية عبد الأعلى التي فيها تصريح حميد، ثم قرن بها رواية زياد التي يخشى من عنعنة حميد فيها، ولعل البخاري أراد إظهار فضل رواية عبد الأعلى على رواية زياد، وبحمل الإسنادين على بعضهما، نتلافى أي أثر للعنعنة، والله أعلم.

٦- سهيل بن أبي صالح السمان:

قال ابن حجر:" قال البخاري: كان له أخ فمات، فوجد عليه، فساء حفظه، قلت: **له في البخاري حديث واحد في الجهاد بقرون بيحيى بن سعيد الأنصاري، كلاهما عن النعمان بن أبي عياش، عن أبي سعيد**، وذكر له حديثين آخرين متابعة في الدعوات، واحتج به الباقون"(هدى الساري:٤٠٨).

قال الذهبي:" أحد العلماء الثقات، وغيره أقوى منه، وقد روى عنه مالك، قال البخاري: سمعت عليا، يقول: كان قد مات له أخ، فوجد عليه، فنسي كثيرا من حديثه، قال الحاكم: قد يجد المتبحر في الصنعة ما ذكره علي، أخرجه مسلم في الأصول وفي الشواهد"(من تكلم فيه:٩٦).

ونص البخاري، قال:" حدثنا إسحاق بن نصر، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، قال: **أخبرني يحيى بن سعيد، وسهيل بن أبي صالح**، أنهما سمعا النعمان بن أبي عياش، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه"(صحيح البخاري:٢٨٤٠).

فظهر هنا الإقران بالعطف بحرف الواو، والمعتمد على رواية يحيى بن سعيد، فقد احتج به البخاري دون سهيل، والله أعلم.

٧- عاصم بن أبي النجود المقرئ أبو بكر:

قال ابن حجر:"قال أحمد بن حنبل: كان رجلا صالحا، وأنا أختار قراءته، والأعمش أحفظ منه، وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه اضطراب، وهو ثقة، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وليس محله أن يقال هو ثقة، ولم يكن بالحافظ، وقد تكلم فيه ابن علية، وقال العقيلي: لم يكن فيه إلا سوء الحفظ، وقال البزار: لا نعلم أحدا ترك حديثه مع أنه لم يكن بالحافظ، قلت: **ما له في الصحيحين سوى حديثين**، كلاهما من روايته عن زر بن حبيش، عن أبي

بن كعب، **قرنه في كل من هما بغيره**، فحديث البخاري في تفسير سورة المعوذتين، وله في البخاري موضع آخر معلق في الفتن، وروى له الباقون"(هدى الساري:٤١١).

الموضع الأول بالعطف، قال البخاري فيه:" حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا سفيان، **عن عاصم، وعبدة**، عن زر بن حبيش، قال: سألت أبي بن كعب عن المعوذتين؟"(صحيح البخاري:٤٩٧٦).

الموضع الثاني بالتحويل:" حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، حدثنا عبدة بن أبي لبابة، عن زر بن حبيش، **ح وحدثنا عاصم**، عن زر، قال: سألت أبي بن كعب"(صحيح البخاري:٤٩٧٧).

٨- عباد بن يعقوب الرواجني الكوفي أبو سعيد:

قال ابن حجر:"رافضي مشهور، إلا أنه كان صدوقا، وثقة أبو حاتم،وقال الحاكم: كان ابن خزيمة إذا حدث عنه يقول: حدثنا الثقة في روايته المتهم في رأيه عباد بن يعقوب، وقال ابن حبان: كان رافضيا داعية، وقال صالح بن محمد: كان يشتم عثمان رضي الله عنه، قلت: **روى عنه البخاري في كتاب التوحيد حديثا واحد مقرونا**، وهو حديث ابن مسعود: أي العمل أفضل، وله عند البخاري طرق أخرى من رواية غيره"(هدى الساري:٤١٢).

قال الذهبي:"صدوق في الحديث، رافضي جلد"(من تكلم فيه:١٠٦).

وقال أيضاً:"عن صالح جزرة، قال كان عباد يشتم عثمان رضي الله عنه، وسمعته يقول: الله أعدل من أن يدخل طلحة والزبير الجنة، قاتلا عليا بعد أن بايعاه، وقال ابن جرير: سمعته يقول: من لم يبرأ في صلاته كل يوم من أعداء آل محمد، حشر معهم، قلت: هذا الكلام مبدأ الرفض، بل نكف، ونستغفر للأمة، فإن آل محمد في إياهم قد عادى بعضهم بعضا، واقتتلوا على الملك، وتمت عظائم، فمن أيهم نبرأ؟!

قال محمد بن المظفر الحافظ: حدثنا القاسم المطرز، قال: دخلت على عباد بالكوفة، وكان يمتحن الطلبة، فقال: من حفر البحر؟ قلت: الله. قال: هو كذاك، ولكن من حفره؟ قلت: يذكر الشيخ، قال: حفره علي، فمن أجراه؟ قلت: الله. قال: هو كذلك، ولكن من أجراه؟ قلت: يفيدني الشيخ. قال: أجراه الحسين، وكان ضريرا، فرأيت سيفا وحجفة. فقلت: لمن هذا؟ قال: أعددته لأقاتل به مع المهدي. فلما فرغت من سماع ما أردت، دخلت عليه، فقال: من حفر البحر؟ قلت: حفره معاوية -رضي الله عنه- وأجراه عمرو بن العاص، ثم وثبت وعدوت، فجعل يصيح: أدركوا الفاسق عدو الله، فاقتلوه. إسنادها صحيح، وما أدري كيف تسمَّحوا في الأخذ عمن هذا حاله؟ وإنما وثقوا بصدقه"(السير ١١/٣٣٧-٣٣٨).

وقد قال في الميزان:" قلت: فقد عادى آل علي آل عباس، والطائفتان آل محمد قطعا، فممن نتبرأ! بل نستغفر للطائفتين، ونتبراء من عدوان المعتدى، كما تبرأ النبي ﷺ مما صنع خالد لما أسرع في قتل بنى جذيمة، ومع ذلك فقال فيه: خالد سيف سله الله على المشركين، فالتبري من ذنب سيغفر، لا يلزم منه البراءة من الشخص"(ميزان الاعتدال ٢/٣٧٩-٣٨٠)، وهذه فائدة عقدية ذكرتها للنفع، والله المستعان.

ولبيان الرواية بالإقران؛ نذكر ما قال البخاري رحمه الله:" حدثني سليمان، حدثنا شعبة، عن الوليد، ح **وحدثني عباد بن يعقوب الأسدي،** أخبرنا عباد بن العوام، عن الشيباني، عن الوليد بن العيزار، عن أبي عمرو الشيباني، عن ابن مسعود رضي الله عنه"(صحيح البخاري:٧٥٣٤)، وهذا إقران بالتحويل.

٩- عطاء بن السائب بن مالك الثقفي الكوفي:

قال ابن حجر:"من مشاهير الرواة الثقات إلا أنه اختلط، فضعفوه...**له في البخاري حديث عن سعيد بن جبير عن بن عباس، في ذكر الحوض، مقرون بأبي بشر جعفر بن أبي وحشية أحد الأثبات،** وهو في تفسير سورة الكوثر"(هدى الساري:٤٢٥).

قال البخاري:" حدثني عمرو بن محمد، حدثنا هشيم، أخبرنا **أبو بشر، وعطاء بن السائب،** عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه"(صحيح البخاري:٦٥٧٨)، والإقران بالعطف هذا، يكون مما تحمله البخاري هكذا، وهذه رواية شيخه عمرو بن محمد، وفي رواية يعقوب بن إبراهيم(٤٩٦٦) بلا إقران، والله أعلم.

١٠- كهمس بن المنهال السدوسي البصري:

قال ابن حجر:"**أخرج له البخاري حديثا واحدا مقرونا بمحمد بن سواء،** كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، في مناقب عمر، وتكلم فيه مع ذلك، فقال: كان يقال فيه القدر، وقال أبو حاتم، محله الصدق، يكتب حديثه"(هدى الساري:٤٣٧).

وهذا الراوي قد أدخله البخاري في كتابه الضعفاء، وأمر أبو حاتم ابنه بتحويله عنه(انظر تهذيب الكمال ٢٣٥/٢٤).

وقد قال البخاري في صحيحه:" حدثنا مسدد، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا سعيد بن أبي عروبة، ح وقال لي خليفة: **حدثنا محمد بن سواء، وكهمس بن المنهال،** قالا: حدثنا سعيد، عن قتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: صعد النبي ﷺ إلى أحد ومعه أبو بكر، وعمر، وعثمان، فرجف بهم، فضربه برجله، قال: "اثبت أحد فما عليك إلا نبي، أو صديق، أو شهيدان"(٣٦٨٦).

فتبين أنه إقران بالعطف، وهو من رواية خليفة بن خياط، بصيغة "قال لي"، وهذه ليست على شرطه، فخرج كهمس عن شرط البخاري لأكثر من سبب.

وأما تدليس قتادة، فقد صرح بالسماع في رواية أخرى برقم(٣٦٧٥).

٥- عدم قصد البخاري الرواية للراوي، وإنما ذكره عرضاً:

وهذا يكون بذكر البخاري رواية عن هذا الراوي الضعيف، ولم يقصد أن تكون من صلب الكتاب، وإنما هي في سياق رواية أصلية مقصودة، ويذكر الأول لفائدة حديثية؛ فإن كتابه فيه من الفوائد الحديثية الشيء الكثير؛ فيأتي من يظن أنه أراد إخراج الرواية غير المقصودة، فيقع الغلط.

وسيظهر هذا الأمر من الأمثلة:

١- الحسن بن عمارة الكوفي:

قال ابن حجر:"مشهور، رماه شعبة بالكذب، وأطبقوا على تركه، **وليس له في الصحيحين رواية، إلا أن المزي علم على ترجمته علامة تعليق البخاري، ولم يعلق له البخاري شيئا أصلا**، إلا أنه قال في كتاب المناقب: حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا شبيب بن غرقدة، قال: سمعت الحي يذكرون عن عروة، يعني البارقي، أن النبي ﷺ أعطاه دينارا ليشتري له به شاة، فذكر الحديث، قال سفيان: كأن الحسن بن عمارة جاءنا بهذا الحديث عنه، يعني عن شبيب، قال: سمعته من عروة، قال: فأتيت شبيبا، فقال لي: أني لم أسمعه من عروة، إنما سمعت الحي يخبرون عنه، ولكني سمعته، يقول: قال النبي ﷺ: **الخيل معقود بنواصيها الخير، فهذا كما ترى لم يقصد البخاري الرواية عن الحسن بن عمارة، ولا الاستشهاد به، بل أراد بسياقه ذلك أن يبين أنه لم يحفظ الإسناد الذي حدثه به عروة، ومما يدل على أن البخاري لم يقصد تخريج الحديث الأول؛ أنه أخرج هذا في أثناء أحاديث عدة في فضل الخيل**، وقد بالغ أبو الحسن بن القطان في كتاب بيان الوهم في الإنكار على من زعم أن البخاري أخرج حديث شراء الشاة، قال: وإنما أخرج حديث الخيل، فانجر به سياق القصة إلى تخريج حديث الشاة، وهذا كما قلناه وهو لائح لا خفاء به، والله الموفق"(هدى الساري:٣٩٧).

وهذا كما ترى أن رواية الحسن بن عمارة المتروك، ليست من صلب الصحيح، لا في الأصول، ولا في الاستشهاد، ولم يجعله الباجي من رجال البخاري، ولا أبو جعفر النحات، ولا الكلاباذي في كتبهم.

قال ابن حجر في تهذيبه:" فلم يعلق له البخارى شيئا، بل هذا مما يدل على سوء حفظه، و كان يلزم الشيخ على هذا أن يعلم له علامة مقدمة مسلم، فقد ذكره مسلم فى المقدمة بنحو هذا... قال ابن حبان : كان بلية الحسن التدليس عن الثقات ما وضع عليهم الضعفاء، كان يسمع من موسى بن مطير، و أبى العطوف، و أبان بن أبى عياش، و أضرابهم، ثم يسقط أسماءهم، و يرويها عن مشائخه الثقات، فالتزقت به تلك الموضوعات، و هو صاحب حديث الدعاء الطويل بعد الوتر و هو جالس"(تهذيب التهذيب ٣٠٧/٢).

٢- عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي:

قال ابن حجر:" مشهور من كبار المحدثين، ألا أنه اختلط في آخر عمره، وقال أحمد وغيره: من سمع منه بالكوفة قبل أن يخرج إلى بغداد، فسماعه صحيح، قلت: **علم المزي عليه علامة تعليق البخاري، ولم أر له عنده شيئا معلقا، نعم له ذكر في زيادة في حديث الاستسقاء**، قال البخاري: حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن

عبد الله بن أبي بكر، سمع عباد بن تميم، عن عمه، قال: خرج النبي ﷺ يستسقى ويستقبل القبلة، فصلى ركعتين، وقلب رداءه، **قال سفيان: وأخبرني المسعودي، عن أبي بكر، قال: جعل اليمين على الشمال** انتهى **فهذه زيادة موصولة في الخبر، وإنما أراد البخاري أصل الحديث على عادته في ذلك**، وروى له الباقون، سوى مسلم"(هدى الساري:٤١٨).

٣- عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري:

قال ابن حجر:"أورده البخاري في كتاب التهجد، وقال في آخره، قال سفيان: وزاد عبد الكريم أبو أمية، يعني عن طاوس: ولا حول ولا قوة إلا بالله، **ولم يقصد البخاري الاحتجاج به، وإنما أورده كما حصل عنده، واحتجاجه إنما هو بأصل الحديث عن سليمان، كعادته في ذلك**"(هدى الساري:٤٢١).

وقال في تهذيبه:" فيعتذر عن البخارى فى ذلك بأمرين :

(الأول) أنه إنما أخرج له زيادة فى حديث يتعلق بفضائل الأعمال .

و(الثانى) **أنه لم يقصد التخريج له**، و إنما ساق الحديث المتصل و هو على شرطه ثم أتبعه بزيادة عبد الكريم لأنه سمعه هكذا، كما وقع له قريب من ذلك فى حديث صخر الغامدى فى البيوع بالنسبة للحسن بن عمارة، وفى حديث عبد الله بن زيد المازنى فى الاستسقاء بالنسبة للمسعودى، وأما ما جزم به المقدسى فى " رجال الصحيحين " أن الشيخين أخرجا لعبد الكريم هذا فى كتاب الحج حديثه عن مجاهد، عن ابن أبى ليلى، عن على فى جلود البدن، فهو وهم منه، فإنه عند البخارى من رواية ابن جريج، ومن رواية الثورى كلاهما عن عبد الكريم، فصرح فى رواية ابن جريج بأنه الجزرى، ولم ينسبه فى رواية الثورى، فأخرجه الإسماعيلى من طريق الثورى، فقال فى رواية ابن علية : كلاهما عن عبد الكريم، وصرح فى كل من الروايتين أنه الجزرى، وأخرجه من رواية أبى خيثمة زهير بن معاوية عن عبد الكريم، ولم ينسبه، لكن فى سياقه ما يؤخذ منه أنه الجزرى، والله أعلم"(تهذيب التهذيب ٣٧٧/٦).

٤- عمرو بن عبيد المعتزلي الضال:

نبه ابن حجر على أن البخاري لم يقصد الرواية له في تهذيب التهذيب(٢١١/٦) في ترجمة المسعودي، لكن لم يترجم له في هدى الساري؛ فهو مستدرك، وبالله التوفيق.

قال البخاري رحمه الله:" حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب، حدثنا حماد، **عن رجل، لم يسمه عن الحسن**، قال: خرجت بسلاحي ليالي الفتنة، فاستقبلني أبو بكرة، فقال: أين تريد؟ قلت: أريد نصرة ابن عم رسول الله ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ:"**إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فكلاهما من أهل النار**"، قيل: فهذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال:"**إنه أراد قتل صاحبه**"، قال حماد بن زيد: فذكرت هذا الحديث لأيوب، ويونس بن عبيد، وأنا أريد أن يحدثاني به، فقالا: **إنما روى هذا الحديث: الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن أبي بكرة**، حدثنا سليمان،

حدثنا حماد، بهذا. وقال مؤمل: حدثنا حماد بن زيد، حدثنا أيوب، ويونس، وهشام، ومعلى بن زياد، عن الحسن، عن الأحنف، عن أبي بكرة، عن النبي ﷺ. ورواه معمر، عن أيوب، ورواه بكار بن عبد العزيز، عن أبيه، عن أبي بكرة، وقال غندر: حدثنا شعبة، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن أبي بكرة، عن النبي ﷺ، ولم يرفعه سفيان، عن منصور"(صحيح البخاري:٧٠٨٣).

قال ابن حجر في الفتح في شرح الحديث:" رجل لم يسمه: هو عمرو بن عبيد، شيخ المعتزلة، وكان سيئ الضبط، هكذا جزم المزي في التهذيب، بأنه المبهم في هذا الموضع، وجوز غيره كمغلطاي أن يكون هو هشام بن حسان، وفيه بعد، قوله:عن الحسن هو البصري، قال: خرجت بسلاحي ليالي الفتنة، كذا وقع في هذه الرواية، وسقط الأحنف بين الحسن وأبي بكرة، كما سيأتين والمراد بالفتنة: الحرب التي وقعت بين علي ومن معه، وعائشة ومن معها... قال حماد بن زيد، هو موصول بالسند المذكور، قوله: فقالا إنما روى هذا الحديث الحسن عن الأحنف بن قيس عن أبي بكرة، يعني أن عمرو بن عبيد أخطأ في حذف الأحنف بين الحسن وأبي بكرة، لكن وافقه قتادة، أخرجه النسائي من وجهين عنه، عن الحسن، عن أبي بكرة، إلا أنه اقتصر على الحديث دون القصة، فكأن الحسن كان يرسله عن أبي بكرة،فإذا ذكر القصة أسنده"(فتح الباري ٣٢/١٣).

وبهذا يتبين أن ذكر البخاري لهذا الرجل المعتزلي على جهة الإبهام؛ ليبين خطأه، وأنه ما يستطيع ضبط الحديث، وهذا مما يوهن أمره، فوق ما قد ابتلي من البدع الكبار.

٦- إخراج البخاري القليل من الروايات لمن كان فيه لين، وذلك لشدة الانتقاء من صحيح حديثه:

وأكثر هؤلاء من مشايخه، وقد ذكر ابن حجر ذلك في ترجمة إسماعيل بن أبان الكوفي، وحاتم بن إسماعيل المدني، والحسن بن الصباح، وسريج بن النعمان الجوهري، وسعيد بن سليمان الواسطي، وسعيد بن كثير بن عفير، وعباس بن الوليد النرسي، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، ومحمد بن بشار، ومعاذ بن هشام الدستوائي، وغيرهم.

وهذا يدل على أنه ينتقي من أحاديثهم، ولا يخرج لهم إلا بعد تدقيق شديد؛ لأن المطاعن التي رموا بها، مع معرفة البخاري لحديثهم، وملاقاته لمشايخه منهم؛ جعلته يغربل حديثهم غربلة، وهذا دأبه، فهو صدر المحدثين وإمامهم عليه رحمة الله تعالى.

٧- إخراج البخاري للراوي في المناقب والفضائل والمغازي والسير والرقائق والترغيب والترهيب؛ فالخطب فيها سهل:

والعمدة في ذلك قول سيدنا الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه:" إذا روينا عن رسول الله ﷺ فى الحلال والحرام شددنا فى الأسانيد، وإذا روينا عن النبى ﷺ فى فضائل الأعمال، ومالا يضع حكما، ولا يرفعه تساهلنا فى الأسانيد"(طبقات الحنابلة لأبي الحسين بن أبي يعلى الحنبلي ٤٢٥/١، ت.الفقي).

وقال ابن رجب الحنبلي:" وأما ما ذكره الترمذي أن الحديث إذا انفرد به من هو متهم بالكذب، أو من هو ضعيف في الحديث، لغفلته، وكثرة خطئه، ولم يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه، فإنه لا يحتج به، فمراده: أنه لا يحتج به في الأحكام الشرعية، والأمور العملية، وإن كان قد يروى حديث بعض هؤلاء في الرقائق والترغيب والترهيب، فقد رخص كثير من الأئمة في رواية الأحاديث الرقاق ونحوها (عن الضعفاء) منهم: ابن مهدي وأحمد بن حنبل.

وقال رواد بن الجرح: سمعت سفيان الثوري يقول: لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم، الذين يعرفون الزيادة والنقصان، ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ.

وقال ابن أبي حاتم: ثنا أبي، ثنا عبدة، قال: قيل لابن المبارك، وروى عن رجل حديثا، فقيل: هذا رجل ضعيف، فقال: يحتمل أن يروى عنه هذا القدر، أو مثل هذه الأشياء، قلت لعبدة: مثل أي شيء كان؟ قال: في أدب، في موعظة، في زهد.

وقال ابن معين في موسى بن عبيدة: يكتب من حديثه الرقاق.

وقال ابن عيينة: لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره.

وقال أحمد في ابن إسحاق: يكتب عنه المغازي وشبهها.

وقال ابن معين في زياد البكائي: لا بأس به في المغازي، وأما في غيرها فلا.

وإنما يروى في الترهيب والترغيب والزهد والآداب أحاديث أهل الغفلة الذين لا يتهمون بالكذب. فأما أهل التهمة فيطرح حديثهم، كذا قال ابن أبي حاتم وغيره، وظاهر ما ذكره مسلم في مقدمة كتابه يقتضي أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب إلا عمن تروى عنه الأحكام"(شرح علل الترمذي ٣٧٢/١، ط.الأردن).

ويظهر ذلك من خلال هذه الأمثلة:

١- زياد بن الربيع اليحمدي البصري:

يضعفه البخاري، ويخرج له في المغازي:

قال ابن حجر:" وثقه أحمد بن حنبل، وأبو داود، وابن حبان، وذكره ابن عدي في الكامل، ونقل عن الدولابي **عن البخاري أنه قال: في إسناده نظر، قلت: قد روى له البخاري في الصحيح حديثا واحدا في المغازي**، من روايته عن أبي عمران الجوني عن أنس: أنه نظر إلى الناس، وعليهم الطيالسة الحديث، ما له عنده غيره، وقال ابن عدي بعد أن أورد له هذا الحديث وغيره: ما أرى برواياته بأسا"(هدى الساري:٤٠٣).

قال الذهبي:" قلت: قد احتج بزياد أبو عبد الله في جامعه الصحيح، يروي عن أبي عمران الجونى، وعاصم بن بهدلة، وجماعة"(ميزان الاعتدال ٨٩/٢).

مع العلم أن البخاري قد قال في التاريخ:"كل من لم أبين فيه جرحه فهو على الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظر، فلا يحتمل"(تهذيب الكمال ٢٦٥/١٨) كذا قال المزي، ولا أعلم موضعها في التاريخ، ولعل مراده بالاحتمال، يعني في الأحكام والحلا والحرام، والله أعلم.

١- سلمة بن رجاء التميمي أبو عبد الرحمن الكوفي:

قال ابن حجر:"قال أبو حاتم: ما به بأس، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال ابن معين: ليس بشيء، وضعفه النسائي، قلت: **له في البخاري حديث واحد في الفضائل**، رواه عن إسماعيل بن الخليل، عنه، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، في ذكر يوم أحد،وأورد في المغازي من طريق أبي أسامة، عن هشام نحوه، وروى له الترمذي وابن ماجه"(هدى الساري:٤٠٧).

وقد أورد ابن عدي بعض أحاديثه المنكرة، وهي في الأحكام، ولا يتابع عليها؛ فأمره في الفضائل أسهل، لا سيما وقد توبع، والله الموفق.

٢- طلحة بن نافع أبو سفيان الواسطي ويقال المكي:

قال ابن حجر:" صاحب جابر، قال أحمد والنسائي: ليس به بأس، وقال ابن أبي خيثمة، عن ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: أبو الزبير أحب إلي منه، وقال ابن عدي أحاديث الأعمش عنه مستقيمة، وقال ابن عيينة: حديثه عن جابر صحيفة، وقال شعبة: **لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث**، وكذا قال ابن المديني في العلل عن معلى بن منصور عن بن أبي زائدة مثله، قلت: **ما أخرج له البخاري عن جابر غير أربعة أحاديث، وهو مقرون فيها عنده بغيره منها حديثان في الأشربة، وثالث في الفضائل قرنه فيها بأبي صالح، ومنها حديث في تفسير سورة الجمعة، قرنه فيه بسالم بن أبي الجعد**، واحتج به الباقون"(هدى الساري:٤١١).

فاعتمد البخاري في إخراج حديثه على الإقران، وعلى كون حديثين منها في الفضائل والتفسير، وهذه الأربعة أحاديث، قال فيها ابن حجر:"أظنها التي عناها شيخه علي بن المديني"(تهذيب التهذيب ٢٦/٥).

وقد ذكر في المدلسين، فالخوف أنه يسقط رجلاً أو أكثر بينه وبين جابر رضي الله عنه، لكن أمِن البخاري ذلك بالإقران، والله أعلم.

٣- عباد بن راشد التميمي الحبطي البصري:

قال ابن حجر:" وثقه العجلي، وأحمد بن حنبل، وضعفه يحيى القطان، وأبو داود، والنسائي، وقال أبو حاتم: صالح، **وأنكر على البخاري إدخاله إياه في الضعفاء**، قلت: **له في الصحيح حديث واحد في تفسير سورة البقرة**،

بمتابعة يونس له عن الحسن البصري، عن معقل بن يسار، وروى له أصحاب السنن، إلا الترمذي"(هدى الساري:٤١٢).

وقد حاول ابن حبان الحط من شأنه جدا، فقال:" كان ممن يأتى بالمناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد، فبطل الاحتجاج به، وهو الذى روى عن الحسن قال : حدثنى سبعة من الصحابة منهم عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وأبو هريرة، و غيرهم فى الحجامة، وقد روى عن الحسن بهذا الإسناد حديثا طويلا أكثره موضوع"، فرد ابن حجر، قائلاً:"قلت : يشير إلى حديث المناهى، وليس هو من رواية عباد بن راشد، إنما هو من رواية عباد بن كثير، فهذا عندى من أوهام ابن حبان، و الله أعلم"(تهذيب التهذيب ٩٢/٥).

٤- عبد الحميد بن عبد الرحمن أبو يحيى الحماني الكوفي:

قال ابن حجر:" قال ابن معين: كان ثقة، ولكنه ضعيف العقل، وقال النسائي: ثقة، وقال مرة: ليس بالقوي، وقال أبو داود: كان داعية إلى الإرجاء، وضعفه ابن سعد، والعجلي، قلت: **إنما روى له البخاري حديثا واحدا في فضائل القرآن**، من روايته عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة، عن أبي بردة، عن أبي موسى، في قول النبي ﷺ: **لقد أوتيت مزمارا من مزامير آل داود**"(هدى الساري:٤١٦).

وليس إرجاء الحماني على طريقة الجهمية، بل كان على طريقة مرجئة الفقهاء، الذين يأخرون رتبة العمل، ولذلك كان السلف يصلون خلفهم، ويترحمون عليهم، والذي يدل على ذلك أنه قد نقل عن عبد الحميد الحماني أنه كان يقول:"جهم كافر بالله"(السنة للخلال ٨٤/٥، ت.الزهراني).

٥- كهمس بن المنهال السدوسي البصري:

قال ابن حجر:"أخرج له البخاري حديثا واحدا مقرونا، بمحمد بن سواء، كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، **في مناقب عمر**، وتكلم فيه مع ذلك، فقال: كان يقال فيه القدر، وقال أبو حاتم: محله الصدق، يكتب حديثه"(هدى الساري:٤٣٧).

وقد سبق قريباً، والمقصود هنا أن البخاري، ضعفه، وأخرج له في المناقب.

٦- محمد بن طلحة بن مصرف الكوفي:

قال ابن حجر:"قال العجلي: ثقة إلا أنه سمع من أبيه وهو صغير، وقال ابن سعد: كانت له أحاديث منكرة، قال: وقال عفان: كان يروي عن أبيه، وأبوه قديم الموت، وكان الناس كأنهم يكذبونه، وقال أبو داود: كان يخطئ، ووثقه أحمد بن حنبل، قال: إلا أنه لا يكاد يقول حدثنا في شيء من حديثه، وقال أبو كامل مظفر بن مدرك: كان يقال ثلاثة ينتقي حديثهم، محمد بن طلحة، وفليح بن سليمان، وأيوب بن عتبة، وقال ابن معين: صالح، وقال مرة: ضعيف، وقال النسائي: ليس بالقوي، قلت: **له في البخاري ثلاثة أحاديث أحدها في المغازي**، عنه، عن حميد،

عن أنس، قال: غاب عمي عن قتال بدر الحديث، وهو عنده بمتابعة عبد الأعلى السامي، وغير واحد عن حميد، ثانيها في العيدين، عنه، عن زبيد، عن الشعبي، عن البراء، في الذبح قبل الصلاة، وهو عنده بمتابعة شعبة عن زبيد، ثالثها في الجهاد، عنه، عن أبيه، عن مصعب بن سعد، عن أبيه **في الانتصار بالضعفاء، وهو فرد إلا أنه في فضائل الأعمال**، وروى له الباقون"(هدى الساري:٤٣٩).

وقد قال ابن حجر في تهذيبه:" عن أبي كامل، قال: قال محمد بن طلحة: أدركت أبي كالحلم، وقد روى عن أبيه أحاديث صالحة"، ثم قال:" قال عفان: كان محمد بن طلحة يروي عن أبيه، وأبوه قديم الموت، وكان الناس كأنهم يكذبونه، ولكن من يجترئ أن يقول له أنت تكذب، كان من فضله وكان"(تهذيب التهذيب ٢٣٨/٩-٢٣٩).

وقد أثبت البخاري سماعه من أبيه في التاريخ(١٢٢/١)، وقد سبق معنا الكلام في حكم سماع الصغير، وكونه أدركه كالحلم، فيكون قبل خمس سنوات، والله أعلم.

وقد قال الذهبي في ترجمته مؤكداً على ما سبق من ذكر أن الصحيح فيه الحسن:" ويجيء حديثه من أداني مراتب الصحيح، ومن أجود الحسن، وبهذا يظهر لك أن (الصحيحين) فيهما الصحيح وما هو أصح منه، وإن شئت قلت: فيهما الصحيح الذي لا نزاع فيه، والصحيح الذي هو حسن، وبهذا يظهر لك أن الحسن قسم داخل في الصحيح، وأن الحديث النبوي قسمان: ليس إلا صحيح: وهو على مراتب، وضعيف: وهو على مراتب، والله أعلم"(السير ٣٣٩/٧).

٧- محمد بن يزيد الكوفي:

قال ابن حجر، وقد ذكر المطاعن عليه:"**روى له البخاري في فضائل أبي بكر عنه**"(هدى الساري:٤٤٢).

وقد سبق الكلام عليه.

٨- مغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي:

قال ابن حجر:"وثقه يعقوب بن شيبة، وقال عباس الدوري، عن ابن معين: ثقة، وقال الآجري، قلت لأبي داود: إن عباساً حكى عن ابن معين، أنه ضعف مغيرة بن عبد الرحمن الحزامي، ووثق المخزومي، فقال: غلط عباس، قال أبو داود: المخزومي ضعيف، قلت: وأخرج له مع ذلك في سننه، **وليس له في البخاري سوى حديث واحد في غزوة مؤتة**"(هدى الساري:٤٤٥).

٩- مقسم مولى بن عباس:

قال ابن حجر:"وثقه العجلي، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، وأحمد بن صالح المصري، فيما نقل ابن شاهين عنه، وقال مهنا قلت لأحمد بن حنبل: من أثبت أصحاب ابن عباس؟ فقال: ستة فذكرهم، قلت له: فمقسم؟ قال: دون هؤلاء، وقال ابن سعد: كان ضعيفا، وقال الساجي: تكلم الناس في بعض روايته، قلت: **لم يخرج له البخاري**

في صحيحه إلا حديثا واحدا ذكره في المغازي، من طريق هشام بن يوسف، **وفي التفسير**، من طريق عبد الرزاق كلاهما، عن ابن جريج، عن عبد الكريم الجزري، عنه، عن ابن عباس: لا يستوي القاعدون من المؤمنين عن بدر والخارجون إلى بدر، كذا أورده مختصرا، وأخرجه الترمذي من طريق حجاج عن ابن جريج بتمامه، **وهو من غرائب الصحيح**"(هدى الساري:٤٤٥).

وليس قول الإمام أحمد فيه إلا من قبيل الجرح النسبي، مع توثيق من وثقه، وقد احتمل البخاري تفرده؛ لأن روايته في التفسير، وليست في الأحكام، على ما نعمد إلى توضيحه في هذه المسالك.

١٠- هارون بن موسى الأعور النحوي البصري:

قال ابن حجر:" وثقه ابن معين، وغيره، وقال سليمان بن حرب: كان قدريا، قلت: أخرج له الأئمة الخمسة، **وما له في البخاري سوى حديثين، أحدهما في تفسير سورة النحل،** من روايته عن شعيب بن الحبحاب، عن أنس، في الاستعاذة من البخل والكسل وأرذل العمر، **وثانيهما في الدعوات**، من روايته عن الزبير بن الخريت، عن عكرمة، عن ابن عباس: انظر السجع من الدعاء؛ فاجتنبه الحديث"(هدى الساري:٤٤٧).

وقد ذكر أنه كان يهودياً فأسلم، وحسن إسلامه، فلعل هذا الذي جنح به إلى القدر، والله أعلم.

★★★★★★★★

★★★★

المسلك السابع:
التماس العلماء العذر للراوي:

وذلك لأن ذلك الراوي حديثه جائز، وقد تكون له مناكير خارج الصحيح، فيأتي بعض العلماء ليضعفه بسببها، فيبين المحققون من العلماء أنه معذور في هذه المناكير، وذلك أن المناكير إنما جاءت من قبل الرواة عنه، أو من الرواة في الطبقات الأعلى من طبقته، أو أن الخطأ قد ارتكبه، وهو عنده ليس بخطإ؛ فقد يكون له اصطلاح خاص، أو غير ذلك.

١- الخطأ من الطبقة الأدنى أو الأعلى، وليس منه:

ومن أمثلته:

١- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي:

قال ابن حجر:" فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى، **فظن أن النكارة من قبله وإنما هي من قبل أبي يحيى**، كما قال ابن معين، وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد، **فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثقوه**، والله أعلم، احتج به الأئمة كلهم"(هدى الساري:٣٩٠).

وقال في تهذيبه:" قال ابن أبي خيثمة : قيل ليحيى، يعني ابن معين: روى عن إبراهيم بن المهاجر ثلاث مئة، وعن أبي يحيى القتات ثلاث مئة، فقال : لم يؤت منه، أتى منهما جميعا . انتهى . فهذا رد لتضعيف القطان له بذلك"(تهذيب التهذيب ٢٦٣/١).

وأبو يحيى القتات ضعيف الحديث، وإبراهيم بن مهاجر بن جابر، ضعفه النسائي، ووثقه غيره، وهو غير إبراهيم بن مهاجر بن مسمار الضعيف؛ لأن الأول من شيوخ إسرائيل، وهو من الطبقة الخامسة من صغار التابعين، والثاني من الثامنة وسطى أتباع التابعين، والله اعلم.

وقال الذهبي:" قلت: إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثبت كالاسطوانة، فلا يلتفت إلى تصعيف من ضعفه"(ميزان الاعتدال ٢٠٩/١).

وقال ابن عدي:" ولاسرائيل أخبار كثيرة غير ما ذكرته، وأضعافها عن الشيوخ الذين يروي عنهم، وحديثه الغالب عليه الاستقامة، وهو ممن يكتب حديثه، ويحتج به"(الكامل ٤٢٦/١).

٢- ثابت بن أسلم البناني:

قال الذهبي:"وقال ابن عدي: **ما وقع في حديثه من النكرة؛ فإنما هو من الراوي عنه، لانه روى عنه ضعفاء**"(ميزان الاعتدال ٣٦٢/١).

وهذا مستدرك على ابن حجر إذ لم يذكره في الهدي، وقد كان من أئمة التابعين، وهو ثقة كبير.

وقد عاب الذهبي على ابن عدي إدخاله في الضعفاء، وبين أنه اعتذر، واورد كلامه الذي ذكره آنفاً في الميزان(انظر تاريخ الإسلام٣/٣٨٢).

٣- الحسين بن ذكوان المعلم البصري:

قال ابن حجر:" قال يحيى القطان: فيه اضطراب، قلت: **لعل الاضطراب من الرواة عنه**، فقد احتج به الأئمة"(هدى الساري:٣٩٨).

قال العقيلي بعد أن وصفه بأنه ضعيف مضطرب الحديث:" حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا صالح، قال: حدثنا علي، قال: قلت ليحيى بن سعيد: إن يزيد بن هارون روى عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أن رجلا تزوج امرأة على عمتها، فقال يحيى: كنا نعرف حسينا، يعني: المعلم بهذا الحديث المرسل"(الضعفاء الكبير ٢/٣٥، ت.سرساوي)، يعني أنه أسند الحديث، وهو مرسل عند غيره، وهذا إذا ندر من الراوي؛ فإنه لا يؤثر توثيقه.

قال الذهبي رحمه الله :" وذكر له العقيلي حديثاً واحدا غيره يرسله، فكان ماذا؟ فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث؟ أشعبة؟ أمالك؟!"(ميزان الاعتدال ١/٥٣٥)، فقد تعجب الذهبي من وصفه بأنه مضطرب الحديث من حديث واحد أسنده، وهو مرسل.

٤- حميد بن قيس الأعرج:

قال ابن حجر:" قال ابن عدي: **إنما يجيء الإنكار من جهة من يروي عنه**"(هدى الساري:٤٠٠).

وقال ابن عدي:"وحميد بن قيس هذا له أحاديث غير ما ذكرت صالحة، وهو عندي لا بأس بحديثه، وإنما يؤتى ما يقع في حديثه من الإنكار من جهة من يروي عنه، وقد روى عنه مالك، وناهيك به صدقا إذا روى عنه مثل مالك؛ فإن أحمد ويحيى قالا: لا نبالي أن لا نسأل عن من روى عنه مالك"(الكامل ٢/٢٧٢).

وإن كان هذا الكلام ليس على الإطلاق؛ فإن في شيوخه أبا أمية عبد الكريم بن أبي مخارق البصري، وقد ضعفه الإمام أحمد رضي الله عنه.

ومن أمثلة الأحاديث التي أنكرت عليه، ما قاله ابن عدي:" ثنا محمد بن يحيى بن سليمان ثنا عاصم بن علي ثنا قزعة بن سويد عن حميد الأعرج، عن الزهري، عن محمود بن لبيد، عن شداد بن أوس، أن رسول الله ﷺ، قال: **إذا حضرتم موتاكم؛ فأغمضوا البصر، فإن البصر يتبع الروح، وقولوا خيرا؛ فإنه يؤمن على ما يقول أهل الميت**، قال الشيخ: وهذا الحديث لا علمه رواه عن حميد غير قزعة"(الكامل ٢/٢٧١).

وقزعة هذا هو ابن سويد بن حجير الباهلي، وقد وصفه الإمام أحمد بالاضطراب، وضعفه النسائي، واختلف فيه قول ابن معين، وهو ضعيف عند ابن حجر(ترجمته في تهذيب التهذيب ٨/٣٧٧) ولذلك فالبلاء في هذا

الحديث منه لا من قيس بن حميد الأعرج؛ لأنه لم يروه غيره عن حميد، وأما إذا رواه غيره عن حميد؛ فيكون البلاء من حميد، والله أعلم.

٥- غالب القطان أبو سليمان البصري:

قال ابن حجر:" قال أحمد بن حنبل: ثقة ثقة، ووثقه ابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، وابن سعد، وغيرهم، وأما ابن عدي فذكره في الضعفاء، وأورد له أحاديث **الحمل فيها على الراوي عنه عمر بن مختار البصري**، وهو من عجيب ما وقع لابن عدي، والكمال لله، وقد احتج به الجماعة"(هدى الساري:٤٣٤).

وقد وقعت تكنيته بأبي سلمة عند الذهبي وغيره، وذكروا أن ابن معين لم يعرفه.

وقد قال ابن حجر أيضاً:" قال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وَلا يعرف إلا به، حدثنا محمد بن زكريا البلخي حدثنا عمار، عن أبيه، عن غالب القطان، عن الأَعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله رفعه: من قرأ: شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة إلى قوله الإسلام، فقال: وأنا أشهد ... الحديث.

قلت: ومحمد بن زكريا الغلابي، ليس بلخيا، وستأتي ترجمته، وليست الآفة في هذا الحديث إلا من عمر بن المختار وستأتي ترجمته، فقد أخرجه ابن عَدِي في ترجمة عمر فقال: حدثنا محمد بن الحسن بن زياد البصري بحلب حدثنا عمار بن عمر بن المختار يلقب زبد الفربي حدثني أبي ... فذكره ، وفيه قصة لغالب القطان مع الأعمش.

وأخرجه ابن عَدِي أيضًا عن الحسن بن سفيان وعن عبدان وعن حمران بن حفص ثلاثتهم عن عمار بن عمر بن المختار به.

وأورده البيهقي في الشعب من طريق عمار بن عمر بن المختار، عن أبيه وقال: عمار وعمر ضعيفان ولم يأت به غيرهما"(لسان الميزان ٤٨/٦).

وقال الذهبي:" قلت: الآفة من عمر، فإنه متهم بالوضع، فما أنصف ابن عدي في إحضاره هذا الحديث في ترجمة غالب، وغالب من رجال الصحيحين، وقد قال فيه أحمد بن حنبل كما قدمنا: ثقة ثقة"(ميزان الاعتدال ٣٣١/٣).

وقال أيضاً:"جرحه ابن حبان بلا حجة"(ديوان الضعفاء:٣١٤).

٦- مطرف بن عبد الله النيسابوري الأطروش، صاحب مالك:

قال ابن حجر:"قال ابن أبي حاتم، عن أبيه: صدوق، ولكنه مضطرب الحديث، وقدمه على إسماعيل بن أبي أويس، وقال ابن سعد، والدارقطني: ثقة، وذكره ابن عدي في الكامل، وساق له أحاديث منكرة، **والذنب فيها من الراوي عنه أحمد بن داود الحراني، فقد كذبه الدارقطني**"(هدى الساري:٤٤٤).

وهو في الكامل(٣٧٧/٦-٣٧٩) في ترجمة مطرف اليساري الأصم أبي مصعب المديني، وهذه كنيته، وقد قال فيه:"يحدث، عن ابن أبي ذئب وأبي مودود، وعبد الله بن عمر، ومالك، وغيرهم بالمناكير"، والأحاديث

المنكرة التي أوردها كلها من طريق أحمد بن داود بن أبي صالح الحراني، وهو كذاب؛ فيكون العيب منه لا من مطرف.

وقال الذهبي:" قلت: هذه أباطيل حاشى مطرفا من رواياتها، وإنما البلاء من أحمد بن داود، فكيف خفى هذا على ابن عدي، فقد كذبه الدارقطني، ولو حولت هذه إلى ترجمته كان أولى، كما قد روى عنه ابن حبيب في الواضحة، عن ابن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل مرفوعاً: **جعلت الصلوات في خير الساعات فاجتهدوا فيها بالدعاء**، فهذا الحمل فيه على ابن حبيب"(ميزان الاعتدال ١٢٥/٤).

وابن حبيب هذا هو الفقيه المالكي الكبير عبد الملك بن حبيب القرطبي، صاحب كتاب الواضحة في الفقه المالكي، وقد قال فيه ابن حجر:"كثير الوهم صحفي"(لسان الميزان ٢٥٥/٥).

فلا يكون الغلط من قبل من أخرج له البخاري، وقد روى عنه أمثال هذين الراويين الذين يكثر الغلط في حديثهم؛ فإلصاق التهمة بهم أولى.

ولكن قد قال الشيخ المعلمي رحمه الله، وقد التمس العذر لأحمد بن داود الحراني، وصحح ما فعله ابن عدي في ترجمة مطرف، وإلصاقه التهمة به:" ويظهر لي أن لابن عدي هنا عذراً ما، ففي ترجمة أحمد بن داود من (اللسان) : قال أبو سعيد بن يونس: حدث عن أبي مصعب بحديث منكر، فسألته عنه فأخرجه من كتابه كما حدث به" ثم ذكر حديثاً، ثم قال:" قال ابن عدي: لما حدث أحمد بهذا الحديث عن مطرف؛ كانوا يتهمونه... فظلموه؛ لأنه قد رواه عن مطرف: علي بن عمر، وعباس الدوري، والربيع"(التنكيل ٧١٧/٢).

يريد أن يقول أن أحاديث أحمد بن داود، في أصله من مطرف، كما حدث بها، وأن بعض هذه المنكرات، تابعه عليها غير واحد عن مطرف، فلحوق التهمة بمطرف أولى، ثم قال:" بقي حديث مطرف، عن عبد الله بن عمر العمري، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة رفعه:"من رأى مبتلى فقال: الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلاً، لم يصبه ذلك البلاء" فهذا رواه جماعة عن أبي مصعب، وأخرجه الترمذي وقال: غريب من هذا الوجه، وزاد في بعض النسخ: حسن"(التنكيل ٧١٨/٢).

وهكذا فالخطأ من مطرف بن عبد الله؛ لأنه قد رواه عنه جماعة، أو ممن فوقه، يقول الشيخ المعلمي:" قد يكون هذا الخطأ من مطرف، وقد يكون من شيخه عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم، فإنه لين، حتى قال البخاري: ذاهب لا أروي عنه شيئا، فإن كان الخطأ من أبي مصعب؛ فقد يخطئ على عبد الله بن عمر ما لا يخطئ على مالك؛ لمزيد اختصاصه به، والأثر: **"إن بالعراق الداء العضال"** ثابت في الموطأ عن مالك، ومطرف يقول: سئل مالك، فليس هنا مظنة الخطأ، ومطرف قال فيه أبو حاتم: مضطرب الحديث صدوق، ورجحه على إسماعيل بن أبي أويس، وقال ابن سعد والدارقطني: ثقة، وروى عنه أبو زرعة، ومن عادته أن لا يروي إلا عن ثقة، كما مر مرارا، وروى عنه البخاري في صحيحه"(التنكيل ٧١٩/٢). .

فأراد الشيخ المعلمي بعد هذا العرض أن يجنح إلى إزالة التهمة عن مطرف؛ لأنه من رجال الصحيح، والعلم عند الله.

٧- سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي المعروف بابن بنت شرحبيل:

قال ابن حجر:"قال أبو حاتم: كان صدوقا مستقيم الحديث، ولكنه كان يروي عن الضعفاء والمجاهيل، وكان في حد لو أن رجلا وضع له حديثا؛ لم يفهم، وقال الآجري عن أبي داود: هو ثقة يخطئ الناس، قلت: فهو حجة، قال: الحجة أحمد بن حنبل، وقال يعقوب بن سفيان: كان صحيح الكتاب، إلا أنه كان يحول، يعني ينسخ من أصله، فإن وقع منه شيء فمن النقل، وهو ثقة، وقال الحاكم: قلت للدارقطني، **أليس عنده مناكير؟ قال: بلى حدث بها عن قوم ضعفاء، وأما هو فثقة**"(هدى الساري:٤٠٧-٤٠٨).

قال الذهبي:"احتج به البخاري، وهو حافظ يأتي بمناكير كثيرة"(من تكلم فيه:٩٣).

وقال أيضاً:" قلت: لو لم يذكره العقيلي في كتاب الضعفاء لما ذكرته، فإنه ثقة مطلقا، قال أبو داود: هو يخطئ كما يخطئ الناس، وهو خير من هشام بن عمار، قلت: مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، وخرج له الترمذي عن الوليد، حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن عكرمة، عن ابن عباس أنه بينا هو جالس عند رسول الله ﷺ إذ جاءه علي فقال: يا رسول الله، تفلت القرآن من صدري، قال: أفلا أعلمك كلمات تثبت ما تعلمت في صدرك! فقال: أجل، قال: إذا كانت ليلة الجمعة فقم بأربع ركعات تقرأ فيهن: يس، والدخان، وتنزيل، وتبارك، ثم تدعو..وذكر الحديث، وهو مع نظافة سنده حديث منكر جدا في نفسي منه شئ، فالله أعلم"(الميزان ٢١٣/٢).

والعلة عندي في عنعنة ابن جريج عن عطاء؛ فإنه يدلس؛ إلا أن تكون عن مساوية ل(قال)، التي قد صرح هو كما في الإكمال(٣٢٣/٨) أنها سماع، وأيضاً في تسوية الوليد بن مسلم، فلعله سوى الإسناد فوق ابن جريج، وأسقط ضعيفاً، والله أعلم.

٨- سهل بن معاذ بن أنس الجهني:

قال ابن حجر:" قال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن ابن معين: ضعيف، وذكره ابن حبان في الثقات، قلت: لكن قال: لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبان بن فائد عنه، وذكره في الضعفاء قال: منكر الحديث جدا، فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبان، فإن كان من أحدهما؛ فالأخبار التي رواها ساقطة، **وإنما اشتبه هذا لأن راويها عن سهل زبان**، إلا الشيء بعد الشيء، وزبان ليس بشيء"(تهذيب التهذيب ٢٥٨/٤).

فائدة: قد عده ابن شاهين في الصحابة، وإنما أبوه من الصحابة رضي الله عنه، قال ابن حجر:" وهو وهم نشأ عن سقط، فإنه أخرج من طريق إسماعيل بن عباس، عن أسيد بن عبد الرحمن، عن فروة بن مجاهد، عن سهل بن معاذ الجهني، قال: غزوت مع أبي الصائفة، فنزلنا على حصن، فضيق الناس المنازل، وقطعوا الطرق، فبعث النبي ﷺ مناديا، فنادى في الناس: "**إن من ضيق منزلا أو قطع طريقا فلا جهاد له**" .

قلت: لو تدبره ابن شاهين لعلم وجه الوهم، فإنه لم يكن في زمن النبي ﷺ صائفة، وسبب هذا الوهم أنه سقط من المتن شيء، وذلك واضح فيما أخرجه أحمد من طريق إسماعيل هذه بهذا الإسناد، فقال فيه بعد قوله: وقطعوا الطرق: فقام معاذ بن أنس في الناس، فقال: أيها الناس، إنا غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة كذا، فضيق الناس المنازل، وقطعوا الطرق فبعث ... فذكره"(الإصابة ٢٤٥/٣، ط.العلمية).

وقد قال ابن حجر في تهذيبه في ترجمة الراوي عنه زبان بن فائد المصري :" قال ابن حبان: منكر الحديث جدا، يتفرد عن سهل بن معاذ بنسخة كأنها موضوعة، لا يحتج به"(تهذيب التهذيب ٣٠٨/٣".

وقد أورد ابن عدي في الكامل(١٤٩/٣-١٥٣) في ترجمة رشدين بن سعد، وهو سيء الحفظ، أورد أحاديث مناكير من روايته عن زبان عن سهل بن معاذ؛ فالحمل في هذه الأحاديث على من دون سهل بن معاذ، والله أعلم.

٩- عثمان بن محمد بن أبي شيبة الكوفي:

قال ابن حجر:"أحد الحفاظ الكبار، وثقه يحيى بن معين، وابن نمير، والعجلي، وجماعة، وقال أبو حاتم: كان أكبر من أخيه أبي بكر، إلا أن أبا بكر ضعيف، وعثمان صدوق، وقال الأثرم عن أحمد: ما علمت إلا خيرا، وقال عبد الله بن أحمد: عرضت على أبي أحاديث لعثمان فأنكرها، وقال ما كان أخوه يعني أبا بكر تطيق نفسه لشيء من هذه الأحاديث، **وتتبع الخطيب الأحاديث التي أنكرها أحمد على عثمان وبين عذره فيها**"(هدى الساري:٤٢٥).

وقد ذكر الخطيب في تاريخ بغداد(١٦٢/١٣) طرقاً أخرى لهذه الأحاديث؛ بين أنه لم يتفرد بها؛ فقال عن:" عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: عرضت على أبي حديث عثمان يعني: ابن أبي شيبة، عن **جرير، عن شيبة بن نعامة، عن فاطمة بنت الحسين، عن فاطمة الكبرى، عن النبي ﷺ في العصبة؛ وحديث جرير، عن الثوري، عن ابن عقيل، عن جابر، أن النبي ﷺ شهد عيدا للمشركين**، وعدة أحاديث من هذا النحو، فأنكرها جدا، وقال: هذه أحاديث موضوعة، أو كأنها موضوعة، ثم قال: ما كان أخوه، يعني: عبد الله بن أبي شيبة تتطنف نفسه (هكذا، بمعنى تدنو نفسه) بشيء من هذه الأحاديث، ثم قال: نسأل الله السلامة في الدين والدنيا، تراه يتوهم هذه الأحاديث! نسأل الله السلامة.

قلت: **أما حديث شيبة، فقد رواه عن جرير غير عثمان**؛ أخبرناه الحسن بن أبي بكر، قال: أخبرنا عبد الله بن أبي إسحاق البغوي، قال: **أخبرنا ابن أبي العوام، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا جرير بن عبد الحميد**، عن شيبة بن نعامة، عن فاطمة بنت الحسين، عن فاطمة، قالت: قال رسول الله ﷺ: "**كل بني آدم ينتمون إلى عصبتهم إلا ولد فاطمة، فإني أنا أبوهم، وأنا عصبتهم** "، وأخبرناه علي بن محمد بن عبد الله المعدل، قال: أخبرنا عثمان بن أحمد بن عبد الله الدقاق، قال: حدثنا جعفر بن محمد الزعفراني، قال: حدثنا محمد بن حميد، قال: حدثنا محمد بن عمرو الرازي، عن **حسين الأشقر، عن جرير بن عبد الحميد الضبي**، عن شيبة بن نعامة، عن فاطمة بنت الحسين، عن فاطمة الكبرى، قالت: قال رسول الله ﷺ: "**كل بني آدم ينتمون إلى عصبة غير ولد فاطمة، فأنا**

أبوهم، وأنا عصبتهم "، **وأما حديث الثوري، فلا أعلم رواه عن جرير غير عثمان**؛ أخبرناه علي بن محمد بن عبد الله المعدل، قال: أخبرنا علي بن محمد بن أحمد المصري، قال: حدثنا علي بن سعيد الرازي، قال: حدثنا زياد بن أيوب **دلويه، قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة**، قال: حدثنا جرير، عن سفيان الثوري، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر، قال: "كان النبي ﷺ في أول الأمر، يشهد مع المشركين أعيادهم، حتى نهي عنه "، أخبرناه الحسن بن أبي بكر، قال: أخبرنا أبو سهل أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد القطان، قال: حدثنا **محمد بن غالب**، وأخبرناه علي بن يحيى بن جعفر الإمام، قال: أخبرنا سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، قال: حدثنا **الحسن بن علي المعمري**، وأخبرناه البرقاني، قال: أخبرنا أبو علي ابن الصواف، قال: حدثنا **إبراهيم بن أسباط**، وأخبرناه البرقاني أيضا، قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن خميرويه الهروي، قال: حدثنا **الحسين بن إدريس**، وأخبرناه عبد الغفار بن محمد بن جعفر المؤدب، قال: حدثنا أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي، قال: حدثنا **أبو يعلى الموصلي**، قالوا: **أخبرنا عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا جرير، عن سفيان الثوري**، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر، قال: "كان رسول الله ﷺ يشهد مع المشركين مشاهدهم، فسمع ملكين من خلفه، وأحدهما يقول لصاحبه: اذهب بنا حتى نقوم خلف رسول الله ﷺ فقال: كيف نقوم خلفه، وإنما عهده باستلام الأصنام قبل؟! فلم يعد يشهد مع المشركين مشاهدهم "، هذا لفظ حديث الطبراني، وقال: سفيان: قول جابر، وإنما عهده باستلام الأصنام يعني: أنه يشهد مع من استلم الأصنام وذلك قبل أن يوحى إليه.

قال أبو الفتح الأزدي: **تفرد به جرير الرازي، إن كان عثمان بن أبي شيبة حفظه، فإنه لم يتابع عليه**، قلت: **قد رواه أبو زرعة الرازي، عن عثمان، فخالف الجماعة في إسناده**، أخبرنيه أبو الحسن محمد بن عبد الواحد، قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين الرازي، قال: حدثنا محمد بن قارن، قال: حدثنا أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم، قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا جرير، **عن سفيان بن عبد الله بن زياد بن حدير**، عن ابن عقيل، عن جابر، قال: كان رسول الله ﷺيشهد مع المشركين مشاهدهم، فسمع ملكين خلفه، وأحدهما يقول لصاحبه: ألا نقوم خلف رسول الله ﷺ قال: فلم يعد أن يشهد مع المشركين مشاهدهم كذا قال: **عن سفيان بن عبد الله بن زياد بن حدير، بدل سفيان الثوري، وعندي أن هذا أشبه بالصواب**، والله أعلم".

فظهر من خلال عرض الخطيب لطرق هذين الحديثين أن حديث العصبة تفرد به جرير بن عبد الحميد عن شيبة بن نعامة، وأنا أظن البلاء فيه من قبل شيبة؛ فإنه ضعيف(ترجمته في لسان الميزان ٢٦٩/٤) فلا يكون الحمل فيه على عثمان بن أبي شيبة، ولا جرير بن عبد الحميد؛ فهما من رجال الصحيح، وإلصاق التهمة بالضعيف أولى من إلصاقها بالثقات.

وأما حديث شهود النبي ﷺ عيد المشركين؛ فتبين أن عثمان تفرد به عن جرير، وقد تفرد به جرير بن عبد الحميد، ولكن فوقهما عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو صدوق سيئ الحفظ، وقد تغير بأخرة، واختار الذهبي أن حديثه في رتبة الحسن(ترجمته في الميزان ٤٨٥/٢) فمن أين أتى البلاء؟ أظنه من قبل ابن عقيل، ولا يقال أن جرير بن عبد الحميد قد اختلط، فهو بريء منه، كما سيأتي، ولكن هناك طريق آخر، وهو الذي ذكره الخطيب،

وهو أن ذكر سفيان الثوري غير صحيح؛ لأن أبا زرعة الرازي الحافظ الكبير قد رواه عن عثمان عن جرير عن سفيان بن عبد الله بن زياد بن حدير، ورجح الخطيب هذا الطريق رغم أنه خالف الجماعة؛ لأنه حافظ كبير يقبل تفرده ومخالفته، وعلى هذا فالبلاء من قبل ابن حدير؛ فهو مجهول لا يعرف(ترجمته في لسان الميزان ٩١/٤).

فتبين بفضل الله عز وجل أن البلاء ليس من عثمان بن محمد بن أبي شيبة، ولا من جرير بن عبد الحميد؛ فهما من رجال الصحيح، والحمد لله رب العالمين.

٢- التماس العذر للراوي أن له اصطلاح خاص:

ولم أجد في الهدى لذلك إلا ترجمة واحدة:

الحكم بن نافع أبو اليمان الحمصي:

قال ابن حجر:"مجمع على ثقته، اعتمده البخاري، وروى عنه الكثير، وروى له الباقون بواسطة، **تكلم بعضهم في سماعه من شعيب، فقيل إنه مناولة، وقيل إنه إذن مجرد**، وقد قال المفضل بن غسان: سمعت يحيى بن معين، يقول: سألت أبا اليمان عن حديث شعيب، فقال: ليس هو مناولة، المناولة لم أخرجها لأحد، **وبالغ أبو زرعة الرازي، فقال: لم يسمع أبو اليمان من شعيب إلا حديثا واحدا، قلت: إن صح ذلك فهو حجة في صحة الرواية بالإجازة، إلا أنه كان يقول في جميع ذلك أخبرنا، ولا مشاحة في ذلك، إن كان اصطلاحا له**"(هدى الساري:٣٩٩).

وقد عقد الخطيب بابا في كتابه "الكفاية في علم الرواية" عن وصف أنواع الإجازة، وذكر أول أنواعها وأعلاها، وهي المناولة، قال:" وصفتها: أن يدفع المحدث إلى الطالب أصلا من أصول كتبه، أو فرعا قد كتبه بيده، ويقول له: هذا الكتاب سماعي من فلان، وأنا عالم بما فيه، فحدث به عني، فإنه يجوز للطالب روايته عنه، وتحل تلك الإجازة محل السماع عند جماعة من أئمة أصحاب الحديث"، وذكر آثاراً في ذلك عن أهل العلم، ومما ذكره، قال:" أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، أنا عثمان بن أحمد الدقاق، ثنا حنبل بن إسحاق، قال: سألت أبا عبد الله عن القراءة، فقال: " لا بأس بها إذا كان رجل يعرف ويفهم، قلت له: **فالمناولة؟ قال: ما أدري ما هذا حتى يعرف المحدث حديثه وما يدريه ما في الكتاب؟ وكان أبو عبد الله ربما جاءه الرجل بالرقعة من الحديث فيأخذها فيعارض بها كتابه ثم يقرؤها على صاحبها، قال أبو عبد الله: وأهل مصر يذهبون إلى هذا، وأنا لا يعجبني**...قال الخطيب: وأراه في قوله: وأهل مصر يذهبون إلى هذا ـ عنى المناولة للكتاب وإجازة روايته من غير أن يعلم الراوي هل ما فيه من حديثه أم لا، والله أعلم، ولو قال الراوي للمستجيز: حدث بما في الكتاب عنى إن كان من حديثي، مع براءتي من الغلط والوهم، كان ذلك جائزا حسنا".

فيجب عند الإمام أحمد رضي الله عنه أن يكون الراوي يعلم ما في الرقعة والكتاب، هل هو من حديثه أم لا؟

ثم ذكر اختلافهم في عبارة التحديث بالمناولة، فقال:" وقد كان غير واحد من السلف يقول في المناولة: أعطاني فلان، أو دفع إلي كتابه، وشبيها بهذا القول، وهو الذي نستحبه"، ثم قال:" فمذهب أحمد بن صالح أن المحدث إذا قال للطالب: أجزت لك أن تروي عني ما شئت من حديثي، لا يصح ذلك دون أن يدفع إليه أصوله أو فروعا كتبت منها ونظر فيها وصححها، **وقد أجاز غير واحد من الأئمة أن يقال في المناولة أخبرنا وحدثنا**"(راجع للأهمية الكفاية: ٣٢٦-٣٣٣، ط.المكتبة العلمية).

وقد نقل في سياق ذلك أثرين في أبي اليمان الحمصي صاحب الترجمة التي معنا، فقال بإسناده عن الأثرم:" قال: سمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل، يسأل عن أبي اليمان، وكان الذي سأله عنه قد سمع منه، فقال له: " أي شيء تنبش على نفسك؟ ثم قال أبو عبد الله: هو يقول: أنا شعيب، واستحل ذلك بشيء عجيب، قال أبو عبد الله: كان أمر شعيب في الحديث عسرا جدا، وكان علي بن عياش سمع منه، وذكر قصة لأهل حمص، أراها أنهم سألوه أن يأذن لهم أن يرووا عنه، فقال لهم: لا تروووا هذه الأحاديث عني، قال أبو عبد الله: ثم كلموه وحضر ذلك أبو اليمان، فقال لهم: اروووا تلك الأحاديث عني، قلت لأبي عبد الله: مناولة؟ فقال: لو كان مناولة كان لم يعطهم كتبا ولا شيئا، إنما سمع هذا فقط، فكان ابن شعيب يقول: إن أبا اليمان جاءني فأخذ كتب شعيب مني بعد ، وهو يقول أخبرنا، فكأنه استحل ذلك، بأن سمع شعيبا يقول لقوم: اروه عني ".

ففيه أن أبا اليمان أخذ كتب شعيب بن أبي حمزة من ابنه، مع الإذن الذي سمعه من شعيب لأهل حمص، فكان يقول في ذلك أخبرنا.اهـ

ثم ذكر بإسناده إلى إبراهيم بن الحسين، يقول: سمعت أبا اليمان الحكم بن نافع، يقول: قال لي أحمد بن حنبل: " كيف سمعت الكتب من شعيب بن أبي حمزة؟ قلت: قرأت عليه بعضه، وبعضه قرأه علي، وبعضه أجازه لي، وبعضه مناولة، فقال: قل في كله أخبرنا شعيب " أخبرنا أبو بكر محمد بن علي بن إبراهيم الدينوري، قال: سمعت أبا الحسن علي بن أحمد البيع الهمذاني بها، يقول: سمعت عبد الرحمن الجلاب، يقول: سمعت إبراهيم بن الحسين، فذكر نحوه وقال في آخره: قل في كله: حدثنا".اهـ

وإن كان قوله:"قل في كله: حدثنا"، مخالف لما سبق من بيان مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه، والله أعلم

وقد ذكر الذهبي ترجمة ابي اليمان، فقال:" واحتج الشيخان بحديثه عن شعيب بن أبي حمزة"، ثم قال:" وأكثر في الصحيحين الرواية عنه، مع احتمال أن يكون ذلك بالاجازة من شعيب"(الميزان ٥٨١/١-٥٨٢).

وقال في السير:" وفي (الصحيحين) نحو من أربعين حديثا عند البخاري عن أبي اليمان، قد أخرجها: مسلم، عن الدارمي، عن أبي اليمان، وجميعها يقول فيها: أخبرنا شعيب، ما قال قط: حدثنا، فهذا يوضح لك أنها بالإجازة، وهي منقولة جزما من خط شعيب، وكان من أثبت أصحاب الزهري، **والمقصود من الرواية إنما هو العلم الحاصل بأن هذا الخبر حدث به فلان على أي صفة كان من صفات الأداء**"(السير ٣٢٥/١٠).

وقال ابن حجر في تهذيبه:" قال الخليلي: نسخة شعيب رواها الأئمة عن الحكم، وتابع أبا اليمان علي بن عياش الحمصي، وهو ثقة"(تهذيب التهذيب ٤٤٣/٢).

المسلك الثامن:
التعامل مع أصناف مخصوصة من التهم:

في هذا المسلك نبين كيف تعامل العلماء مع أصناف مخصوصة من التهم التي اتهم بها بعض رواة الصحيح، وهي من أشهر أسباب الطعن في العدالة والضبط، مثل البدعة، وسوء الحفظ، والتدليس، وغير ذلك:

١- التعامل مع المتهمين بالبدع والأهواء:

ولابد أولاً أن نبين الكلام عن البدعة، وأصنافها، وكلام أهل العلم فيمن يقبل ومن لا يقبل، فنقول بعون الله تعالى:

أهل البدع والأهواء هم الذين خالفوا هدي النبي ﷺ وأصحابه الكرام، في التعامل مع نصوص الشريعة المطهرة، على تفاوت منهم في ذلك، فمنهم الغالي، ومنهم الجافي، يقول الحافظ زين الدين ابن رجب الحنبلي:" وروى ابن مهدي، عن مالك قال: لم يكن شيء من هذه الأهواء في عهد النبي ﷺ وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وكأن مالكا يشير بالأهواء إلى ما حدث من التفرق في أصول الديانات من أمر الخوارج، والروافض، والمرجئة، ونحوهم، ممن تكلم في تكفير المسلمين، واستباحة دمائهم وأموالهم، أو في تخليدهم في النار، أو في تفسيق خواص هذه الأمة، أو عكس ذلك، فزعم أن المعاصي لا تضر أهلها، أو أنه لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد.

وأصعب من ذلك ما أحدث من الكلام في أفعال الله تعالى من قضائه وقدره، فكذب بذلك من كذب، وزعم أنه نزه الله بذلك عن الظلم.

وأصعب من ذلك ما أحدث من الكلام في ذات الله وصفاته، مما سكت عنه النبي ﷺ وأصحابه والتابعون لهم بإحسان، فقوم نفوا كثيرا مما ورد في الكتاب والسنة من ذلك، وزعموا أنهم فعلوه تنزيها لله عما تقتضي العقول تنزيهه عنه، وزعموا أن لازم ذلك مستحيل على الله عز وجل، وقوم لم يكتفوا بإثباته، حتى أثبتوا بإثباته ما يظن أنه لازم له بالنسبة إلى المخلوقين، وهذه اللوازم نفيا وإثباتا درج صدر الأمة على السكوت عنها.

ومما أحدث في الأمة بعد عصر الصحابة والتابعين الكلام في الحلال والحرام بمجرد الرأي، ورد كثير مما وردت به السنة في ذلك لمخالفته للرأي والأقيسة العقلية، ومما حدث بعد ذلك الكلام في الحقيقة بالذوق والكشف، وزعم أن الحقيقة تنافي الشريعة، وأن المعرفة وحدها تكفي مع المحبة، وأنه لا حاجة إلى الأعمال، وأنها حجاب، أو أن الشريعة إنما يحتاج إليها العوام، وربما انضم إلى ذلك الكلام في الذات والصفات بما يعلم قطعا مخالفته للكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم"(جامع العلوم والحكم ٢/٧٨٨-٧٨٩، ت.الفحل).

وأشهر أهل الأهواء: الجهمية، والمرجئة، والقدرية، والرافضة، والمعتزلة، والخوارج، والنواصب، والواقفة، وغيرهم، ومن أراد الوقوف على أسباب نشأة كل فرقة، وأشهر زعمائها، وأصولها؛ فليرجع إلى كتب الفرق، إذ لا مجال لاستيعاب ذلك هنا؛ فهو خارج عن نطاق بحثنا، والله الموفق.

وقد ذكر ابن حجر كلاماً عن أشهر هذه الفرق والأهواء، فقال:" وهذا بيان ما رموا به: **فالإرجاء** بمعنى التأخير، وهو عندهم على قسمين: منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين، الذين تقاتلوا بعد عثمان، ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار؛ لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد، ولا يضر العمل مع ذلك، **والتشيع** محبة على وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه، ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض، فغال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا، فأشد في الغلو، **والقدرية** من يزعم أن الشر فعل العبد وحده، **والجهمية** من ينفي صفات الله تعالى التي أثبتها الكتاب والسنة، ويقول إن القرآن مخلوق، **والنصب** بغض علي، وتقديم غيره عليه، **والخوارج** الذين أنكروا على علي التحكيم، وتبرءوا منه ومن عثمان وذريته وقاتلوهمن فإن أطلقوا تكفيرهم، فهم الغلاة منهمن والإباضية منهم أتباع عبد الله بن أباض، والقعدية الذين يزينون الخروج على الأئمة، ولا يباشرون ذلك، والواقف في القرآن من لا يقول مخلوق ولا ليس بمخلوق"(هدى الساري:٤٥٩).

وقد اختلف العلماء في حديث المبتدع:

قال ابن الصلاح:" **اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر في بدعته**، فمنهم من رد روايته مطلقا؛ لأنه فاسق ببدعته، وكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول يستوي في الفسق المتأول وغير المتأول، **ومنهم من قبل** رواية المبتدع **إذا لم يكن ممن يستحل الكذب** في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، **سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن**، وعزا بعضهم هذا إلى الشافعي، لقوله: " أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم "، وقال قوم: " **تقبل روايته إذا لم يكن داعية، ولا تقبل إذا كان داعية** "، وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء، وحكى بعض أصحاب الشافعي رضي الله عنه خلافا بين أصحابه في قبول رواية المبتدع إذا لم يدع إلى بدعته، وقال: أما إذا كان داعية فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته، وقال أبو حاتم بن حبان البستي أحد المصنفين من أئمة الحديث: " **الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة**، لا أعلم بينهم فيه خلافا "، **وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها**، والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، **وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول**، والله أعلم"(المقدمة ١١٤-١١٥).

ولذا لابد من النظر إلى الراوي المبتدع لا من جهة بدعته فقط، بل من جهة صدقه وضبطه للحديث، كما قال الذهبي رحمه الله، وهو ينكر تضعيف الراوي بمجرد البدعة:"أفبمجرد الإرجاء، يضعف حديث الثقة ويهدر؟"(الرواة الثقات المتكلم فيهم:٣٥).

وعلى هذا فالمستحل للكذب منهم، لا يقبل حديثه، وهذا عام في كل كاذب، سواء كان من أهل البدع أو غيرهم، والداعية لبدعته؛ فإنه لا يقبل، حتى لا تروج بدعته؛ فينبغي الحط منه، هذا معنى كلام أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وسوف يظهر تصرفهم وتعاملهم مع المبتدعة من خلال ما يأتي إن شاء الله تعالى:

تعامل أهل العلم مع أهل البدع، وكيفية تبرئتهم لمن اتهم بها من رواة البخاري:

١- تبرئة الراوي المتهم بالبدعة بكونه رجع عنها:

قد تثبت البدعة على الراوي، لكنه يرجع عنها بعد أن تبين له أنه مخالف للهدي والسنة؛ فمثل هذا ينبغي قبول رواياته، والعمل بمقتضاها على ما يقرره العلماء من ضوابط وأصول، وقد أثبت العلماء الصحبة لمن ارتد، ثم رجع عن الردة إلى الإسلام، وقبلوا رواياته، وذكروها في كتبهم، كالأشعث بن قيس الكندي، وقد روى له الستة، وغيرهم؛ فإذا كان هذا حال من ارتد، ثم تاب، فكيف بالمبتدع التائب، والله أعلم.

من أمثلة هؤلاء الرواة:

١- إبراهيم بن طهمان الخراساني:

قال ابن حجر:" ذكر الحاكم أنه رجع عن الإرجاء"(هدى الساري:٣٨٨).

حتى وإن لم يرجع، فقد قال الذهبي:" قال صالح بن محمد جزرة: ثقة، حسن الحديث، يميل شيئا إلى الإرجاء في الإيمان، حبب الله حديثه إلى الناس، جيد الرواية"، ثم قال:" وقال أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي: سمعت سفيان بن عيينة يقول: ما قدم علينا خراساني أفضل من أبي رجاء عبد الله بن واقد، قلت له: فإبراهيم بن طهمان؟ قال: كان ذاك مرجئا، ثم قال أبو الصلت: لم يكن إرجاؤهم هذا المذهب الخبيث: أن الإيمان قول بلا عمل، وأن ترك العمل لا يضر بالإيمان، بل كان إرجاؤهم أنهم يرجون لأهل الكبائر الغفران، ردا على الخوارج وغيرهم الذين يكفرون الناس بالذنوب، وسمعت وكيعا يقول: سمعت الثوري يقول في آخر أمره: نحن نرجو لجميع أهل الكبائر الذين يدينون ديننا، ويصلون صلاتنا، وإن عملوا أي عمل، قال: وكان شديدا على الجهمية"، ثم قال:" وقال أبو زرعة: كنت عند أحمد بن حنبل، فذكر إبراهيم بن طهمان، وكان متكئا من علة، فجلس، وقال: لا ينبغي أن يذكر الصالحون فيتكأ، وقال أحمد: كان مرجئا، شديدا على الجهمية."(السير ٧/٣٨٠-٣٨١).

٢- حريز بن عثمان الحمصي:

قال ابن حجر:" وثقه أحمد، وابن معين، والأئمة، لكن قال الفلاس وغيره أنه كان ينتقص عليا، وقال أبو حاتم: لا أعلم بالشام أثبت منه، **ولم يصح عندي ما يقال عنه من النصب**، قلت: جاء عنه ذلك من غير وجه، وجاء عنه

خلاف ذلك، وقال البخاري: قال أبو اليمان: **كان حريز يتناول من رجل ثم ترك**، قلت فهذا أعدل الأقوال، فلعله تاب"(هدى الساري:٣٩٦).

وقد رويت آثار شنيعة في تنقصه من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، منها، أنه صرح ببغضه لعلي رضي الله عنه، وعلل ذلك بأنه قتل آبائه، ومنها أنه كان يلعنه ويسبه سبعين مرة صباحا ومساءا، ومنها أنه روى أحاديث موضوعة في التنقص من علي، وأنه كان يعادي النبي ﷺ، وقد ذكر الخطيب بإسناده إلى عبد الوهاب بن الضحاك، قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، قال: سمعت حريز بن عثمان، قال: هذا الذى يرويه الناس عن النبى ﷺ قال لعلى: " **أنت منى بمنزلة هارون من موسى** " حق، و لكن أخطأ السامع، قلت : فما هو؟ فقال: إنما هو : " أنت منى مكان قارون من موسى " قلت : عن من ترويه؟ قال: سمعت الوليد بن عبد الملك يقوله و هو على المنبر، قال الحافظ أبو بكر الخطيب: عبد الوهاب بن الضحاك كان معروفا بالكذب فى الرواية، فلا يصح الاحتجاج بقوله(انظر هذه الآثار وزيادة في تهذيب الكمال ٥٦٨/٥-٥٨١).

ولكن ورد عنه أنه ما كان يتحامل مثل هذا التحامل، ولكن كان يقدم معاوية رضي الله عنه على علي رضي الله عنه، وهذا خلاف الحق والعدل؛ فإن علياً رضي الله عنه كان أفضل أهل زمانه، فكان حريز بن عثمان، يقول: لكم أمير، ولنا أمير، يعني لكم علي، ولنا معاوية، بل قد ورد عنه أنه قال لرجل: ويحك أما خفت الله حكيت عنى أنى أسب عليا؟ والله ما أسبه، و ما سببته قط، وذكر شبابة قال: سمعت حريز بن عثمان قال له رجل : يا أبا عثمان، بلغنى أنك لا تترحم على علي، قال: فقال له: اسكت، ما أنت وهذا، ثم التفت إلى فقال : رحمه الله مئة مرة(انظر هذا في تهذيب الكمال أيضاً).

فهذه الأقوال التي وردت تضاد بعضها، تؤول إلى أحد أمرين: إما أن نسقط طرفاً منها، ونعتمد الآخر، وهو كونه كان لا يسب علياً رضي الله عنه؛ فالأصل في مثل هؤلاء الثقات الذين أخرج الأئمة حديثهم في الكتب أنهم عدول، عندهم من الدين ما يمنعهم من لعن أهل السابقة في الإسلام، ولكن لما كان من أهل الشام، وكانت الشام تفور بالنصب؛ فكان يظن به الوقوع في آل البيت عليهم السلام، وإما أن يقال أنه رجع وتاب عن ذلك كما أخبر أبو اليمان، وحكاه البخاري رحمه الله عنه، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في تهذيبه:"وإنما أخرج له البخارى لقول أبى اليمان إنه رجع عن النصب كما مضى، نقل ذلك عنه، والله أعلم"(تهذيب التهذيب ٢٤٠/٢).

٣- شبابة بن سوار أبو عمرو المدائني:

قال ابن حجر:" قال أحمد بن أبي يحيى، عن أحمد بن حنبل: تركته للإرجاء، فقيل له: فأبو معاوية كان مرجئا؟ فقال كان شبابة داعية، وقال أبو حاتم: صدوق يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال ابن عدي: إنما ذمه الناس للإرجاء، وأما في الحديث فلا بأس به، قلت: **قد حكى سعيد بن عمرو البرذعي عن أبي زرعة أن شبابة رجع عن الإرجاء**، وقد احتج به الجماعة"(هدى الساري:٤٠٩).

وقال في تهذيبه:" وقال العجلي: كان يرى الإرجاء، قيل له أليس الايمان قولا وعملا؟ فقال: إذا قال فقد عمل"، ثم قال:" وقال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل: كان يدعو إلى الإرجاء، وحكى عنه قولاً أخبث من هذه الأقاويل، قال: إذا قال فقد عمل بجارحته، وهذا قول خبيث ما سمعت أحدا يقوله، قيل له كيف كتبت عنه؟ قال: كتبت عنه شيئا يسيرا قبل أن اعلم أنه يقول بهذا"(تهذيب التهذيب ٢٦٥/٤، ط.الفكر).

ففي هذا تفصيل لبدعته في الإرجاء، وأنه يقول أن العمل هو مجرد أن يقول، وجعل الجارحة التي يجب أن تعمل هي الفم، وهذا فيه خبث، ومناوئة لأدلة أهل السنة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ولكن ذكر مغلطاي أن شبابة لما علم ما يقول الإمام أحمد فيه اغتم واهتم، قبل أن يصلح أمره عنه(إكمال تهذيب الكمال ٢٠١/٦).

وقد ذكرت عنه بدعة أخرى غير الإرجاء، وهي النصب، قال ابن حجر في التهذيب:" وقال أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي الثلج حدثني أبو علي بن سختي المدائني حدثني رجل معروف من أهل المدائن، قال: رأيت في المنام رجلا نظيف الثوب حسن الهيئة، فقال لي من أين أنت؟ قلت: من أهل المدائن، قال: من أهل الجانب الذي فيه شبابة؟ قلت: نعم قال فإني ادعو الله، فأمن على دعائي، اللهم إن كان شبابة يبغض أهل نبيك؛ فاضربه الساعة بفالج، قال: فانتبهت، وجئت إلى المدائن وقت الظهر، وإذا الناس في هرج، فقلت: ما للناس، فقالوا فلج شبابة في السحر، ومات الساعة"(٢٦٥/٤).

لكن هذه الحكاية صاحبها مبهم لا يعرف، والله أعلم، فإن كان قد تاب، فلأجل توبته أخرج له البخاري، وإلا فإنه يتجنب ما يؤيد بدعته، وقد قال فيه الذهبي:"شبابة يحتج به في كتب الإسلام، ثقة"(الميزان ٢٦١/٢).

٤- عمران بن حطان السدوسي الشاعر المشهور:

قال ابن حجر:" كان يرى رأي الخوارج، قال أبو العباس المبرد: كان عمران رأس القعدية من الصفرية، وخطيبهم وشاعرهم انتهى والقعدية قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم، ولا يرون الخروج بل يزينونه، وكان عمران داعية إلى مذهبه، وهو الذي رثى عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي عليه السلام بتلك الأبيات السائرة، وقد وثقه العجلي، وقال قتادة: كان لا يتهم في الحديث، وقال أبو داود: **ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج**... ورأيت بعض الأئمة يزعم أن البخاري إنما أخرج له ما حمل عنه قبل أن يرى رأي الخوارج، وليس ذلك الاعتذار بقوي؛ لأن يحيى بن أبي كثير إنما سمع منه باليمامة في حال هروبه من الحجاج، وكان الحجاج يطلبه ليقتله لرأيه رأي الخوارج، وقصته في ذلك مشهورة مبسوطة في الكامل للمبرد وفي غيره، على أن أبا زكريا الموصلي حكى في تاريخ الموصل عن غيره أن **عمران هذا رجع في آخر عمره عن رأي الخوارج، فإن صح ذلك كان عذرا جيدا، وإلا فلا يضر التخريج عمن هذا سبيله في المتابعات، والله أعلم**"(هدى الساري:٤٣٢-٤٣٣).

قال في التهذيب:" قال أبو سلمة عن أبان بن يزيد: سألت قتادة، فقال: كان عمران بن حطان لا يتهم في الحديث، وقال يعقوب بن شبية: أدرك جماعة من الصحابة، وصار في آخر أمره أن رأى رأي الخوارج، وكان سبب ذلك فيما بلغنا أن ابنة عمه رأت رأي الخوارج، فتزوجها ليردها عن ذلك فصرفته إلى مذهبها".

وقال ابن حجر تعقيباً على قول أبي داود:" وأما قول أبي داود أن الخوارج أصح أهل الأهواء حديثا، فليس على إطلاقه فقد حكى ابن أبي حاتم عن القاضي عبد الله بن عقبة المصري، وهو ابن لهيعة عن بعض الخوارج ممن تاب إنهم كانوا إذا هووا أمرا صيروه حديثا".

ويمكن تمييز الصدق من الكذب بميزان الاعتبار، وسبر مروياته، وعرضها على مرويات الثقات، كما هو معروف في بابه.

وقد تكلموا في سماعه من أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها؛ فقال ابن حجر رداً على ذلك:" وقال العقيلي عمران بن حطان لا يتابع، وكان يرى رأي الخوارج يحدث عن عائشة، ولم يتبين سماعه منها انتهى وكذا جزم ابن عبد البر بأنه لم يسمع منها، وليس كذلك؛ فإن الحديث الذي أخرجه له البخاري وقع عنده التصريح بسماعه منها، وقد وقع التصريح بسماعه منها في المعجم الصغير للطبراني بإسناد صحيح"(تهذيب التهذيب ١٢٨/٨).

٥- وهب بن منبه الصنعاني:

قال ابن حجر:" من التابعين وثقه الجمهور... كان يتهم بالقول بالقدر، وصنف فيه كتابا، **ثم صح أنه رجع عنه، قال حماد بن سلمة، عن أبي سنان: سمعت وهب بن منبه، يقول: كنت أقول بالقدر حتى قرأت بضعة وسبعين كتابا من كتب الأنبياء: من جعل إلى نفسه شيئا من المشيئة؛ فقد كفر، فتركت قولي**"(هدى الساري:٤٥٠).

وقد ساق المزي بسنده إلى وهب عن أخيه، قال: سمعت أبا هريرة يقول: ليس أحد أكثر حديثا عن رسول الله ﷺ مني إلا عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب وكنت لا أكتب. أخرجه البخاري، والترمذي، والنسائي، من حديث سفيان بن عيينة، فوقع لنا بدلا عاليا، وقال الترمذي: حسن صحيح. وليس له عند البخاري غيره، والله أعلم"(تهذيب الكمال ١٦٢/٣١)، ولا شيء له في الصحيحين غير هذا الحديث، ولا تعلق له ألبتة ببدعة القدر، وقد رجوعه عن القدر من غير وجه، أوردها المزي في ترجمته في التهذيب، فأي شيء يعاب تخريج من هذا حاله؟!!

٢- نفي العلماء البدعة عن الراوي، أو نفي أثرها:

قد يشيع أمر السوء من البدعة على بعض الرواة، وهو بريء منه، ويأتي في الأخبار ما ينفي ذلك، وقد يشيع مثل هذا لكونه جالس أهل البدع، فظنه الناس منهم، فيأتي العلماء المحققون لينفوا ذلك عنه، ولا يمنعون من قبول رواياته، وسيتبين ذلك من الأمثلة:

١- بشر بن السري أبو عمرو البصري الأفوه:

قال ابن حجر:" قال أحمد: كان متقنا للحديث عجبا، ثم تكلم في الرؤية في الآخرة، فوثب به الحميدي، فاعتذر، فلم يقبل منه، وقال ابن معين: **رأيته بمكة يستقبل البيت ويدعو على قوم يرمونه برأي جهم**، ووثقه هو وعبد الرحمن بن مهدي، والعجلي، وعمرو بن علي، والدارقطني، وقال: إنما وجدوا عليه في أمر المذهب فحلف، واعتذر من ذلك"(هدى الساري:٣٩٣).

والجهمية ينفون صفات الله عز وجل، وينفون رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، لذلك اشتد نكير السلف عليهم، ورموهم بالكفر، وقد وردت عبارات السلف في ذلك في أكثر من موضع، وكتاب السنة للإمام الخلال فيه ما يثلج قلب السني، ويغيظ قلب الجهمي، فهو عمدة في بابه.

قال الذهبي:" قال أحمد بن حنبل: سمع من سفيان ألف حديث، وسمعنا منه، فذكر حديث: ناضرة إلى ربها ناظرة، فقال: ما أدرى ما هذا؟ إيش هذا؟ فوثب به أهل مكة والحميدي فأسمعوه، فاعتذر بعد فلم يقبل منه، وزهد الناس فيه، فلما قدمت مكة المرة الثانية كان يجئ إلينا فلا نكتب عنه، وجعل يتلطف فلا نكتب عنه"(ميزان الاعتدال ٣١٨/١)، ثم قال:" قلت: أما التجهم فقد رجع عنه، وحديثه ففى الكتب السنة".

وقال المعلمي رحمه الله:" أقول: لم ينصفوه، فلعله إنما كان سمع ما صح عن مجاهد من تفسيره "ناظرة" في الآية بقوله: "تنتظر الثواب"، فلما سمع الوجه الآخر استنكره من جهة كونه تفسيراً للآية لا من جهة إنكار الرؤية، أما ما زاده محمد بن حميد في الحكاية عن مجاهد: "لا يراه من خلقه شيء" فمحمد بن حميد متهم. فإن كان بشراً استنكر الرؤية فقد كان حقهم أن يبنوا له النصوص في إثباتها، فإذا أقر تبين أنه كان معذوراً فيما فرط منه، وإن أصر هجروه عن بينة. على أن الإجماع انعقد بعد ذلك على عذره والاحتجاج بروايته(التنكيل ٤٢١/١).

٢- حسان بن عطية المحاربي:

قال ابن حجر:"تكلم فيه سعيد بن عبد العزيز من أجل القول بالقدر، **وأنكر ذلك الأوزاعي**، وروى له الجماعة"(هدى الساري:٣٩٦).

قال الذهبي:" قال مروان بن محمد الطاطري: عن سعيد بن عبد العزيز ذلك، فبلغ الأوزاعي كلام سعيد فيه، فقال: ما أغر سعيدا بالله، ما أدركت أحدا أشد اجتهادا، ولا أعمل من حسان بن عطية"، ثم قال:" قال يحيى بن معين: كان قدريا، قلت: لعله رجع، وتاب"(سير أعلام النبلاء ٤٦٧/٥-٤٦٨)، وعليه فيضم لذكر من تاب من بدعته، والله أعلم.

٣- عبد الوارث بن سعيد التنوري أبو عبيدة البصري:

قال ابن حجر:" وثقه أبو زرعة، والنسائي، وابن سعد، وابن نمير، والعجلي، وأبو حاتم، وزاد هو أثبت من حماد بن سلمة، وذكر أبو داود عن أبي علي الموصلي أن حماد بن زيد كان ينهاهم عنه لأجل القول بالقدر، قال البخاري: **قال عبد الصمد بن عبد الوارث: مكذوب على أبي، وما سمعت منه يقول في القدر قط شيئا**، وقال

الساجي: حدثنا علي بن أحمد سمعت هدبة بن خالد، يقول: سمعت عبد الوارث، يقول: **ما رأيت الاعتزال قط**، قال الساجي: ما وضع منه إلا القدر، قلت: يحتمل أنه رجع عنه، **بل الذي اتضح لي أنهم اتهموه به لأجل ثنائه على عمرو بن عبيد**، فإنه كان يقول: لولا أنني أعلم أنه صدوق ما حدثت عنه، وأئمة الحديث كانوا يكذبون عمرو بن عبيد، وينهون عن مجالسته، فمن هنا اتهم عبد الوارث، وقد احتج به الجماعة"(هدى الساري:٤٢٢).

قال الذهبي رحمه الله:" وقال محمود بن غيلان: قيل لأبي داود الطيالسي: لم لا تحدث عن عبد الوارث؟ فقال: أأحدثك عن رجل كان يزعم أن يوما من عمرو بن عبيد أكبر من عمر أيوب السختياني، ويونس، وابن عون؟!

قال يعقوب الفسوي: حدثنا الحسن بن الربيع قال: كنا نسمع من عبد الوارث فإذا أقيمت الصلاة ذهبنا، فلم نصل خلفه، قال: وقيل لعبد الله بن المبارك: كيف رويت عن عبد الوارث، وتركت عمرو بن عبيد؟ قال: إن عمرا كان داعيا"(السير ٣٠٢/٨).

وهذا اعتراف من ابن المبارك أنه ليس بداعية، ومن ثَمَّ روى عنه الأئمة، ويتبين مما ذكره الذهبي أنه كان يثني جداً على عمرو بن عبيد، وورد أنه كان يرى أن بعضهم يتقول على عمرو بن عبيد ما ليس فيه، فقد روى مغلطاي عن عبد الوارث، قال:" لو أعلم أن كل شيء روي عن عمرو بن عبيد حق؛ ما رويت عنه شيئا أبدا"(الإكمال ٣٦٩/٨)، وروى أيضاً عنه أنه قال:"ما رأيت الاعتزال قط".

وهذا بمجموعه مما يدل على أنه إما أن يكون قدرياً، غير أنه لم يكن داعية، وأما أن يكون بريئاً من القدر والاعتزال، ولكن أفسده قربه من عمرو بن عبيد، وهناك شيء ثالث، وهو أن يكون يرى شيئاً من القدر، لكن لا يرى الاعتزال كله؛ فإن الاعتزال أوسع من القدر، وقد روي أن عبد الوارث أخبر عن شعبة أنه يرى جواز الخروج على بني العباس مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن؛ فأنكر ذلك يحيى القطان، وذكر أن شعبة كان لا يرى الخروج يوم صفين مع علي رضي الله عنه، فكيف يرى الخروج مع أحد ولده دونه؟(السير ٣٠٢/٨).

ففي هذه الحكاية رد لما ذكره عبد الوارث عن شعبة، فقد يُفهم أن هذا مما يقوى القول باعتزال عبد الوارث؛ لأن المعتزلة يرون الخروج، ولكن إن صح ذلك عن عبد الوارث، فليس كل من يرى الخروج يكون معتزلياً، فالخروج أمر من وراء ذلك، والله أعلم.

٤- عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس:

قال ابن حجر، وهو يتكلم عن الأشياء التي رمي بها عكرمة:" فمدارها على ثلاثة أشياء، على رميه بالكذب، وعلى الطعن فيه بأنه كان يرى رأي الخوارج، وعلى القدح فيه بأنه كان يقبل جوائز الأمراء، فهذه الأوجه الثلاثة يدور عليها جميع ما طعن به فيه، **فأما البدعة فإن ثبتت عليه؛ فلا تضر حديثه لأنه لم يكن داعية، مع أنها لم تثبت عليه**... قال ابن لهيعة عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن يتيم عروة: كان عكرمة وفد على نجدة الحروري، فأقام عنده تسعة أشهر، ثم رجع إلى ابن عباس، فسلم عليه، فقال: قد جاء الخبيث، قال: فكان يحدث برأي نجدة،

قال: وكان يعني نجدة أول من أحدث رأي الصفرية، وقال الجوزجاني قلت لأحمد بن حنبل: أكان عكرمة إباضيا؟ فقال: يقال إنه كان صفريا، وقال أبو طالب عن أحمد: كان يرى رأي الخوارج الصفرية، وعنه أخذ ذلك أهل إفريقية... والذي أنكر عليه مالك، إنما هو بسبب رأيه، على أنه لم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك، وإنما كان يوافق في بعض المسائل، فنسبوه إليهم، وقد برأه أحمد والعجلي من ذلك، فقال في كتاب الثقات له: عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما مكي تابعي **ثقة بريء مما يرميه الناس به من الحرورية**، وقال ابن جرير: لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك؛ للزم ترك أكثر محدثي الأمصار؛ لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه"(هدى الساري:٤٢٦-٤٢٨).

قال الذهبي:" صدوق حافظ عالم، كذبه مجاهد، وابن سيرين، ومالك، وقال حماد: قيل لأيوب: أكانوا يتهمون عكرمة، فقال: أما أنا فلم أكن أتهمه، وقال أحمد كان يرى رأي الخوارج الصفيرية، وقال ابن المديني: كان عكرمة يرى رأي نجدة، وقد وثقه جماعة، واحتجوا به"(من تكلم فيه:١٣٦).

وقد أورد الذهبي أقوال الأئمة في تعديل عكرمة، فقال:" قال أبو بكر المروذي: قلت لأحمد: يحتج بحديث عكرمة؟ قال: نعم، يحتج به"، ثم قال:" وروى: جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، عن يحيى بن معين، قال: إذا رأيت إنسانا يقع في عكرمة، وفي حماد بن سلمة، فاتهمه على الإسلام، قلت: هذا محمول على الوقوع فيهما بهوى وحيف في وزنهما، أما من نقل ما قيل في جرحهما وتعديلهما على الإنصاف، فقد أصاب، نعم، إنما قال يحيى هذا في معرض رواية حديث خاص في رؤية الله تعالى في المنام، وهو حديث يستنكر، وقد جمع ابن مندة فيه جزءا، سماه: (صحة حديث عكرمة)، وقال يعقوب بن شيبة: سمعت عليا يقول: لم يكن في موالي ابن عباس أغزر من عكرمة.
كان عكرمة من أهل العلم، قد روى عنه: الشعبي، وإبراهيم، وجابر أبو الشعثاء، وعطاء، ومجاهد، وقال أحمد العجلي: مكي، تابعي، ثقة، بريء مما يرميه به الناس من الحرورية -يعني: من رأيهم-، وقال البخاري: ليس أحد من أصحابنا إلا وهو يحتج بعكرمة، وقال النسائي: ثقة"، ثم قال:" قال الحافظ ابن عدي في (كامله) : وعكرمة لم أخرج هنا من حديثه شيئا؛ لأن الثقات إذا رووا عنه، فهو مستقيم الحديث، إلا أن يروي عنه ضعيف، فيكون قد أتي من قبل الضعيف، لا من قبله، ولم يمتنع الأئمة من الرواية عنه، وأصحاب الصحاح أدخلوا أحاديثه إذا روى عنه ثقة في صحاحهم، وهو أشهر من أن أحتاج أن أخرج له شيئا من حديثه، وهو لا بأس به"، حتى ختم الذهبي ترجمته بقوله:" فالذين أهدروه كبار، والذين احتجوا به كبار، والله أعلم بالصواب"(السير ٥/١٢-٣٤).

٥- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب:

قال ابن حجر:" **رمي بالقدر، ولم يثبت عنه**، بل نفى ذلك عنه مصعب الزبيري وغيره، وكان أحمد يعظمه جدا حتى قدمه في الورع على مالك"(هدى الساري:٤٤٠).

قال الذهبي:" قال أحمد بن حنبل: كان يشبه بسعيد بن المسيب، فقيل لأحمد: خلف مثله؟ قال: لا، ثم قال: كان أفضل من مالك، إلا أن مالكا رحمه الله أشد تنقية للرجال منه، قلت: وهو أقدم لقيا للكبار من مالك، ولكن مالكا أوسع دائرة في العلم، والفتيا، والحديث، والإتقان منه بكثير". ثم ذكر ما رمي به من البدعة، فقال:" وكان من أورع الناس وأودعهم، ورمي بالقدر، وما كان قدريا، لقد كان يتقي قولهم ويعيبه، ولكنه كان رجلا كريما، يجلس إليه كل أحد ويغشاه، فلا يطرده، ولا يقول له شيئا، وإن مرض، عاده، فكانوا يتهمونه بالقدر لهذا وشبهه، قلت: كان حقه أن يكفهر في وجوههم، ولعله كان حسن الظن بالناس".

وقال أيضاً:" قال أحمد بن علي الأبار: سألت مصعبا عن ابن أبي ذئب، فقال: معاذ الله أن يكون قدريا، إنما كان في زمن المهدي قد أخذوا أهل القدر، وضربوهم، ونفوهم، فجاء منهم قوم إلى ابن أبي ذئب، فجلسوا إليه، واعتصموا به من الضرب، فقيل: هو قدري لأجل ذلك، لقد حدثني من أثق به: ما تكلم فيه قط"(انظر ترجمته في السير ١٣٩/٧-١٤٩).

٦- محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي أبو عبد الرحمن الضبي:

قال ابن حجر:"من شيوخ أحمد، وله تصانيف، وثقه العجلي، وابن معين، وقال أحمد: كان شيعيا حسن الحديث، وقال أبو زرعة: صدوق من أهل العلم، وقال النسائي: لا بأس به، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقا كثير الحديث شيعيا، وبعضهم لا يحتج به، قلت: **إنما توقف فيه من توقف لتشيعه، وقد قال أحمد بن علي الأبار: حدثنا أبو هاشم سمعت ابن فضيل، يقول: رحم الله عثمان، ولا رحم الله من لا يترحم عليه، قال: ورأيت عليه آثار أهل السنة والجماعة، رحمه الله،** احتج به الجماعة"(هدى الساري:٤٤١).

وعدد الذهبي من حدث عنه، ثم قال:" وعدد كثير، وجم غفير، على تشيع كان فيه، إلا أنه كان من علماء الحديث، والكمال عزيز"اهـ

وفي هذا دلالة على أنه لا يرجى لأحد أن يسلم من الطعن، وقلَّ أن تجد من سلم من الزلل، ولو اعتمدنا السلامة بالكلية، ما وصلت كثير من السنن والآثار، والله المستعان.

قال الذهبي:"وقال أبو داود السجستاني: كان شيعيا، متحرقا، قلت: تحرقه على من حارب أو نازع الأمر عليا رضي الله عنه، وهو معظم للشيخين رضي الله عنهما".

وأورد الذهبي شاهد بغضه لعثمان رضي الله عنه، فقال:" قال يحيى الحماني: سمعت فضيلا أو حدثت عنه، قال: ضربت ابني البارحة إلى الصباح أن يترحم على عثمان رضي الله عنه فأبى علي"(ترجمته في السير ١٧٣/٩-١٧٥).

لكن فيه يحيى الحماني، وهو حافظ متهم بسرقة الحديث، وفيه إبهام من حدثه، وهو يشك فيمن تلقى منه الأثر، وهو معارض بما ذكره ابن حجر من ترحمه على عثمان رضي الله عنه.

٧- الفضل بن دكين أبو نعيم الكوفي:

قال ابن حجر:" بعض الناس تكلم فيه بسبب التشيع، ومع ذلك فصح أنه قال: **ما كتبت علي الحفظة أني سببت معاوية**، احتج به الجماعة"(هدى الساري:٤٣٤).

وقال الذهبي:" حافظ حجة إلا أنه يتشيع من غير غلو ولا سب"(الميزان ٣٥٠/٣).

وكان يقول:" وكان في أبي نعيم تشيع خفيف"(السير ١٥١/١٠).

وكان أبو نعيم ممن ثبت في محنة خلق القرآن، قال الذهبي:" قال أبو العباس السراج: عن الكديمي، قال: لما دخل أبو نعيم على الوالي ليمتحنه، وثم يونس، وأبو غسان، وغيرهما، فأول من امتحن فلان، فأجاب، ثم عطف على أبي نعيم، فقال: قد أجاب هذا، فما تقول؟ فقال: والله ما زلت أتهم جده بالزندقة، ولقد أخبرني يونس بن بكير أنه سمع جده يقول: لا بأس أن يرمي الجمرة بالقوارير، أدركت الكوفة وبها أكثر من سبع مائة شيخ، الأعمش فمن دونه يقولون: القرآن كلام الله، وعنقي أهون من زري هذا، فقام إليه أحمد بن يونس، فقبل رأسه، وكان بينهما شحناء، وقال: جزاك الله من شيخ خيرا".(ترجمته في السير ١٤٢/١٠-١٥٧).

كل هذا وهو إمام ثقة كبير، وحديثه في الكتب، فلا معدل عنه، والله أعلم.

٣- الاعتماد على صدق الراوي، وإن كان مبتدعاً:

قد لا تؤثر البدعة في صدق الراوي، فلا تحمله على الكذب، ويكون معروفاً بالعبادة والاجتهاد في الطاعة، ومثل هذا لا يكذب، بل قد يظن به أنه ما ابتدع إلا عن تأويل غير سليم، ولم يكن من المعاندين للشرائع، وسيظهر هذا الأمر من الأمثلة:

١- ثور بن زيد الديلي مولاهم المدني:

قال ابن حجر:"شيخ مالك، وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وغيرهم، وقال ابن عبد البر: صدوق لم يتهمه أحد، وكان ينسب إلى رأي الخوارج، والقول بالقدر، ولم يكن يدعو إلى شيء من ذلك، وفي الميزان للذهبي أتهمه ابن البرقي بالقدر، ولعله شبه عليه بثور بن يزيد، يعني الذي بعده، قلت: لم يتهمه ابن البرقي، ولم يشتبه عليه، وإنما حكى عن مالك أنه سئل: كيف رويت عن داود بن الحصين، وثور بن زيد، وذكر غيرهما، وكانوا يرون القدر؟ فقال: **كانوا لأن يخروا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا**، احتج به الجماعة"(هدى الساري:٣٩٤).

وذلك أن وقوع مثل هؤلاء الأئمة في البدعة؛ إنما يكون عن شبهة عرضت لهم، وحادت بهم عن جادة الطريق، ولكن هم أهل ثقة، وورع، وصدق، ولا يكذبون على أحد من أهل العلم، وأما الداعية، فقد يكذب ترويجاً لبدعته، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

٢- ثور بن يزيد الحمصي أبو خالد:

قال ابن حجر:"اتفقوا على تثبته في الحديث، مع قوله بالقدر، قال دحيم: ما رأيت أحدا يشك أنه قدري، وقال يحيى القطان: ما رأيت شاميا أثبت منه، وكان الأوزاعي، وابن المبارك، وغيرهما، ينهون عن الكتابة عنه، وكان الثوري يقول: خذوا عنه واتقوا لا ينطحكم بقرنيه، يحذرهم من رأيه، وقدم المدينة فنهى مالك عن مجالسته، وكان يرمي بالنصب أيضا، **وقال يحيى بن معين: كان يجالس قوما ينالون من علي، لكنه هو كان لا يسب،** قلت: احتج به الجماعة"(هدى الساري:٣٩٤).

قال الذهبي:" حافظ ثبت إلا أنه قدري فج فلذا تركه مسلم"(من تكلم فيه:٥٦).

وقد ذكر المزي فيه النصب، فقال:" وكان جد ثور بن يزيد قد شهد صفين مع معاوية، وقتل يومئذ، وكان ثور إذا ذكر عليا قال: لا أحب رجلا قتل جدي"(تهذيب الكمال ٤٢١/٤).

ومع ذلك فقد تسامح كثير من الأئمة فيه، وأخذوا عنه لثقته في الحديث، قال المزي:" قال أبو داود السنجي، عن عبد الرزاق: سمعت سفيان يسأل عن ثور بن يزيد؟ فقال: خذوا عنه، واحذروا قرنيه، ثم أخذ الثوري بيد ثور، فأدخله حانوتا، وأغلق عليه الباب، ثم خلا به، ثم قال الثوري بعد ذلك لرجل قد رأى عليه صوفا: ارم بهذا عنك، فإنه بدعة، فقال له الرجل: ودخولك مع ثور الحانوت وإغلاقك عليك وعليه الباب بدعة!"(التهذيب ٤٢٤/٤).

وجاء عن آخرين إتقاء حديثهم لأجل البدع، قال المزي:" لقي ثور الأوزاعي فمد إليه ثور يده، فأبى الأوزاعي أن يمد يده إليه، وقال: يا ثور لو كانت الدنيا، كانت المقاربة، ولكنه الدين! يقول: لأنه كان قدريا.

وقال أبو مسهر: حدثنا أبو مسلم الفزاري، قال: ما سمعت الأوزاعي يقول في أحد من الناس إلا في ثور بن يزيد ومحمد بن إسحاق، قال: وقلت له يا أبا عمرو حدثنا ثور بن يزيد، قال: فغضب علي غضبة ما رأيت مثلها، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: **"ستة لعنتهم فلعنهم الله وكل نبي مجاب: الزائد في كتاب الله، والمكذب بقدر الله"** ثور بن يزيد، أحدهم تأخذ دينك عنه؟ وأما محمد بن إسحاق فكان يرى الاعتزال، قال: فجئت إلى كتابي الذي سمعته من ثور ومحمد بن إسحاق فألقيته في التنور"(التهذيب ٤٢٥/٤).

ومع ذلك فلعله ليس بقدري، قال المزي:" قال أبو القاسم: وقد روي عنه إنه تبرأ من القول بالقدر، وقال أبو زرعة الدمشقي عن منبه بن عثمان: قال رجل لثور بن يزيد: يا قدري، قال: لئن كنت كما قلت إني لرجل سوء، وإن كنت على خلاف ما قلت إنك لفي حل"(التهذيب ٤٢٥/٤).

وروي عنه براءته من سب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وذلك ما رواه المزي عن ابن معين:" أزهر الحرازي، وأسد بن وداعة وجماعة كانوا يجلسون ويسبون علي بن أبي طالب، وكان ثور بن يزيد لا يسب عليا، فإذا لم يسب جروا برجله"(التهذيب ٤٢٧/٤).

فمثل هذا جاز قنطرة البخاري الصعبة الكئود، والله المستعان.

٣- زكريا بن إسحاق المكي:

قال ابن حجر:"وثقه أبوزرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وأبو داود، وابن البرقي، وابن سعد، وقال يحيى بن معين: كان يرى القدر، أخبرنا روح بن عبادة، قال: **رأيت مناديا ينادي بمكة أن الأمير نهى عن مجالسة زكريا لأجل القدر**، قلت احتج به الجماعة"(هدى الساري:٤٠٢-٤٠٣).

قال مغلطاي:" قال الساجي: ثنا أحمد بن محمد قال: سمعت يحيى بن معين يقول: كان محمد بن مسلم الطائفي يرى القدر، وكان زكريا بن إسحاق يرى القدر، وكان المشهور به: ابن أبي نجيح، وكان الزنجي يرى القدر، وكان القداح يرى القدر، ويقال: إن سيفا كان يرى القدر، **وكان أخبثهم قولا: زكريا بن إسحاق**، قال يحيى: وثنا روح بن عبادة قال: سمعت مناديا على الحجر يقول: إن الأمير أمر ألا يبايع زكريا بن إسحاق، ولا يجالس، فمن فعل ذلك حلت به العقوبة؛ لموضع القدر"(الإكمال ٦٤/٥).

ومع ثبوت البدعة عنه، إلا أن الأئمة قبلوا حديثه، لكونه ثقة في نفسه، والله أعلم

٤- عبد الله بن أبي نجيح المكي:

قال ابن حجر:"وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: إنما يقال فيه من أجل القدر، وهو صالح الحديث، **وقال أحمد بن حنبل: هو وأصحابه قدرية**، وقال العجلي: ثقة كان يرى القدر"(هدى الساري:٤١٦).

قال الذهبي:" وقال العقيلي: حدثنا آدم بن موسى، سمعت البخاري قال: عبد الله بن أبي نجيح كان يتهم بالاعتزال والقدر، وقال ابن المديني: **كان يرى الاعتزال**، وقال أحمد: أفسدوه بأخرة، وكان جالس عمرو بن عبيد، وقال علي: سمعت **القطان يقول: كان ابن أبي نجيح من رءوس الدعاة**، وقال ابن المديني أيضا: أما الحديث فهو فيه ثقة، وأما الرأى فكان قدريا معتزليا، وقد ذكره الجوزجاني فيمن رمى بالقدر، هو وزكريا بن إسحاق، وشبل بن عباد، وابن أبي ذئب، وسيف بن سليمان، قلت: في هؤلاء ثقات، وما ثبت عنهم القدر أو لعلهم تابوا"(٥١٥/٢).

وفي حاشية السير للذهبي كلام مفيد تعليقاً على كونه من الدعاة:" جاء في " تاريخ الثقات " لابن حبان، في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي ما نصه: " ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن، إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها، أن الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره "، وفي قوله: فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره نظر، فقد احتج البخاري بعمران بن حطان، وهو من دعاة الشراة، وبعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني وكان داعية إلى الارجاء، **فالحق في هذه المسألة قبول رواية كل من كان من أهل القبلة يصلي بصلاتنا، ويؤمن بما جاء به رسولنا مطلقا إذا كان صادقا، ضابطا لما يرويه، غير مستحل للكذب، فإن من كان كذلك لا يمكن أن يبتدع بدعة إلا وهو متأول فيها، مستند في القول بها إلى كتاب الله أو**

إلى سنة رسوله بتأول رآه باجتهاده، وكل مجتهد مأجور وإن أخطأ، لكن هذا مقيد بما إذا لم ينكر أمرا متواترا من الشرع، معلوما من الدين بالضرورة"(السير ١٢٦/٦).

وهذا هو ظاهر عمل كثير من الأئمة، لا سيما البخاري في الصحيح، ولكنه يحتاط لذلك، ويخرج أحاديثهم مشفوعة بروايات أخرى في المتابعات والشواهد، أو يخرج لهم مقرونين، أو بنحو ما نبين في هذا الكتاب، والله المستعان.

٥- عوف بن أبي جميلة الأعرابي البصري أبو سهل الهجري:

قال ابن حجر:"من صغار التابعين، وثقه أحمد، وابن معين، وقال النسائي: ثقة ثبت، وقال محمد بن عبد الله الأنصاري: كان من أثبتهم جميعا، ولكنه كان قدريا، وقال ابن المبارك: **كان قدريا وكان شيعيا**، قلت: احتج به الجماعة، وقال مسلم في مقدمة صحيحه: وإذا قارنت بين الأقران كابن عون وأيوب مع عوف بن أبي جميلة وأشعث الحمراني، وهما صاحبا الحسن وابن سيرين، كما أن ابن عون وأيوب صاحباهما، كان البون بينهما وبين هذين بعيدا في كمال الفضل وصحة النقل، **وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة** انتهى"(هدى الساري:٤٣٣).

قال الذهبي:" ثقة كبير قال بندار كان قدريا رافضيا شيطانا"(من تكلم فيه:١٤٩).

وقال أيضاً:" قال القطان: سمعت عوفا، وحدث بحديث الصادق المصدوق، فقال: كذب عبد الله، سمعها بندار وغيره منه"(السير ٣٨٤/٦).

إن ثبت عنه هذا، فويل له، يكذب ابن مسعود الحبر الجليل صاحب رسول الله ﷺ، والذي كان شراك نعله بأمة من مثل عوف، وإنما كذبه لأن الحديث عمدة في باب إثبات القدر السابق، والله المستعان.

وقال الذهبي أيضاً:"قال ابن المبارك: ما رضي عوف ببدعة حتى كان فيه بدعتان:قدري شيعي".

وإنما يخرج البخاري لأمثال هؤلاء؛ لأنهم كما قال مسلم: غير مدفوعين عن صدق وأمانة، والله أعلم.

٤- تخريج حديث المبتدع لكونه غير داعية:

اشترط العلماء لقبول حديث المبتدع ألا يكون داعية إلى بدعته، وذلك حتى لا يحرف النصوص لتوافق بدعته، قال ابن حجر:" وقيل: يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته؛ لأن تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه، وهذا في الأصح، وأغرب ابن حبان، فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل.

نعم؛ الأكثر على قبول غير الداعية؛ إلا إن روى ما يقوي بدعته، فيرد على المذهب المختار، وبه صرح الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ أبي داود، والنسائي في كتابه "معرفة الرجال" ، فقال في وصف الرواة: "ومنهم زائغ عن الحق - أي: عن السنة - صادق اللهجة، فليس فيه حيلة؛ إلا أن يؤخذ من حديثه

غير ما لا يكون منكرا إذا لم يقو به بدعته" اهـ، وما قاله متجه؛ لأن العلة التي لها رد حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع، ولو لم يكن داعية، والله أعلم"(نزهة النظر: ١٠٣-١٠٤، ت.عتر).

وقال الذهبي رحمه الله في هذه المسألة:" قال الحافظ محمد بن البرقي: قلت ليحيى بن معين: أرأيت من يرمى بالقدر، يكتب حديثه؟ قال: نعم، قد كان قتادة، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الوارث - وذكر جماعة - يقولون بالقدر، وهم ثقات، يكتب حديثهم، ما لم يدعوا إلى شيء.

قلت: هذه مسألة كبيرة، وهي: القدري، والمعتزلي، والجهمي، والرافضي، إذا علم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعيا إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه، وترددوا في الداعية، هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثير من الحفاظ إلى تجنب حديثه، وهجرانه، وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه، وكان داعية، ووجدنا عنده سنة تفرد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة؟

فجميع تصرفات أئمة الحديث، تؤذن بأن المبتدع إذا لم تبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تبح دمه، فإن قبول ما رواه سائغ.

وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها: أن من دخل في بدعة، ولم يعد من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يقبل حديثه، كما مثل الحافظ أبو زكريا بأولئك المذكورين، وحديثهم في كتب الإسلام لصدقهم وحفظهم"(سير أعلام النبلاء ١٥٣/٧-١٥٤).

ومن الأمثلة على ذلك:

١- خالد بن مخلد القطواني الكوفي أبو الهيثم:

قال ابن حجر:"من كبار شيوخ البخاري، روى عنه، وروى عن واحد عنه، قال العجلي: ثقة فيه تشيع، وقال ابن سعد: كان متشيعا مفرطا، وقال صالح جزرة: ثقة إلا أنه كان متهما بالغلو في التشيع... قلت: أما التشيع **فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء؛ لا يضره، لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه**"(هدى الساري:٤٠٠).

وقال الذهبي:" شيخ البخاري، شيعي صدوق، قال أحمد بن حنبل: له مناكير، وساق ابن عدي له عشرة أحاديث منكرة"(من تكلم فيه:٧٤).

وقال في تهذيبه:" وقال ابن عدي بعد أن ساق له أحاديث: لم أجد في حديثه أنكر مما ذكرته، ولعلها توهم منه، أو حملا على حفظه، وقال ابن سعد: كان متشيعا منكر الحديث، مفرطا في التشيع، وكتبوا عنه للضرورة، وقال العجلي: ثقة فيه قليل تشيع، وكان كثير الحديث، وقال صالح بن محمد جزرة: ثقة في الحديث إلا أنه كان متهما بالغلو، وقال الجوزجاني: كان شتاما معلنا لسوء مذهبه، وقال الأعين: قلت له: عندك أحاديث في مناقب الصحابة، قال: قل في المثالب أو المثاقب، يعني بالمثلثة لا بالنون، وحكى أبو الوليد الباجي في رجال البخاري عن أبي حاتم: أنه قال لخالد بن مخلد أحاديث مناكير، ويكتب حديثه، وفي الميزان للذهبي، قال أبو أحمد: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال الأزدي: في حديثه بعض المناكير، **وهو عندنا في عداد أهل الصدق**"(تهذيب التهذيب ١١٧/٣-١١٨).

٢- داود بن الحصين المدني:

قال ابن حجر:"وثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي، وابن إسحاق، وأحمد بن صالح المصري، والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، لولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه، وقال الجوزجاني: لا يحمدون حديثه، وقال الساجي: منكر الحديث، **متهم برأي الخوارج، وقال ابن حبان: لم يكن داعية**"(هدى الساري:٤٠١).

قال الذهبي:" وقال ابن حبان في الثقات: كان يذهب مذهب الشراة، ولم يكن داعية"(ميزان الاعتدال٥/٢).

والشراة هم الخوارج الذين يقولون شرينا أنفسنا لطاعة الله تعالى، مستمد من قوله تعالى(ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله والله رؤوف بالعباد)"البقرة:٢٠٧".

وقال المزي:" وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" وقال: كان يذهب مذهب الشراة، **وكل من ترك حديثه على الإطلاق وهم، لأنه لم يكن داعية إلا مذهبه**، والدعاة يجب مجانبة رواياتهم على الأحوال، **فأما من انتحل بدعة، فلم يدعه إليها، وكان متقيا، كان جائز الشهادة محتجا بروايته**، فإن وجب ترك حديثه وجب ترك حديث عكرمة، لأنه كان يرى مذهب الشراة مثله"(تهذيب الكمال ٣٨١/٨) .

وقال الذهبي أيضاً:" ثقة مشهور، له غرائب تستنكر، قال ابن المديني: ما روي عن عكرمة فمنكر، وقال أبو حاتم: لولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه، وقال ابن عيينة: كنا نتقي حديثه، وقال أبو زرعة الرازي: لين"(من تكلم فيه:٧٦).

وقال مغلطاي:" ذكر البرقي في «باب من تكلم فيه من الثقات لمذهبه ممن كان يرمى منهم بالقدر»: داود بن حصين، وثور بن زيد، وصالح بن كيسان. يقال: إنهم جلسوا إلى غيلان القدري ليلة، فأنكر عليهم أهل المدينة، ولم يكونوا يدعون إلى ذلك، روى أنه سئل مالك فقيل له: كيف رويت عن داود وثور وآخرين كانوا يرمون بالقدر؟ فقال: إنهم كانوا لئن يخروا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة، وسئل عبد الرحمن بن الحكم عنه، فقال: كانوا يضعفونه، وقال المعيطي لخلف المخزومي، ويحيى بن معين، وأبي خيثمة، وهم قعود: كان مالك بن أنس يتكلم في سعد بن إبراهيم سيد من سادات قريش، ويروي عن داود بن حصين، وثور الديلي خارجيين خبيثين، قال: فما تكلم أحد منهم بشيء"(الإكمال ٢٤٤/٤-٢٤٥).

فهذا يدل على قبول العلماء لحديث المبتدع غير الداعية الصادق، والله أعلم.

٣-عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج:

قال ابن حجر:" وثقه ابن معين، وعلي بن المديني، وأبو داود، والعجلي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والأئمة كلهم، لكن قال العجلي، وابن خراش، وغير واحد أنه **كان يرى القدر، زاد أبو داود: لكنه كان لا يتكلم فيه**"(هدى الساري:٤١٥).

قال الخطيب:" قال علي بن المديني: من ذكر محاسن عمرو بن عبيد ورفعه، لا تسأل عنه، يعني أبا معمر، لقد قال: ذاك كان أعلى من هؤلاء، فوضعه ذاك، يعني أنهم أطروا عمرو بن عبيد، قال علي: لا تحدثوا عن أبي معمر، ولا نعمى عين"(تاريخ بغداد ٢٠١/١١).

قال المزي:"عن يحيى بن معين:ثقة نبيل عاقل"(تهذيب الكمال ٣٥٤/١٥).

واختار البخاري الرواية عنه؛ لأنه كان أثبت من عبد الصمد بن عبد الوارث في أبيه، وقد اشتهى ابن المديني نفسه أن يكتب كتب عبد الوارث عن ابي معمر، وذلك لقوته من حيث الضبط وصحة كتابه، والله أعلم(يراجع تهذيب الكمال للفائدة).

٤- عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري السامي:

قال ابن حجر:"وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، والعجلي، وابن نمير، وغيرهم، وكان ممن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه، وقال أحمد بن حنبل: كان يرمى بالقدر، وقال ابن حبان في الثقات: **كان متقنا، وكان لا يدعو إلى القدر**، وقال محمد بن سعد: لم يكن بالقوي، قلت: هذا جرح مردود غير مبين، ولعله بسبب القدر، وقد احتج به الأئمة كلهم"(هدى الساري:٤١٦).

وقال الذهبي:" صدوق رمي بالقدر وقال ابن سعد لم يكن بالقوي"(من تكلم فيه:١١٤).

وقال الذهبي، وهو يرد على من يضعفه:" وأما ابن سعد، فقال: لم يكن بالقوي، قلت: بل هو صدوق، قوي الحديث، لكنه رمي بالقدر، فالله أعلم، توفي: في شعبان، سنة تسع وثمانين ومائة، وله نحو من سبعين سنة، وقال بندار: والله ما كان عبد الأعلى بن عبد الأعلى يدري أي طرفيه أطول، أو أي رجليه أطول، قلت: تقرر الحال أن حديثه من قسم الصحيح، نعم، ما هو في القوة في رتبة يحيى القطان، وغندر"(٢٤٣/٩).

٥- هشام بن أبي عبد الله الدستوائي:

قال ابن حجر:" أحد الأثبات مجمع على ثقته وإتقانه... وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث، **إلا أنه كان يرى القدر ولا يدعو إليه**، قلت: احتج به الأئمة"(هدى الساري:٤٤٨).

قال المزي:" قال عمرو بن علي، عن يزيد بن زريع: سمعت أيوب السختياني قبل الطاعون يأمرنا بهشام بن أبي عبد الله، وقال عبدان بن عثمان، عن يزيد بن زريع: كان أيوب يحث على هشام الدستوائي والأخذ عنه، وقال هدبة بن خالد، عن أخيه أمية بن خالد: سمعت شعبة بن الحجاج يقول: ما من الناس أحد أقول إنه طلب الحديث يريد به الله عزوجل إلا هشام صاحب الدستوائي، وكان يقول: ليتنا ننجو من هذا الحديث كفافا لا لنا ولا علينا. قال شعبة: فإذا كان هشام يقول هذا فكيف نحن!؟ وقال محمد بن عمار بن الحارث الرازي، عن علي بن الجعد: سمعت شعبة يقول: كان هشام الدستوائي أحفظ مني عن قتادة، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: قال شعبة: هشام الدستوائي أعلم بحديث قتادة مني، وأكثر مجالسة له مني، وقال عبد الرحمن بن الحكم بن

بشير بن سلمان، عن معلى بن منصور: سألت ابن علية عن حفاظ أهل البصرة، فذكر هشاما الدستوائي، زاد غيره: ثم سعيد بن أبي عروبة، وقال أبو هشام الرفاعي، عن وكيع: حدثنا هشام الدستوائي وكان ثبتا، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين أيضا: كان يحيى بن سعيد إذا سمع الحديث من هشام الدستوائي لا يبالي أن لا يسمعه من غيره، وقال أبو حاتم، عن أبي غسان التستري يوسف بن موسى: سمعت أبا داود يقول: كان هشام الدستوائي أمير المؤمنين في الحديث، وقال أبو حاتم أيضا: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا هشام الدستوائي وأثنى عليه خيرا، قال: وما رأيت أبا نعيم يحث على أحد إلا على هشام الدستوائي، وقال أبو حاتم أيضا : سألت أحمد بن حنبل عن الأوزاعي، والدستوائي: أيهما أثبت في يحيى بن أبي كثير؟ قال: الدستوائي، لا تسأل عنه أحدا، ما أرى الناس يروون عن أحد أثبت منه، مثله عسى، وأما أثبت منه فلا، وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: أكبر من في يحيى بن أبي كثير من أهل البصرة هشام الدستوائي، وقال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: هشام الدستوائي أكبر من شيبان؟ قال: أجل، هشام أرفع"(ترجمته في تهذيب الكمال ٣٠/٢١٥-٢٢٣).

أفبعد مثل هذا الثناء من جلّة المحدثين والحفاظ، يترك حديث هشام لكونه كان يقول بالقدر ولا يدعو إليه؟!

وقد ذكر الذهبي أنه قد قيل أنه قد رجع عن القدر(انظر ميزان الاعتدال ٤/٣٠٠).

٥- الوليد بن كثير المخزومي أبو محمد المدني:

قال ابن حجر:" وثقه إبراهيم بن سعد، وابن معين، وأبو داود، وقال ابن سعد: ليس بذاك، وقال الساجي: قد كان ثقة ثبتا يحتج بحديثه لم يضعفه أحد، إنما عابوا عليه الرأي، وقال الآجري عن أبي داود: ثقة، إلا أنه إباضي، قلت: الإباضية فرقة من الخوارج، ليست مقالتهم شديدة الفحش، **ولم يكن الوليد داعية**، والله أعلم"(هدى الساري:٤٥٠).

وقال الذهبي:" صدوق، لكنه قدري إباضي، خرَّجا له"(من تكلم فيه:١٩١).

وأما الإباضية: فهم أتباع جابر بن زيد الأزدي أحد أصحاب ابن عباس، ولكنهم نسبوا إلى زعيمهم عبد الله بن إباض، وهو تابعي له مواقف مشهورة مع الأمراء، وقد كانت عمان مقرهم؛ لوعورتة مسالكها ودروبها، فقد فر إليها بعض الخوارج بعد معركة النهروان، والإباضية كسائر الخوارج يجلّون الخليفتين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، ويقعون فيمن بعدهما من الصحابة، وفي باب الصفات هم كالأشاعرة في استعمال التأويل، ووافقوا المعتزلة في نفي رؤية الله تعالى، وقولهم أن القرآن مخلوق، وفي الواقع هذا حقيقة قول الأشاعرة أيضاً، ووافقوا أهل السنة في مسألة القدر، ولكنهم أنكروا الميزان والصراط، وجعلوا الشفاعة للمتقين فقط، لا لعصاة الموحدين معهم، وهم يقولون بكفر مرتكب الكبيرة كسائر الخوارج(يراجع كتاب أصول وتاريخ الفرق:٨٨-٩٤، لشيخنا مصطفى محمد مصطفى).

فلا أدري بعد هذا، كيف لا تكون مقالتهم شديدة الفحش؟!

لكن هذا لا يؤثر في قبول حديثه، ما لم يكن غير ثقة، أو حدث بما يقوي بدعته، أو كان داعية إليها، كما مر معنا، والله الموفق.

٦- يحيى بن حمزة الحضرمي:

قال ابن حجر:"وثقه أحمد، وابن معين، وأبو داود، **ونسبوه إلى القول بالقدر، ومع ذلك فكأنه لم يكن داعية،** واحتج به الجماعة"(هدى الساري:٤٥١).

قال الذهبي:" وقال مروان الطاطري: استعمل المنصور سنة ثلاث وخمسين لما قدم دمشق على القضاء يحيى بن حمزة، وقال: يا شاب، أرى أهل بلدك قد أجمعوا عليك، فإياك والهدية"، ثم قال:" قلت: دام على القضاء ثلاثين عاما، وكان ثبتا في الحديث، وإن كان يميل إلى القدر، فلم يكن داعية"(السير ٣٥٤/٨).

٥- تخريج حديث المبتدع فيما لا يقوي بدعته:

وذلك لأن فيه من المحظور أن يكون قد مال به الهوى ليؤيد بدعته بهذا المنقول، فإنه قد يسمع النقل، فيرويه بالمعنى الذي استقر في ذهنه من تأييد البدعة، وهو لا يقصد الكذب، ولكن يفهم المرء على ما يعتقد،وفيه أيضاً ترويج لبدعته؛ فيتأثر به طلبة العلم وقراء الحديث، فلذلك عمد الأئمة إلى اتقاء ما يقوي بدعته:

ومن الأمثلة على ذلك:

١- سلَّام بن مسكين الأزدي أبو روح البصري:

قال ابن حجر:"أحد الأثبات، وثقه الأئمة، وقال أبو داود: كان يذهب إلى القدر، واحتج به الجماعة سوى الترمذي، **وليس له في البخاري سوى حديثين، أحدهما في الطب، والآخر في الأدب**"(هدى الساري:٤٠٨).

فالحديث الأول: حديث شرب أبوال الإبل، وهو حديث العرانيين(صحيح البخاري:٥٦٨٥).

والثاني: حديث أنس رضي الله عنه، وأنه خدم النبي ﷺ عشر سنين، فما قال له أف، ولا لشيء لم يصنعه، ألا صنعت(صحيح البخاري:٦٠٣٨).

وكلاهما من حديث ثابت عن أنس رضي الله عنه، فليس فيهما تعلق بشيء من بدعة القدر.

٢- سيف بن سليمان المخزومي المكي:

قال ابن حجر:"أحد الأثبات، قال ابن المديني عن يحيى القطان: كان عندنا ثبتا، وقال أبو داود: ثقة يرمي بالقدر، وقال النسائي: ثقة ثبت، وقال زكريا الساجي: أجمعوا على أنه صدوق ثقة، غير أنه اتهم بالقدر، **قلت له في البخاري أحاديث: أحدها في الأطعمة، حديث حذيفة في آنية الذهب، بمتابعة الحكم وابن عون وغيرهما، عن مجاهد عن بن أبي ليلى عنه، ثانيها في الحج، حديث في القيام على البدن، بمتابعة ابن أبي نجيح وغيره عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عنه، ثالثها في الحج أيضا، حديث كعب بن عجرة في الفدية، بمتابعة حميد بن قيس وغير واحد عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عنه، رابعها في الصلاة، وفي التهجد حديث ابن عمر عن بلال في صلاة النبي ﷺ، أخرجه من حديثه عن مجاهد عنه**"(هدى الساري:٤٠٨-٤٠٩).

٣- عبد الله بن أبي لبيد المدني أبو المغيرة:

قال ابن حجر:"وثقه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وقال الدراوردي: كان يرمي بالقدر، فلم يصل عليه صفوان بن سليم لما أن مات، وقال ابن سعد: كان من العباد، وكان يقول بالقدر، وقال العقيلي: يخالف في بعض حديثه، قلت: **ليس له في البخاري سوى حديث واحد في الصيام، بمتابعة محمد بن عمرو وسليمان الأحول، ثلاثتهم عن أبي سلمة عن أبي سعيد في الاعتكاف،** وروى له الباقون سوى الترمذي"(هدى الساري:٤١٦).

٤- عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي:

قال ابن حجر:"التابعي المشهور، وثقه أحمد، والنسائي، والعجلي، والدارقطني، إلا أنه قال: كان يغلو في التشيع، وكذا قال ابن معين، وقال أبو حاتم: صدوق، وكان إمام مسجد الشيعة، وقاضيهم، وقال الجوزجاني: مائل عن القصد، وقال عفان عن شعبة: كان من الرفاعين، قلت: احتج به الجماعة، **وما أخرج له في الصحيح شيء مما يقوي بدعته**"(هدى الساري:٤٢٤-٤٢٥).

لكن أخرج له البخاري في باب المدينة تنفي الخبث، فقال:" حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا شعبة، عن عدي بن ثابت، عن عبد الله بن يزيد، قال: سمعت زيد بن ثابت رضي الله عنه، يقول: لما خرج النبي ﷺ إلى أحد رجع ناس من أصحابه، فقالت فرقة: نقتلهم، وقالت فرقة: لا نقتلهم، فنزلت {فما لكم في المنافقين فئتين} [النساء: ٨٨]، وقال النبي ﷺ:"**إنها تنفي الرجال كما تنفي النار خبث الحديد**""(صحيح البخاري:١٨٨٤).

وأخرجه أيضاً في باب غزوة أحد، قال:" حدثنا أبو الوليد، حدثنا شعبة، عن عدي بن ثابت، سمعت عبد الله بن يزيد، يحدث عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، قال: لما خرج النبي ﷺ إلى أحد، رجع ناس ممن خرج معه، وكان أصحاب النبي ﷺ فرقتين: فرقة تقول: نقاتلهم، وفرقة تقول: لا نقاتلهم، فنزلت {فما لكم في المنافقين

فئتين والله أركسهم بما كسبوا} [النساء: ٨٨] وقال:"**إنها طيبة، تنفي الذنوب، كما تنفي النار خبث الفضة**""(صحيح البخاري:٤٠٥٠)، وأخرجه أيضاً في باب فما لكم في المنافقين فئتين(٤٥٨٩).

فقد يظن بعضهم أن هذا فيه شيء من الحط من أصحاب رسول الله ﷺ بقوله (رجع ناس من أصحابه) وهذا لا شيء فيه؛ فإنه قد اشتهر في كتب السيرة والتاريخ أن الراجعين هم عبد الله بن أبي ابن سلول وأصحابه، وهم في ظاهر الأمر من أصحاب النبي ﷺ، حتى أن النبي ﷺ، قال في المنافقين لما قيل له في ابن سلول:"لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه"، وليس المراد (برجع) هنا الذين فروا من المعركة، وفيهم عثمان رضي الله عنه، بقرينة قوله (لما خرج النبي ﷺ) يعني في الطريق قبل المعركة، ومما يقوي ذلك: أن في الرواية الأخرى قوله"رجع ناس ممن خرج معه، وكان أصحاب النبي ﷺ فرقتين) فجعل الراجعين غير الصحابة، وأيضاً قد روى الطبراني في الكبير بإسناده إلى شعبة به، ثم رواه عن سفيان عن جابر عن عدي به، وفيه أن المنافين وأصحاب رسول الله ﷺ كانوا في بيت، فقالت طائفة:لوددنا لو برزوا لنا فقاتلناهم، وكرهت طائفة ذلك، وعلت أصواتهم، فنزلت الآية(الكبير ١٢٠/٥، ت.السلفي).

وقد روى البخاري عن عدي بن ثابت حديث:" الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق، فمن أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله"(٣٧٨٣)، وفيه تعظيم لشأن الصحابة رضي الله عنهم، وقد أردت بيان ذلك لئلا يتوهم أن فيه شيئاً من الحط على أصحاب رسول الله ﷺ، والله اعلم.

٦- تخريج حديث المبتدع الداعية فيما لم يقو بدعته، وله أصل في السنة، وهذا نادر جداً:

وقد رأينا أن بعض من رمي بالبدعة، قد اتهمه بعض أهل العلم بأنه كان يدعو إليها، وعلى هذا فمن الممكن أن يقال أن تصرف البخاري في الصحيح أن إخراجه لحديث المبتدع سواء كان داعية أو غير داعية، أنه يخرج له ما لا تعلق له بالبدعة، ويكون هذا الحديث له أصل في السنة، وله شواهد ومتابعات، ما دام هذا الراوي من أهل الصدق، ولم يعهد عليه العلماء الكذب، وعامة أحاديثه مستقيمة، قد أثنى عليه العلماء، وقد يخرج له في الفضائل ونحوها:

يتبين هذا -بالإضافة إلى ما سبق من أمثلة دعاة المبتدعة، إن ثبت هذا عنهم- بهذا المثال:

★ عبد الحميد بن عبد الرحمن أبو يحيى الحِماني الكوفي:

قال ابن حجر:" قال ابن معين: كان ثقة، ولكنه ضعيف العقل، وقال النسائي: ثقة، وقال مرة: ليس بالقوي، وقال أبو داود: **كان داعية إلى الإرجاء**، وضعفه ابن سعد، والعجلي، قلت: **إنما روى له البخاري حديثا واحدا** في فضائل القرآن، من روايته عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة، عن أبي بردة، عن أبي موسى، في قول النبي ﷺ:

لقد أوتيت مزمارا من مزامير آل داود، وهذا الحديث قد رواه مسلم من طريق أخرى عن أبي بردة عن أبي موسى، فلم يخرج له إلا ما له أصل، والله أعلم"(هدى الساري:٤١٦).

٢- تعامل العلماء مع الرواة المتهمين بالجهالة:

والجهالة عند العلماء نوعان: جهالة العين، وجهالة الحال.

قال الخطيب البغدادي:" المجهول عند أصحاب الحديث: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد... وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم كذلك"(الكفاية ٢٤٥/١، ت.الفحل).

فإذا روى عنه اثنان من المشهورين، خرج من حيز جهالة العين، ويبقى أن يعرف حاله، وهو ما يسمى بمجهول الحال، وهو المستور، فلابد من توثيق إمام معتبر، قال ابن حجر:" قد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور، والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل يقال هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين"(نزهة النظر:١٠٢).

وقد أطلق ابن حبان تعديل المستور؛ لأن الأصل فيه أنه بلا جرح، ولذلك تراه يوثق جماعة من المجاهيل في كتابه الثقات.

وقد اتهم جماعة من رواة الصحيح بالجهالة، فكيف رد العلماء هذه التهمة؟

سيتبين ذلك من الأمثلة:

١- إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي المدني:

قال ابن حجر:" قال ابن القطان الفاسي: **لا يعرف حاله**، قلت: وروى عنه جماعة، ووثقه ابن حبان، وله في الصحيح: حديث واحد في كتاب الأطعمة في دعائه ﷺ في تمر جابر بالبركة حتى أوفى دينه، وهو حديث مشهور له طرق كثيرة عن جابر، وروى له النسائي وابن ماجه"(هدى الساري:٣٨٨).

فازال ابن حجر الجهالة عنه برواية أكثر من اثنين، وتوثيق ابن حبان له، مع زوال كل أثر لها بكون الحديث له أصل وطرق كثيرة، ورواية النسائي وابن ماجه له، وفوق ذلك كون البخاري روى له في الصحيح، فقد جاز القنطرة، والله أعلم.

قال مغلطاي:"قال ابن خلفون: ثقة مشهور، وصحح الحاكم حديثه في مستدركه"(الإكمال ٢٤٠/١).

قال البخاري:" سمع الحارث بن عبد الله بن عياش، وعائشة، وسمع أمه، أم كلثوم بنت أبي بكر، وعن عبد الله بن أبي ربيعة، روى عنه الزهري، وابنه إسماعيل، وقال فائد، وغيره: إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة.

وروى موسى بن إبراهيم بن أبي ربيعة، عن أبيه، سمع جابر بن عبد الله، ونراه أخا محمد بن عبد الرحمن، الذي روى عنه محمد بن الحارث بن سفيان، وقد روى ابن إسحاق، سمع إبراهيم بن موسى بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة، عن عكرمة بن خالد، ومات عبد الله بن أبي ربيعة قبل عثمان بقليل، وكانت أم كلثوم تحت طلحة، فكأن عبد الرحمن تزوجها"(التاريخ الكبير ٢٩٦/١).

٢- أسباط أبو اليسع:

قال ابن حجر:"قال ابن حبان: روى عن شعبة أشياء لم يتابع عليها، قلت: روى عنه البخاري حديثا واحدا في البيوع من روايته عن هشام الدستوائي مقرونا، وقال أبو حاتم: مجهول، قلت: **قد عرفه البخاري**"(هدى الساري:٣٨٩).

وإن كان مجهولاً، فقد روى له مقروناً بغيره، فلا أثر للجهالة.

٣- بيان بن عمرو البخاري العابد:

قال ابن حجر:"شيخ البخاري، أثنى عليه ابن المديني، ووثقه ابن حبان وابن عدي، وقال أبو حاتم: مجهول، والحديث الذي رواه عن سالم بن نوح باطل، قلت: **ليس بمجهول؛ من روى عنه البخاري، وأبو زرعة، وعبيد الله بن واصل، ووثقه من ذكرنا**"(هدى الساري:٣٩٣).

قال ابن حجر في تهذيبه:" و قال ابن أبى حاتم : مجهول، والحديث الذى رواه عن سالم بن نوح باطل، يعنى الحديث الذى أخرجه الدارقطنى فى " المؤتلف "، وابن عدى فى " الكامل " من طريق البخارى عنه عن سالم بن نوح عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن أنس رفعه : " الصابر الصابر عند الصدمة الأولى "، و أراد أبو حاتم أن إسناده هذا باطل، و جهالة بيان ارتفعت برواية هؤلاء عنه، و عدالته ثبتت أيضا، والحديث لم ينفرد به، فقد قال الدارقطنى : إنه تابعه عليه حنش بن حرب الخراسانى عن سالم بن نوح، و كذا قال ابن عدى فى ترجمة سالم ابن نوح. اهـ"(تهذيب التهذيب ٥٠٧/١).

قال الذهبي:"قلت:الآفة فيه من غيره، وإلا فهو صدوق"(الميزان ٣٥٧/١).

٤- خالد بن سعد الكوفي مولى أبي مسعود الأنصاري:

قال ابن حجر:" وثقه ابن معين، وقال ابن أبي عاصم في كتاب الأشربة بعد حديث أخرجه من طريقه عن أبي مسعود مرفوعا في النبيذ: هذا خبر لا يصح، **وخالد مجهول**، وما أظنه سمع من أبي مسعود؛ لأنه لم يقل سمعت، وذكره ابن عدي في الكامل، وأورد له هذا الحديث بعينه، واستنكره، وقال: لعل العلة فيه من يحيى بن يمان، وأورد له آخر، واستنكره، وقال: لعل البلاء فيه من محمد بن إسحاق البلخي، قلت: أخرج له البخاري حديثا

واحدا في الطب من روايته عن ابن أبي عتيق عن عائشة في الحبة السوداء، **وله عنده شواهد**"(هدى الساري:٤٠٠).

فزوال الجهالة - إن صحت – بالشواهد.

ومثل هذا الراوي لا يكون مجهولاً، قال الذهبي:" مولى أبي مسعود البدري، عن: مولاه، وحذيفة، وعائشة، وأبي هريرة، وعنه: إبراهيم النخعي، الأعمش، ومنصور، وحبيب بن أبي ثابت، وأبو حصين الأسدي، وثقه ابن معين"(تاريخ الإسلام ١٠٨٨/٢).

ولم يخرج له البخاري حديثه في النبيذ.

٥- عباس بن الحسين القنطري:

قال ابن حجر:" قال ابن أبي حاتم عن أبيه: **مجهول**، قلت: **إن أراد العين، فقد روى عنه البخاري، وموسى بن هارون الحمال، والحسن بن علي المعمري، وغيرهم، وإن أراد الحال، فقد وثقه عبد الله بن أحمد بن حنبل**، قال: سألت أبي عنه، فذكره بخير، وله في الصحيح حديثان، قرنه في أحدهما، وتوبع في الآخر"(هدى الساري:٤١٣).

قال مغلطاي:" قال أبو سعد بن السمعاني: هو أحد الثقات المشهورين"(الإكمال ١٩٧/٧).

٦- محمد بن الحكم المروزي:

قال ابن حجر:"من شيوخ البخاري، لم يعرفه أبو حاتم، فقال: إنه مجهول، قلت: **قد عرفه البخاري**، وروى عنه في صحيحه في موضعين، **وعرفه ابن حبان**، فذكره في الطبقة الرابعة من الثقات"(هدى الساري:٤٣٨).

وقال في تهذيبه:" قلت: ذكره أبو يعلى الفراء في كتاب الطبقات، ونقل عن الخلال أنه قال: كان قد سمع من أبي عبد الله، ومات قبله، ولا أعلم أحدا أشد فهما من محمد بن الحكم الأحول، فيما سأل بمناظرة واحتجاج ومعرفة وحفظ، وكان أبو عبد الله يبوح إليه بالشيء من الفتيا، لا يبوح به لكل أحد، وكان خاصا بأبي عبد الله، وبه أرسل أبو طالب إلى أحمد، وكان ابن عمه"(تهذيب التهذيب ١٢٤/٩).

٧- محمد بن أبي القاسم الطويل الكوفي:

قال ابن حجر:"وثقه ابن معين، وأبو حاتم، **وقال ابن المديني: لا أعرفه**، قلت: **روى عنه ثلاثة**، وليس له في البخاري سوى حديث ابن عباس في قصة تميم الداري وعدي بن بداء"(هدى الساري:٤٤٢).

وقال ابن حجر في تهذيبه:" قال ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: ثقة، وكذا قال أبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، روى له البخاري، وأبو داود، والترمذي حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس، في قصة تميم الداري وعدي بن بداء، وقال البجيري عن البخاري: **لا أعرف محمد بن أبي القاسم كما اشتهي، وكان علي بن عبد الله يستحسن هذا الحديث**، قيل له: رواه غير محمد بن أبي القاسم، فقال: لا، قال: وروى عنه أبو أسامة، إلا أنه غير

مشهور، قلت، قد روى النسفي في روايته عن البخاري نحو هذا الكلام إلا آخره"(تهذيب التهذيب ٤٠٨/٩-٤٠٩).

إلا أن المزي ذكر في تهذيب الكمال أن رواية البخاري عنه تعليقاً(تهذيب الكمال ٣٠٦/٢٦).

وقد قال البخاري:" **وقال لي علي بن عبد الله:** حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا ابن أبي زائدة، عن محمد بن أبي القاسم، عن عبد الملك بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري، وعدي بن بداء، فمات السهمي بأرض ليس بها مسلم، فلما قدما بتركته، فقدوا جاما من فضة مخوصا من ذهب، فأحلفهما رسول الله ﷺ، ثم وجد الجام بمكة، فقالوا: ابتعناه من تميم وعدي، فقام رجلان من أوليائه، فحلفا لشهادتنا أحق من شهادتهما، وإن الجام لصاحبهم، قال: وفيهم نزلت هذه الآية: {يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت} [المائدة: ١٠٦]"(صحيح البخاري:٢٧٨٠).

فهذا يفسر كيف أن المزي ذكر أنه معلق، بينما لم يذكره ابن حجر؛ لأنه في صورة المعلق، لكنه أخبر أن ابن المديني، قاله له، وهذه الصيغة متصلة، لكنها ليست على شرط البخاري؛ فتبين أن ابن أبي القاسم غير محتج به في الصحيح، وليس على شرط البخاري، والله أعلم.

٣- تعامل العلماء مع الرواة المتهمين بالاختلاط:

الاختلاط هو حالة تعتري الراوي تؤثر على ضبطه وحفظه تأثير كبيرا، وتكون نتيجة أمر أثر في عقله؛ ككبر سن، أو جنون، أو خرف، أو ذهاب بصر، أو حادث، أو حريق كتبه، أو فقدها، أو حزن على شيء ما، ونحو ذلك.

قال الحافظ ابن حجر:" إن كان سوء الحفظ طارئا على الراوي، إما لكبره أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو عدمها؛ بأن كان يعتمدها، فرجع إلى حفظه، فساء، فهذا هو المختلط، والحكم فيه أن ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميز قُبل، وإذا لم يتميز توقف فيه، وكذا من اشتبه الأمر فيه، وإنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه"(نزهة النظر:١٠٤-١٠٥).

فمن ثبت عنه الاختلاط، وكان في الأصل مقبول الحديث غير مردوده؛ نظر فيمن أخذ عنه في حال سلامته؛ فيقبل، وأما غيرهم ممن أخذ منه بعد الاختلاط؛ فموقوف على أن يتابعه على ذلك الثقات.

ولذلك يذكر العلماء في التراجم بعض من أخذ منه قبل الاختلاط، أو يذكرون سنة اختلاطه، أو أنه اختلط بعد قدومه بلداً معينة، فيعرف من أخذ عنه بعدُ بالقرائن التاريخية الدالة على ذلك، وقد يتوقف في حاله؛ فلا يدرى أأخذ منه قبل أو بعد؛ فلا تقبل الرواية، حتى تنهض بها القرائن المحتفة، والله أعلم.

لكن ذكر صلاح الدين العلائي في مقدمة كتاب المختلطين، قال:" أما الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم فهم على ثلاثة أقسام:

أحدها: من لم يوجب ذلك له ضعفا أصلا ولم يحط من مرتبته إما لقصر مدة الاختلاط وقلته كسفيان بن عيينة وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم وإما لأنه لم يرو شيئا حال اختلاطه فسلم حديثه من الوهم كجرير بن حازم وعفان بن مسلم ونحوهما.

والثاني: من كان متكلما فيه قبل الاختلاط فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه كابن لهيعة ومحمد بن جابر السحيمي ونحوهما.

والثالث: من كان محتجا به ثم اختلط أو عمر في آخر عمره فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك"(المختلطين:٣، ط.الخانجي).

١- جرير بن حازم أبو النضر الأزدي البصري:

قال ابن حجر:"وثقه العجلي، والنسائي، وقال أبو حاتم: صدوق صالح، وقال مهنأ بن يحيى: قال أحمد بن حنبل: كثير الغلط، وقال الأثرم عن أحمد: حدث بمصر أحاديث وهم فيها، ولم يكن يحفظ، وقال ابن سعد: ثقة إلا أنه اختلط في آخر عمره، قلت: **لكنه ما ضره اختلاطه؛ لأن أحمد بن سنان، قال سمعت بن مهدي، يقول: كان لجرير أولاد، فلما أحسوا باختلاطه، حجبوه، فلم يسمع أحد منه في حال اختلاطه شيئا**، واحتج به الجماعة"(هدى الساري:٣٩٤-٣٩٥).

وقال في تهذيبه:"قال أبو نعيم:تغير قبل موته بسنة"(تهذيب التهذيب ٧٠/٢).

ومثل هذا لا يضره اختلاطه؛ لأنه لم يحدث بها إلا القليل قبل أن يحجبه أولاده، ومن أولاده وهب بن جرير، وهو ثقة من رواة الصحيح.

وقد ذكر العلائي جريراً في القسم الأول الذين لم يضرهم الاختلاط.

٢- حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي:

قال ابن حجر:" متفق على الاحتجاج به، إلا أنه تغير في آخر عمره، وأخرج له البخاري من حديث شعبة، والثوري، وزائدة، وأبي عوانة، وأبي بكر بن عياش، وأبي كدينة، وحصين بن نمير، وهشيم، وخالد الواسطي، وسليمان بن كثير العبدي، وأبي زبيد عبثر بن القاسم، وعبد العزيز العمي، وعبد العزيز بن مسلم، ومحمد بن فضيل، عنه فأما شعبة والثوري وزائدة وهشيم وخالد، **فسمعوا منه قبل تغيره**، وأما حصين بن نمير، فلم يخرج له البخاري من حديثه عنه سوى حديث واحد، كما سنبينه بعد، **وأما محمد بن فضيل، ومن ذكر معه، فأخرج من حديثهم ما توبعوا عليه**"(هدى الساري:٣٩٨).

فهذا مثال تطبيقي لطريقة البخاري التي يعتمدها العلماء في التعامل مع المختلط باعتبار الآخذين عنه، فهو يخرج حديث من أخذ عنه قبل الاختلاط، وأما من أخذ بعد، فلابد من المتابعة؛ لضمان زوال تأثير الاختلاط على حديثه بعد الاختلاط.

قال سبط ابن العجمي:" ذكره ابن الصلاح فيمن اختلط، وتغير، وعزاه للنسائي وغيره انتهى، وقال أبو حاتم: ثقة ساء حفظه في الآخر، وقال النسائي: تغير، وعن يزيد بن هارون: وكان قد نسي، وعنه أيضا أنه قال: اختلط، وقد أنكر علي بن عاصم اختلاطه"(الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط:٨٨، ت.علاء الدين رضا).

وقال الذهبي:" وقال علي بن المديني، وغيره: لم يختلط، قلت: احتج به أرباب الصحاح، وهو أقوى من عبد الملك بن عمير، ومن سماك بن حرب، وما هو بدون أبي إسحاق، والعجب من أبي عبد الله البخاري، ومن العقيلي، وابن عدي، كيف تسرعوا إلى ذكر حصين في كتب الجرح"(السير ٤٢٣/٥).

وقال العلائي:" أحد الأعلام المتفق عليهم، روى الحسن الحُلْوَاني عن يزيد بن هرون أنه اختلط بأخرة، وأنكر ذلك ابن المديني، فهو من القسم الأول أيضا"(المختلطين:٢١).

٣- حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمرو القاضي الكوفي:

قال ابن حجر:" **أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به، إلا أنه في الآخر ساء حفظه**، فمن سمع من كتابه، أصح ممن سمع من حفظه، قال أبو زرعة: وقال ابن المديني: كان يحيى بن سعيد القطان، يقول: حفص أوثق أصحاب الأعمش، قال: فكنت أنكر ذلك، فلما قدمت الكوفة بآخرة، أخرج إلي ابنه عمر كتاب أبيه عن الأعمش، فجعلت أترحم على القطان"(هدى الساري:٣٩٨).

قال المزي:" وقال محمد بن عبد الرحيم البزاز، عن علي ابن المديني: كان يحيى يقول: حفص ثبت. فقلت: إنه يهم. فقال: كتابه صحيح. قال يحيى: لم أر بالكوفة مثل هؤلاء الثلاثة: حزام، وحفص، وابن أبي زائدة كان هؤلاء أصحاب حديث. قال علي: فلما أخرج حفص كتبه كان كما قال يحيى، إذا فيها أخبار وألفاظ كما قال يحيى"(تهذيب الكمال ٦١/٧-٦٢).

وقال العلائي:"وقال أبو زرعة: ساء حفظه بعدما استقضي، فمن كتب عنه من كتابه فهو ثقة صالح"(المختلطين:٢٤).

٤- سعيد بن أبي سعيد المقبري أبو سعيد المدني صاحب أبي هريرة:

قال ابن حجر:"مجمع على ثقته، لكن كان شعبة، يقول: حدثنا سعيد المقبري بعد أن كبر، وزعم الواقدي أنه **اختلط قبل موته بأربع سنين**، وتبعه ابن سعد، ويعقوب بن شيبة، وابن حبان، وأنكر ذلك غيرهم، وقال الساجي عن يحيى بن معين: أثبت الناس فيه ابن أبي ذئب، وقال ابن خراش أثبت الناس فيه الليث بن سعد، قلت: أكثر ما أخرج له البخاري من حديث هذين عنه، وأخرج أيضا من حديث مالك، وإسماعيل بن أمية، وعبيد الله بن عمر العمري، وغيرهم من الكبار"(هدى الساري:٤٠٥).

قال الذهبي:" صاحب أبي هريرة وابن صاحبه، ثقة حجة، شاخ، ووقع في الهرم ولم يختلط، وروى أن شعبة قال: حدثنا بعد ما كبر... قلت: ما أحسب أن أحدا أخذ عنه في الاختلاط، فإن ابن عيينة أتاه فرأى لعابه يسيل فلم يحمل عنه"(الميزان ١٣٩/٢).

وقال ابن عدي:" وإنما ذكرت سعيد المقبري في جملة من اسمه سعيد؛ لأن شعبة يقول: حدثنا سعيد بعد ما كبر وأرجو أن سعيد من أهل الصدق، وقد قبله الناس، وروى عنه الأئمة والثقات من الناس، وما تكلم فيه أحد إلا بخير"(الكامل في ضعفاء الرجال ٤٤٤/٤).

٥- سعيد بن أبي عروبة واسمه مهران العدوي أبو النضر البصري:

قال ابن حجر:"من كبار الأئمة، وثقه الأئمة كلهم، إلا أنه رمى بالقدر، وقال العجلي: كان لا يدعو إليه، **وكان قد كبر واختلط**، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: أثبت الناس في قتادة هؤلاء الثلاثة سعيد بن أبي عروبة، وشعبة، وهشام الدستوائي، وقال أبو عوانة: ما كان عندنا في ذلك الوقت أحفظ منه، وقال أبو حاتم: كان أعلم الناس بحديث قتادة، وقال أبو داود الطيالسي: كان أحفظ أصحاب قتادة، وقال أبو زرعة: أحفظ أصحاب قتادة سعيد، وهشام، وقال دحيم: **اختلط سعيد مخرج إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، وقال أبو نعيم: سمعت منه بعد ما اختلط،** وقال النسائي: حدث سعيد عن جماعة لم يسمع منهم شيئا، وهم هشام بن عروة، وعمرو بن دينار، وسمي جماعة من هذا الضرب من أهل الكوفة وأهل الحجاز، قلت: لم يخرج له البخاري عن غير قتادة سوى حديث واحد، أورده في كتاب اللباس من طريق عبد الأعلى عنه، قال: سمعت النضر بن أنس يحدث عن قتادة عن ابن عباس، فذكر حديث من صور صورة، وقد وافقه على إخراجه مسلم، ورواه أيضا من حديث هشام عن قتادة عن النضر، وأما ما أخرجه البخاري من حديثه عن قتادة، **فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وأخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلا كمحمد بن عبد الله الأنصاري، وروح بن عبادة، وابن أبي عدي، فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه**، كما سنبينه في مواضعه إن شاء الله تعالى، واحتج به الباقون"(هدى الساري:٤٠٦).

وقال في تهذيبه:" قال الآجري عن أبي داود: سماع وكيع منه بعد الهزيمة، وقال أبو داود: كان وكيع يقول: كنا ندخل على سعيد، فنسمع، فما كان من صحيح حديثه أخذناه، وما لم يكن صحيحا طرحناه، وقال أبو نعيم: كتبت عنه بعد ما اختلط حديثين، وقال ابن حبان: كان سماع شعيب بن إسحاق منه سنة "٤٤" قبل أن يختلط بسنة... وقال ابن حبان في الثقات مات سنة "١٥٥"، وبقي في اختلاطه خمس سنين، ولا يحتج إلا بما روى عنه القدماء، مثل يزيد بن زريع، وابن المبارك، ويعتبر برواية المتأخرين عنه دون الاحتجاج بها، ثم قال: وقد قيل مات سنة "٥٠"، وقال الذهلي عن عبد الوهاب الخفاف: خولط سعيد سنة "٤٨"، وعاش بعد ما خولط تسع سنين، وقال العقيلي: سمع منه محمد بن أبي عدي بعدما اختلط، وقال الآجري عن أبي داود: كان سعيد يقول في الأختلاط قتادة عن أنس أو أنس عن قتادة، وقال النائي: من سمع منه بعد الأختلاط فليس بشيء، وقال الآجري

عن أبي داود: سماع روح منه قبل الهزيمة، وكذا سرار وسماع بن مهدي منه بعد الهزيمة، وقال يزيد بن زريع: أول ما أنكرنا ابن أبي عروبة يوم مات سليمان التيمي؛ جئنا من جنازته، فقال من أين جئتم؟ قلنا: من جنازة سليمان التيمي، فقال: من سليمان التيمي؟ قلت: والتيمي مات سنة "٤٣" كما سيأتي، ويؤيد ذلك ما حكاه ابن عدي في الكامل عن ابن معين، قال: من سمع منه سنة "٤٢"، فهو صحيح السماع، وسماع من سمع منه بعد ذلك ليس بشيء، وأثبت الناس سماعا منه عبدة بن سليمان، وقال ابن قانع: خلط في آخر عمره، وكان أعرج يرمي بالقدر، وقال أحمد: كان يقول بالقدر، ويكتمه، وقال العجلي: كان لا يدعو إليه، وكان ثقة، وقال ابن مهدي: كتب غندر عن سعيد بعد الاختلاط، وقال ابن عدي: وسعيد من ثقات المسلمين، وله أصناف كثيرة، وحدث عنه الأئمة، ومن سمع منه قبل الاختلاط؛ فإن ذلك صحيح حجة، ومن سمع منه بعد الاختلاط، لا يعتمد عليه، وأرواهم عنه عبد الأعلى... وقال ابن القطان: حديث عبد الأعلى عنه مشتبه لا يدري هو قبل الاختلاط أو بعده، وتعقب ذلك ابن المواق، فأجاد، وقال ابن السكن: كان يزيد بن زريع، يقول: اختلط سعيد في الطاعون يعني سنة ١٣٢ وكان القطان ينكر ذلك، ويقول: إنما اختلط قبل الهزيمة، قلت: **والجمع بين القولين ما قال أبو بكر البزار أنه ابتدأ به الاختلاط سنة "١٣٣"، ولم يستحكم ولم يطبق به، وأستمر على ذلك، ثم استحكم به أخيرا، وعامة الرواة عنه سمعوا منه قبل الاستحكام**، وإنما اعتبر الناس اختلاطه بما قال يحيى القطان، والله أعلم"(تهذيب التهذيب ٦٤/٤).

قال مغلطاي:" قال ابن خلفون: كان على ما ذكروا يقول في اختلاطه: الأزد عريضة ذبحوا شاة مريضة، دعوني فأبيت ضربوني فبكيت"(الإكمال ٣٣٠/٥)، وهذا يدل على هذيانه.

وقال الذهبي:" ثقة مصنف، ساء حفظه في آخر عمره، قال أبو حاتم: هو قبل أن يختلط ثقة، قال الحاكم: **احتجاجه في الصحيحين، إلا أنهما احتاطا فيما أخرجاه عنه؛ فأخرجاه له عمن كتب عنه قبل الاختلاط"(من تكلم فيه:٨٧)**.

٧- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني:

قال ابن حجر:" قال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بآخرة، كتبوا عنه أحاديث مناكير، وقال الأثرم عن أحمد: **من سمع منه بعد ما عمي فليس بشيء، وما كان في كتبه فهو صحيح، وما ليس في كتبه فإنه كان يلقن فيتلقن**، قلت: **احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط**، وضابط ذلك من سمع منه قبل المائتين، فأما بعدها فكان قد تغير، وفيها سمع منه أحمد بن شبويه فيما حكى الأثرم عن أحمد وإسحاق الديري، وطائفة من شيوخ أبي عوانة والطبراني ممن تأخر إلى قرب الثمانين ومائتين، وروى له الباقون"(هدى الساري:٤١٩-٤٢٠).

وقال الذهبي:" وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن حديث: النار جبار، فقال: هذا باطل، من يحدث به عن عبد الرزاق؟ قلت: حدثني أحمد بن شبوية، قال: هؤلاء سمعوا منه بعد ما عمى، كان يلقن فلقنه، وليس هو في كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يلقنها بعدما عمى"(الميزان ٢/٦٠٩-٦١٠).

٨- عبد الملك بن عمير الكوفي:

قال ابن حجر:" قال أبو حاتم: ليس بحافظ، تغير حفظه قبل موته، وإنما عني ابن مهدي عبد الملك بن أبي سليمان، وقال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث، تختلف عليه الحفاظ، وقال ابن البرقي عن ابن معين: ثقة إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين، قلت: احتج به الجماعة، **وأخرج له الشيخان من رواية القدماء عنه في الاحتجاج، ومن رواية بعض المتأخرين عنه في المتابعات، وإنما عيب عليه أنه تغير حفظه لكبر سنه؛ لأنه عاش مائة وثلاث سنين**، ولم يذكره ابن عدي في الكامل، ولا ابن حبان"(هدى الساري:٤٢٢).

قال العلائي:" أحد التابعين احتج به الشيخان وغيرهما، قال أبو حاتم: تغير حفظه، وقال ابن معين: مخلط، **وذكر بعض الحفاظ: إن اختلاطه احتمل؛ لأنه لم يأت فيه بحديث منكر، فهو** من القسم الأول"(المختلطين:٧٦).

وقال الذهبي:" قلت: لم يورده ابن عدي، ولا العقيلي، ولا ابن حبان، وقد ذكروا من هو أقوى حفظا منه، وأما ابن الجوزي فذكره فحكى الجرح، وما ذكر التوثيق والرجل من نظراء السبيعى أبي إسحاق، وسعيد المقبري لما وقعوا في هزم الشيخوخة نقص حفظهم، وساءت أذهانهم، ولم يختلطوا، وحديثهم في كتب الإسلام كلها، وكان عبد الملك ممن جاوز المائة"(الميزان ٢/٦٦٠-٦٦١).

٩- عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي أبو محمد البصري:

قال ابن حجر:"قال ابن سعد: ثقة، وفيه ضعف، قلت: عني بذلك ما نقم عليه من الاختلاط، قال عباس الدوري عن ابن معين: **اختلط بآخرة**، وقال عقبة بن مكرم: واختلط قبل موته بثلاث سنين، وقال عمرو بن علي: اختلط حتى كان لا يعقل، قلت: احتج به الجماعة، ولم يكثر البخاري عنه، **والظاهر أنه إنما أخرج له عمن سمع منه قبل اختلاطه كعمرو بن علي وغيره**، بل نقل العقيلي أنه **لما اختلط حجبه أهله**، فلم يرو في الاختلاط شيئا، والله أعلم"(هدى الساري:٤٢٢-٤٢٣).

وقال في تهذيبه:"قال الترمذي: سمعت قتيبة يقول: ما رأيت مثل هؤلاء الأربعة مالك والليث وعبد الوهاب الثقفي وعباد بن عباد، وقال العجلي: بصري ثقة، وقال عمرو بن علي: اختلط حتى كان لا يعقل، وسمعته وهو مختلط، يقول: حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان باختلاط شديد"(تهذيب التهذيب ٦/٤٥٠).

وقال الذهبي:" وقال العقيلي: تغير في آخر عمره، قلت: لكن ما ضره تغيره، فإنه لم يحدث زمن التغير بشيء، وقال العقيلي: حدثنا الحسين بن عبد الله الذارع، حدثنا أبو داود، قال: تغير جرير بن حازم، وعبد الوهاب الثقفي، فحجب الناس عنهم"(السير ٩/٢٤٠).

وقال مغلطاي:" وقال أبو الفرج الأموي: كان عبد الوهاب محدثا جليلا، وقد روى عنه وجوه المحدثين وكبراء الرواة"(الإكمال ٣٧٦/٨).

وروى الخطيب بإسناده عن الجاحظ قال: قال إبراهيم النظام- وذكر عبد الوهاب الثقفي-: هو والله أحلى من أمن بعد خوف، وبرء بعد سقم، وخصب بعد جدب، وغنى بعد فقر، ومن طاعة المحبوب، وفرج المكروب، ومن الوصال الدائم مع الشباب الناعم"(تاريخ بغداد ٢٧١/١٢).

١٠ - عثمان بن الهيثم بن الجهم المؤذن أبو عمرو البصري:

قال ابن حجر:"قال أبو حاتم: **كان صدوقا، غير أنه كان يتلقن بآخرة**، قال الدارقطني: كان صدوقا كثير الخطأ، وقال الساجي: ذكر عند أحمد، فأومأ إليه أنه ليس بثبت، ولم يحدث عنه، قلت: له في البخاري حديث أبي هريرة في فضل آية الكرسي، ذكره في مواضع عنه مطولا ومختصرا، وروى له حديثا آخر عن محمد وهو الذهلي عنه، عن ابن جريج، وآخر في العلم، صرح بسماعه منه، وهو متابعة"(هدى الساري:٤٢٤).

وقال الذهبي:" قال أبو حاتم: صدوق، غير أنه كان بأخرة يلقن، قلت: يعني: أنه كان يحدثهم بالحديث، فيتوقف فيه، ويتغلَّط، فيردون عليه، فيقول، ومثل هذا غض عن رتبة الحفظ؛ لجواز أن فيما رد عليه زيادة أو تغييرا يسيرا، والله أعلم"(السير ٢١٠/١٠)، وقد ذكره غير واحد ممن ذكر المختلطين(انظر الاغتباط:٢٣٩، والكواكب النيرات لابن الكيال ٤٨٨/١، ت.عبد القيوم).

واعلم أن عثمان بن الهيثم شيخ البخاري، والبخاري أعرف به، وبصحيح حديثه، وقد ذكر له عشرة مواضع في الصحيح، منها حديث فضل آية الكرسي، وفيها قصة أبي هريرة مع الجني، في حفظ مال الصدقة، وسرقة الجني منه، وهذا الحديث مع شهرته، إلا أنه ليس من شرط البخاري، فقد قال فيه: قال عثمان بن الهيثم، وهي صيغة خارجة عن شرطه، والله اعلم.

١١- عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي:

قال ابن حجر:"أحد الأعلام الأثبات قبل اختلاطه، **ولم أر في البخاري من الرواية عنه إلا عن القدماء من أصحابه، كالثوري وشعبة، لا عن المتأخرين كابن عيينة وغيره**، واحتج به الجماعة"(هدى الساري:٤٣١).

قال ابن سبط العجمي:" وقد ذكره أيضا فيهم ابن الصلاح، قال الذهبي في ميزانه في ترجمته: من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، **إلا أنه شاخ ونسي، ولم يختلط**، وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغير قليلا، ثم نقل عن الفسوي قال ابن عيينة : ثنا أبو إسحاق في المسجد ليس معنا ثالث، قال الفسوي: فقال بعض أهل العلم :كان قد اختلط، وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه"(الاغتباط:٢٧٣)، وفي حاشية الاغتباط أن العراقي تعقب ذلك بأن الرواية أن ابن عيينة سمع منه بعد الاختلاط، جاءت بصيغة التمريض.

وقول الذهبي فيه تفريق بين الاختلاط وبين سوء الحفظ الذي يكون بسبب كبر السن والشيخوخة، وهذا في كل أحد.

وقال الذهبي عن العلاء بن سالم العبدي، قال:"ضعف أبو إسحاق قبل موته بسنتين، فما كان يقدر أن يقوم حتى يقام، فإذا استتم قائما، قرأ وهو قائم ألف آية"(السير ٣٩٧/٥).

وقال أيضاً:" عن عبيد الله بن عمرو قال: جئت بمحمد بن سَوقة معي شفيعا عند أبي إسحاق، فقلت لإسرائيل: استأذن لنا على الشيخ، فقال: صلى بنا الشيخ البارحة فاختلط، فدخلنا فسلمنا عليه وخرجنا"(تاريخ الإسلام ٤٧٣/٣).

١٢- قريش بن أنس البصري:

قال ابن حجر:"وثقه ابن المديني، وقال أبو حاتم: لا بأس به، إلا أنه تغير، وقال البخاري: اختلط ست سنين، قلت: روى له الشيخان وأصحاب السنن الثلاثة، **لكن لم يخرج له البخاري سوى حديثه عن حبيب بن الشهيد عن الحسن عن سمرة في العقيقة، أخرجه عن عبد الله بن أبي الأسود عنه، وعبد الله سمع منه قبل اختلاطه**، وقد حدث به البخاري خارج الصحيح، عن علي بن المديني عن قريش بن أنس، ورواه عنه الترمذي في جامعه"(هدى الساري:٤٣٦).

قال ابن سبط العجمي:" قال النسائي: تغير قبل موته بست سنين، وقال البخاري في الضعفاء: اختلط ست سنين في البيت، وقال ابن حبان: كان شيخا صدوقا، إلا أنه اختلط في آخر عمره، حتى كان لا يدري ما يحدث به، وبقي ست سنين في اختلاطه"(الاغتباط:٢٨٧).

وقال الذهبي في الميزان:" وقال ابن حبان: كان شيخا صدوقا إلا أنه اختلط في آخر عمره، حتى كان لا يدرى ما يحدث به، بقى ست سنين في اختلاطه، فظهر في روايته أشياء مناكير لا تشبه حديثه القديم، فلما ظهر ذلك من غير أن يتميز مستقيم حديثه من غيره لم يجز الاحتجاج به فيما انفرد، فأما ما وافق فيه الثقات فهو المعتبر بأخباره تلك"(الميزان ٣٨٩/٣).

وقال ابن حجر في تهذيبه:" قلت: سماع المتأخرين عنه بعد اختلاطه؛ مثل ابن أبي العوام، ويزيد بن سنان البصري، وبكار القاضي، وأبي قلابة، والكديمي"(تهذيب التهذيب ٣٧٥/٨).

١٣- محمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان ولقبه عارم:

قال ابن حجر:"من شيوخ البخاري، كان سليمان بن حرب يقدمه على نفسه، وقال أبو حاتم: إذا حدثك عارم، فاختم عليه، عارم لا يتأخر عن عفان، وقال أبو حاتم أيضا والبخاري: اختلط عارم في آخر عمره، زاد أبو حاتم: **من سمع منه قبل العشرين ومائتين فسماعه جيد**، ولقيه أبو زرعة سنة اثنتين وعشرين ومائتين، وقال الدارقطني: تغير بآخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة، قلت: **إنما سمع منه البخاري سنة ثلاث**

عشرة قبل اختلاطه بمدة وقد اعتمده في عدة أحاديث، وروى أيضا في جامعه عن عبد الله بن محمد المسندي عنه، وروى له الباقون"(هدى الساري:٤٤١).

قال الذهبي تعقيباً على قول الدارقطني:" وقال الدارقطني: تغير بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة، قلت: فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم، فقال: اختلط في آخر عمره، وتغير حتى كان لا يدرى ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل، ولا يحتج بشئ منها، قلت: ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكرا، فأين ما زعم؟ بل، مفرداته: عن حماد، عن حميد، عن أنس - مرفوعاً: اتقوا النار، ولو بشق تمرة، وقد كان حدث به قبل عن حماد، عن حميد، عن الحسن – مرسلا، وهو أصح، لان عفان وغيره هكذا رووه عن حماد"(الميزان ٨/٤)..

١٤- محمد بن ميمون أبو حمزة السكري المروزي:

قال ابن حجر:"أحد الأئمة، كان مجاب الدعوة، عظمه ابن المبارك، ووثقه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والنسائي، وآخرون، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال النسائي أيضا في كتاب السنن له عقب حديث أورد له عن عاصم عن ذر عن عبد الله: كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من غرة كل شهر، وقلما يفطر يوم الجمعة: **لا بأس بأبي حمزة إلا أنه كان قد ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد**، وأغرب ابن عبد البر، فقال في ترجمة سمي من التمهيد: أبو حمزة المروزي ليس بقوي، قلت: بل احتج به الأئمة كلهم، والمعتمد فيه ما قال النسائي، ولم يخرج له البخاري إلا أحاديث يسيرة من رواية عبدان عنه، وهو من قدماء أصحابه، والله أعلم"(هدى الساري:٤٤٢).

قال الشيخ المعلمي في ترجمته رداً على الكوثري:" أقول: لم يختلط، وإنما قال النسائي: "ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد" ،وإنما يخشى منه بعد عماه أن يحدث من حفظه بالأحاديث التي تطول أسانيدها وتشتبه فيخطئ، وليس ما هنا كذلك، فأما ذكر ابن القطان الفاسي له فيمن اختلط فلم يعرف له مستند غير كلام النسائي، وقد علمت أن ذلك ليس بالاختلاط الاصطلاحي"(التنكيل ٧٠٩/٢).

وقد مر معنا مثل ذلك أن يحدث بعض التغير للمحدث، ولا يبلغ درجة الاختلاط الفاحش الذي يخاف منه على إتقانه وضبطه للحديث، خاصة مع الأسانيد والمتون الطويلة، فيحترز من هذا، والله أعلم.

٤- تعامل المحدثين مع الرواة المتهمين بالتدليس والإرسال:

صورتان من صور الانقطاع تقدحان في الإسناد، وهما التدليس والإرسال، وهما قريبتان في المعنى، وهما في الواقع تؤولان إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الإرسال، وهو أن لا يذكر الراوي واسطته التي بينه وبين من يتوهم أنه شيخه في الإسناد، ومنه إرسال التابعين، وذلك أن يقول أحدهم: قال رسول الله ﷺ، فيضيفون الحديث إلى سيدنا رسول الله ﷺ، فيظن من لا خبرة له أن ذلك التابعي صحابي لقي النبي ﷺ، وهو في الواقع قد أرسله وأطلقه من لدنه إلى النبي ﷺ دون ذكر الواسطة التي قد تكون صحابياً، وحينئذ لا إشكال في ذلك؛ لأنه لا يضر إسقاط الصحابي، فالصحابة كلهم عدول، ولكن قد يكون الساقط من الإسناد تابعياً آخر، لا نعرف عينه ولا حاله، فكيف لا يقبل الحديث، وقد يكون الساقط أكثر من تابعي، وقد وجد حديث فيه ستة من التابعين يروي بعضهم عن بعض، وهو حديث فضل سورة الإخلاص، وهو عند النسائي، فإذا كان الأمر كذلك، والتابعون يروي بعضهم عن بعض؛ فقد يكون الساقط ضعيفاً؛ فلذلك لا يقبل المرس إلا بشروط ذكرها الإمام الشافعي في الرسالة.

النوع الثاني: التدليس، وهو أن يروي الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع منه، بصيغة توهم السماع، ولا يقول في ذلك حدثنا أو أخبرنا، بل يقول: (عن)؛ فإذا عرف من حال الراوي أنه كان يدلس؛ فإن عنعنته لا تقبل منه، حتى يصرح بالسماع في موضع آخر، أو تكون هناك قرينة أخرى لبيان السماع، وقد جاء ذلك التدليس عن جماعة من الأئمة، واختلفت مسوغاتهم في ذلك، وكره جماعة آخرون التدليس كراهية شديدة، حتى قال شعبة الإمام: لأن أزني أحب إلي من أن أدلس، ومثال التدليس:

★ أن سفيان بن عيينة، قال: الزهري، فقيل له: حدثكم الزهري؟ فسكت، حتى قال بعد أن أعادوا السؤال: ما سمعته من الزهري، ولا ممن سمع الزهري، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، فأسقط ذكر اثنين، مع العلم أن ابن عيينة سمع من الزهري أسانيد أخرى، ولكنه أراد أن يدلس في هذا الإسناد، ويوهم أنه سمعه مباشرة من الزهري(المثال في غير ما كتاب، منها: مقدمة ابن الصلاح:٧٤).

النوع الثالث: الإرسال الخفي: وهو نوع دقيق، يروي الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه بلفظ العنعنة وما شابهه، فيظن من قرأ الإسناد أنه متصل لأن الراوي وشيخه متعاصران، فيقع الغلط، وحتى يتبين الأمر؛ نذكر مثالا:

★ حديث عائشة رضي الله عنها، مرفوعاً:"اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني"، في ليلة القدر، رواه عنها عبد الله بن بريدة، وقد عاصر عائشة أم المؤمنين، ولكن لا يثبت له سماع منها، وقد نفى السماع الدارقطني، وهو قد رواه عنها، بلفظ العنعنة، فهذا من المرسل الخفي، وقد اختلفوا فيه، ففي رواية عن ابن بريدة؛ فلعله أخوه سليمان بن بريدة، وكان الإمام أحمد رضي الله عنه يفضله على أخيه عبد الله، وكانا توأمين، ولم ينفي الدارقطني سماعه من عائشة كما فعل مع أخيه، وهذا من باب المرسل الخفي، فلعل عبد الله سمعه من أخيه عن عائشة، أو من آخر عنها رضي الله عنها، وبهذا ضُعف الحديث.

وقد علم من مذهب البخاري في صحيحه تشدده في مسألة المعاصرة، بالنسبة لمسلم رحمهما الله؛ فالبخاري يشترط أن يثبت السماع، ولا يكتفي بالمعاصرة، وهذا الذي شنع عليه مسلم في مقدمة صحيحه، ولذا إذا وجدنا راوياً مدلساً أو ممن أرسل الحديث؛ فإن من عادة البخاري أن يبين السماع في رواية أخرى؛ لبيان سلامة الإسناد من خرق شرطه في الاتصال.

وسيظهر ذلك بالأمثلة إن شاء الله تعالى:

١- حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي:

قال ابن حجر:"قال ابن المديني: كان يحيى بن سعيد القطان، يقول: حفص أوثق أصحاب الأعمش، قال: فكنت أنكر ذلك، فلما قدمت الكوفة بآخرة، أخرج إلي ابنه عمر كتاب أبيه عن الأعمش، فجعلت أترحم على القطان، قلت: **اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش؛ لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع، وبين ما دلسه**، نبه على ذلك أبو الفضل بن طاهر، وهو كما قال، روى له الجماعة"(هدى الساري:٣٩٨).

وهذه وسيلة من وسائل معرفة السماع، وذلك أن بعض الرواة يسألون الراوي المدلس أن يبين لهم السماع، ويميزون بين ما دلسه، وما لم يدلسه، فقد كفانا حفص هذا تدليس الأعمش، فقد كان معروفاً بالتدليس، وقد كان يرسل عن أنس، وما سمع منه، وسيأتي ذكر الأعمش قريباً إن شاء الله تعالى.

وقال ابن حجر أيضاً:" أحد الثقات من أتباع التابعين، وصفه أحمد بن حنبل والدارقطني بالتدليس"(طبقات المدلسين:٢٠، ت.القريوتي).

فإذا صرح بالتحديث فلا يضر، والله المستعان.

٢- سعيد بن فيروز أبو البختري الطائي:

قال ابن حجر:" مشهور في التابعين، وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والعجلي، وقال: كان يتشيع، **وقال أبو داود: لم يسمع من أبي سعيد الخدري، وقال ابن معين: لم يسمع من علي، وقال أبو حاتم: روايته عن أبي ذر وعمر وعائشة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم مرسلة، ولم يسمع من رافع بن خديج، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، ويرسل كثيرا، فما كان من حديثه سماعا فهو حسن، وما كان عن غيره فهو ضعيف، قلت: أخرج له البخاري حديثا واحدا عن ابن عمر، وعن ابن عباس جميعا، صرح عنده بسماعه فيه**، واحتج به الباقون"(هدى الساري:٤٠٦).

وقد قتل سعيد بن فيروز رضي الله عنه في الجماجم، وهو يقاتل مع ابن الأشعث، وكان ذا علم ودين.

واعلم أن إرسال هؤلاء التابعين؛ لكونهم كانوا يرسلون الحديث، ويسقطون الواسطة لعلمهم بثقته، وهذا هو الغالب عليهم؛ فإن الواحد منهم لا يحدث بحديث عن رجل يعلم ضعفه أو كذبه، وهذه حجة القائلين بقبول المرسل، ولكن التحقيق العلمي أن هذه الساقط من الإسناد قد يكون ثقة عند المرسِل، لا في نفس الأمر، والله أعلم.

٣- سليمان بن مهران الكاهلى الكوفي الأعمش:

وهو مستدرك على ابن حجر في الهدى

قال الذهبي:"أبو محمد أحد الائمة الثقات، عداده في صغار التابعين، ما نقموا عليه إلا التدليس... قال أبو نعيم الحافظ: رأى أنسا، وابن أبي أوفى، وسمع منهما، وقال البزار: سمع من أنس، ثم أورد حديثاً ذكر فيه سماعه منه، وقال أبو داود: روايته عن أنس ضعيفة، قلت: وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدرى به، فمتى قال حدثنا فلا كلام، ومتى قال " عن " تطرق إلى احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال"(ميزان الاعتدال ٢/٢٢٤).

وقال العلائي:" الإمام مشهور بالتدليس مكثر منه، ذكر الترمذي أنه لم يسمع من أحد الصحابة، وقد روى عن أنس وابن أبي أوفى، وقال علي بن المديني: لم يسمع من أنس، إنما رآه رؤية بمكة يصلي خلف المقام، فأما طرق الأعمش عن أنس؛ فإنما يرويها عن يزيد الرقاشي عن أنس، وقال ابن معين: كل ما روى الأعمش عن أنس، فهو مرسل، وقال أبو الحسين بن المنادي: رأى أبا بكرة الثقفي، وأخذ له بركابه، وهذا غير صحيح؛ فإن أبا بكرة مات قبل أن يولد الأعمش... وذكر علي بن المديني أصحاب عبد الله بن مسعود الذين يفتى بقولهم: ستة علقمة والأسود ومسروق وعبيدة وعمرو بن شرحبيل والحارث يعني الهمداني، ثم قال: ولم يلق الأعمش من هؤلاء أحدا، وقال البخاري: الأعمش عن أنس مرسل، وعن ابن عمر أيضا، كلاهما مرسل، وقال أيضا: الأعمش لم يسمع من ابن بريدة، وقال أبو حاتم: لم يسمع الأعمش من ابن أبي أوفى، ولا من أبي صالح مولى أم هانئ، قيل له ابن أبي طيبة يحدث عن الأعمش عن أبي صالح مولى أم هانئ، فقال: هذا مدلس عن الكلبي، قال: ولم يسمع من مصعب بن سعد شيئا، ولم يلق مطرفا؛ يعني ابن الشخير، ولا من الربيع بن خيثم شيئا، إنما هو مرسل، والأعمش عن هشام بن الحارث أيضا مرسل، بينهما إبراهيم يعني النخعي، وسئل أبو حاتم عن الأعمش عن عبد الرحمن أظنه ابن يزيد، فقال قد روى عنه، ولم يسمع منه، قال أبو زرعة: لم يسمع الأعمش من عكرمة شيئا، ولا من ابن سيرين، ولا من سالم بن عبد الله، وقال أحمد بن حنبل: الأعمش لم يسمع من شمر بن عطية، وقال ابن المديني: إنما سمع الأعمش من سعيد بن جبير أربعة أحاديث، قال صلى بنا ابن عباس على طبقته، وحديث أبي موسى ما أحد أصبر على أذى من الله، وقول ابن عباس الوتر بسبع أو خمس، وقول سعيد بن جبير ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر، وقال الترمذي: قلت لمحمد، يعني البخاري: يقولون لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث، فقال: ريح ليس بشيء، لقد عددت له أحاديث كثيرة نحو من ثلاثين أو أقل أو أكثر، يقول فيها حدثنا مجاهد، وقال ابن المديني: الأعمش عن نافع يعني مولى بن عمر شيء لا يقبله القلب، ليس هذا بشيء، ذكره حنبل عنه، **وروى الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله: كنا لا نتوضأ من موطأ، قال الإمام أحمد كان الأعمش يدلس هذا الحديث، لم يسمعه من أبي وائل، قال مهنا: قلت له: وعمن هو؟ قال كان الأعمش يرويه عن الحسن بن عمرو الفقيمي عن أبي وائل، فطرح الحسن بن عمرو، وجعله عن أبي وائل، ولم يسمعه منه،** وقال سفيان الثوري: لم يسمع الأعمش حديث إبراهيم في الوضوء من القهقهة منه، وروى الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، حديث الإمام ضامن

والمؤذن مؤتمن، قال يحيى بن معين: لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح"(جامع التحصيل في أحكام المراسيل: ١٨٨-١٨٩).

فالعلماء يميزون بين ما سمعه، وبين ما لم يسمعه، حتى يظهر الاتصال، وهذا عمل جهابذة العلماء الحافظين للطرق والروايات، الذين خبروا أحوال الرواة، وعلموا مداخلهم ومخارجهم.

٤- هشيم بن بشير الواسطي:

قال ابن حجر:"أحد الأئمة، متفق على توثيقه، إلا أنه كان مشهورا بالتدليس، وروايته عن الزهري خاصة لينة عندهم، فأما التدليس، **فقد ذكر جماعة من الحفاظ أن البخاري كان لا يخرج عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث، واعتبرت أنا هذا في حديثه فوجدته كذلك، إما أن يكون قد صرح به في نفس الإسناد، أو صرح به من وجه آخر، وأما روايته عن الزهري؛ فليس في الصحيحين منها شيء**، واحتج به الأئمة كلهم، والله أعلم"(هدى الساري:٤٤٩).

قال المزي:"وقال إبراهيم بن سليمان البرلسي: عن عمرو بن عون: سمعت هشيما، يقول: سمعت من الزهري نحوا من مئة حديث، فلم أكتبها، وسمعت من أبي الزبير ثمانية، قلت لعمرو بن عون: في تلك السنة سمع من الزهري وأبي الزبير وعمرو بن دينار؟ قال: نعم. قلت له: كم سمع من جابر الجعفي؟ قال: حديثين... وقال محمد بن سعد: **كان ثقة، كثير الحديث، ثبتا، يدلس كثيرا، فما قال في حديثه أخبرنا فهو حجة، وما لم يقل فيه أخبرنا فليس بشيء**".

ثم وصف شيئاً كان يفعله هشيم في روايته عن يونس عن الحسن، فقال:"عن إبراهيم الحربي: كان حفاظ الحديث أربعة، كان هشيم شيخهم، كان هشيم يحفظ هذه الأحاديث يعني المقطوعة حفظا عجبا، كان يقول: يونس عن الحسن كذا وكذا، مغيرة عن إبراهيم مثله، فلان عن فلان مثله، قلت له: هذا كله حفظا؟ قال: نعم، يزعمون أنه ما رؤي له إلا دفتر واحد، وكان عنده شكة قد سمعها من مغيرة، عن إبراهيم، فجاء إلى يونس فجعل يسأله عن المسألة من حديث مغيرة، عن إبراهيم فكان يقول له: كيف قال الحسن في كذا وكذا. فيقول يونس: كرهه لم ير به بأسا، فكان إذا وافق الحسن إبراهيم في شيء؛ ثقب هشيم في الدارة ثقبة بالمسلة، يعني الدارة التي آخر الحديث، فكان إذا حدث بذلك الحديث عن مغيرة، عن إبراهيم يقول بعده: يونس عن الحسن مثله إذا كان في الدارة ثقبة"(ترجمته في تهذيب الكمال ٢٧٢/٣٠-٢٨٨).

وقال ابن حجر في تهذيبه:"وقال الحسين بن محمد بن فهم: أخبرني الهروي أن هشيما كتب عن الزهري صحيفة بمكة، فجاءت الريح فحملت الصحيفة فطرحتها، فلم يجدوها وحفظ هشيم منها تسعة".

ثم قال:" قال أحمد بن حنبل: لم يسمع هشيم من يزيد بن أبي زياد، ولا من عاصم بن كليب، ولا من ليث بن أبي المشرقي، ولا من موسى الجهني، ولا من محمد بن جحادة، ولا من الحسن بن عبيد الله، ولا من أبي خلدة، ولا من سيار، ولا من علي بن زيد، وقد حدث عنهم، وقال ابن معين: سماعه من الزهري وهو صغير، وقال أبو

حاتم: لا يسأل عن هشيم في صلاحه وصدقه وأمانته، وقال عبد الرزاق عن ابن المبارك: قلت لهشيم: لم تدلس، وأنت كثير الحديث، فقال: كبيراك قد دلسا؛ الأعمش وسفيان، وذكر الحاكم أن أصحاب هشيم اتفقوا على أن لا يأخذوا عنه تدليسا، ففطن لذلك، فجعل يقول في كل حديث يذكره: ثنا حصين ومغيرة، فلما فرغ، قال: هل دلست لكم اليوم؟ قالوا: لا قال: لم أسمع من مغيرة مما ذكرت حرفا، إنما قلت: حدثني حصين، وهو مسموع لي، وأما مغيرة فغير مسموع لي"(تهذيب التهذيب ١١/٥٩-٦٤).

وفي هذه الروايات وصف لطريقة من طرق التدليس، وأن جماعة من الأئمة كانوا يسوغونه لعلل رأوها، وأن من الرواة من كان يميز بين ما دُلِس، وبين ما لم يدلس؛ للتثبت في الخبر.

٥- أبو بكر بن أبي موسى الأشعري:

قال ابن حجر:"تابعي جليل، قال أبو داود: كان عندهم أرضى من أبي بردة، وكذا قال أبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وقال ابن سعد: كان أكبر من أخيه أبي بردة، وكان قليل الحديث، يستضعف، قلت: هذا جرح مردود، **وقد أخرج له الشيخان من روايته عن أبيه أحاديث، وقد قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي، أسمع أبو بكر من أبيه؟ فقال لا، وقال الآجري عن أبي داود: أراه قد سمع منه، قلت: صرح بسماعه منه في روايته**"(هدى الساري:٤٥٦).

وقال الذهبي:" صدوق موثق مشهور، ما علمت فيه كلاما إلا ما كان من ابن سعد، فإنه قال: يستضعف"(ميزان الاعتدال ٤/٤٩٩).

ومما يؤكد كلام أبي داود أن أبا بكر بن أبي موسى أكبر من أخيه أبي بردة، وقد سمع أبو بردة من أبيه، والله أعلم.

٥- تعامل المحدثين مع الرواة المتهمين بسوء الحفظ:

وليس كل من أخطأ يكون سيئ الحفظ، وإنما هذا حسب كثرة الغلط وقلته، يقول الإمام الذهبي:" فمن ندر غلطه في جنب ما قد حصل، احتمل، ومن تعدد غلطه وكان من أوعية العلم اغتفر له أيضا، ونقل حديثه وعمل به على تردد بين الأئمة الاثبات في الاحتجاج عمن هذا نعته... ومن فحش خطأه وكثر تفرده، لم يحتج بحديثه، ولا يكاد يقع ذلك في التابعين الأولين، ويوجد ذلك في صغار التابعين فمن بعدهم"(الرواة الثقات المتكلم فيهم:٢٤-٢٥).

وقد عرف من قانون المحدثين اشتراطهم ضبط الراوي وحفظه لحديثه، ومن جربوا عليه سوء الحفظ، كانوا يضعفون حديثه؛ فإن سوء الحفظ أحد الطعون في صحة الحديث، ولكن كان جماعة من الرواة، على سوء

حفظهم، يعمدون إلى كتبهم فيحفظونها، ويتثبتون فيها، وتكون مرجعهم عند الحاجة، ولذا فقد رد جماعة من العلماء الطعن في جماعة من الرواة الذين ابتلوا بسوء الحفظ، بكونهم كانوا أصحاب كتب صحيحة.

واعلم أن التحديث من الكتاب أولى من التحديث من الذاكرة؛ لأن الحفظ خوان، قال الخطيب البغدادي رحمه الله:" اختيار الرواية من أصل الكتاب لأنه أبعد من الخطأ وأقرب للصواب. الاحتياط للمحدث والأولى به أن يروي من كتابه؛ ليسلم من الوهم والغلط، ويكون جديرا بالبعد من الزلل"، ثم ذكر آثاراً، منها:

عن أبي زرعة، قال: سمعت أبا نعيم، وذكر، عنده حماد بن زيد وابن علية، وأن حمادا حفظ عن أيوب، وابن علية كتب، فقال:"ضمنت لك أن كل من لا يرجع إلى كتاب لا يؤمن عليه الزلل".

وعن أحمد بن حنبل:"ما كان أحد أقل سقطا من المبارك، كان رجلا يحدث من كتاب، ومن حدث من كتاب لا يكاد يكون له سقط كبير شيء، وكان وكيع يحدث من حفظه، ولم يكن ينظر في كتاب، وكان يكون له سقط، كم يكون حفظ الرجل".

وعنه أيضاً:"إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن، فعبد الرحمن أثبت؛ لأنه أقرب عهدا بالكتاب".

وعن علي بن المديني:"ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة".

وعنه أيضاً:"قال لي سيدي أحمد بن حنبل: لا تحدثني إلا من كتاب "(انظر هذه الآثار وغيرها في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/١٠-١٢، ت.الطحان).

وسيظهر تبرئة المتهمين بتهمة سوء الحفظ، بسبب صحة كتبهم، من هذه الأمثلة:

١- عبد الواحد بن زياد العبدي البصري:

قال ابن حجر:"قال ابن معين: أثبت أصحاب الأعمش شعبة وسفيان، ثم أبو معاوية، ثم عبد الواحد بن زياد، وعبد الواحد ثقة، وأبو عوانة أحب إلي منه، ووثقه أبو زرعة وأبو حاتم وابن سعد، والنسائي، وأبو داود، والعجلي، والدارقطني، حتى قال ابن عبد البر: لا خلاف بينهم أنه ثقة ثبت، كذا قال، وقد أشار يحيى بن القطان إلى لينه، فروى ابن المديني عنه أنه قال: **ما رأيته طلب حديثا قط، وكنت أذاكره بحديث الأعمش، فلا يعرف منه حرفا**، قلت: **وهذا غير قادح؛ لأنه كان صاحب كتاب** ، وقد احتج به الجماعة"(هدى الساري:٤٢٢).

وقال الذهبي:" وقال الفلاس: سمعت أبا داود قال: عمد عبد الواحد إلى أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها بقول: حدثنا الأعمش، حدثنا مجاهد في كذا وكذا"(الميزان ٢/٦٧٢).

ولكن قال ابن عدي:"وعبد الواحد من أجلة أهل البصرة، وقد حدث عنه الثقات المعروفون بأحاديث مستقيمة، عن الأعمش وغيره، وهو ممن يصدق في الروايات"(الكامل ٦/٥٢٣).

وقال الذهبي أيضاً:" ثقة، له أوهام كثيرة، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو داود الطيالسي: عمد إلى أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها كلها، وقال يحيى القطان: ما رأيته يطلب حديثاً قط لا بالبصرة ولا بالكوفة،

وكنا نجلس على بابه يوم الجمعة بعد الصلاة فنذاكره أحاديث الأعمش لا يعرف منها حرفاً، روى هذه الحكاية صالح جزرة، عن علي بن المديني عن القطان. وقال ابن عدي: قد حدث عنه الثقات بأحاديث مستقيمة، وهو ممن يصدق في الروايات. قلت: فمن يكون هذه حالته، كيف يعرض ابن حزم على الأمة بخبره المنكر الاضجاع بعد سنة الصبح. وقد رواه أبو داود في سننه عن جماعة قالوا: حدثنا عبد الواحد، حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:"**إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على يمينه**"(ديوان الضعفاء:٢٦١).

وهذا الخبر لعل الأعمش دلسه عن أبي صالح، والله أعلم.

٢- عبد الواحد بن واصل أبو عبيدة الحداد:

قال ابن حجر:"مشهور بكنيته، قال ابن معين: كان من المثبتين، ما أعلم أنا أخذنا عليه خطأ البتة، وقال أحمد: أخشى أن يكون ضعيفا، وقال أيضا: **لم يكن صاحب حفظ، لكن كان كتابه صحيحا**، ووثقه العجلي، ويعقوب بن شيبة، ويعقوب بن سفيان، وأبو داود، وغيرهم"(هدى الساري:٤٢٢).

قد يكون تضعيف الإمام أحمد له من جهة الحفظ، كما تفسره الرواية الأخرى، وكان أبو عبيدة هذا يسير ومعه كتبه، كما ذكر الخطيب، قال:" قال أبو زكريا: كانت كتبه تحت حضنه، مثل يحيى بن أيوب"(تاريخ بغداد ٢٤٧/١٢).

وقال الذهبي:" وقال علي بن الحسين بن حبان: وجدت بخط أبي: ذكر ابن معين أبا عبيدة الحداد، فقال: كان متثبتا، ما أعلم أنا أخذنا عليه خطأ البتة، جيد القراءة لكتابه"(تاريخ الإسلام ١٠١٩/٤).

٣- همام بن يحيى البصري:

قال ابن حجر:" قال ابن عدي لما أن ذكره في الكامل: همام أشهر وأصدق من أن يذكر له حديث، وأحاديثه مستقيمة عن قتادة، وهو مقدم في يحيى بن أبي كثير، وقال الحسن بن علي الحلواني: سمعت عفان، يقول: كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه، ولا ينظر فيه، وكان يخالف، فلا يرجع إلى كتابه، **ثم رجع بعد فنظر في كتبه، فقال: يا عفان كنا نخطىء كثيرا، فنستغفر الله، قلت: وهذا يقتضي أن حديث همام بآخرة أصح ممن سمع منه قديما**، وقد نص على ذلك أحمد بن حنبل، وقد اعتمده الأئمة الستة، والله أعلم"(هدى الساري:٤٤٩).

وهذا عكس المختلط؛ فإن سماع المتأخرين عنه أصح من المتقدمين.

وقال أيضاً في تهذيبه:" قال عمر بن شبة عن عفان: كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه، فلما قدم معاذ نظرنا في كتبه، فوجدناه يوافق هماما في كثير مما كان يحيى ينكره، فكف يحيى بعد عنه... وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عنه، فقال: لا بأس به، قال: وسئل أبي عن همام وأبان، من تقدم منهما؟ قال: همام احب إلي، **ما حدث من كتابه، وإذا حدث من حفظه؛ فهما متقاربان في الحفظ والغلط**... وقال الساجي:

صدوق سئ الحفظ، **ما حدث من كتابه فهو صالح، وما حدث من حفظه فليس بشئ**"(تهذيب التهذيب ١١/٦٠-٦٢).

وقال االذهبي:" وقال محمد بن المنهال: عن يزيد بن زريع ، وسئل عن همام، فقال: كتابه صالح، وحفظه لا يسوى شيئا، وقال عمرو بن علي: كان يحيى لا يرضى حفظه ولا كتابه، ولا يحدث عنه"(الميزان ٤/٣٠٩).

تمَّ، والحمد لله رب العالمين

★★★★★★★★★★★★★★

★★★★★